**كلية الآداب – الدراسات العليا**

**برنامج ماجستير الجغرافيا**


# "أثر المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم"

# "The Impact of Human Risks on the Archaeological and Historical Sites in Bethlehem City"


**إعداد:**

ايرين ميشيل عطاالله القزحة (1175422)

**إشراف:**

الدكتور عثمان علي شركس


قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافيا من دائرة الجغرافيا – كلية الآداب/ الدراسات العليا – جامعة بيرزيت – فلسطين

22 آب، 2020

# "أثر المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم"

# "The Impact of Human Risks on the Archaeological and Historical Sites in Bethlehem City"

**إعداد الطالبة:**

**ايرين ميشيل عطاالله القزحة (1175422)**

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2020/8/22م

| **أعضاء لجنة المناقشة:** | **التوقيع** |
|---|---|
| د. عثمان شركس (رئيساً) | ..... |
| د. وليد مصطفى (عضواً) | ..... |
| د. محمد كتانة (عضواً) | ..... |

أنا الموقع أدناه مقدم هذه الرسالة التي تحمل عنوان:

**" أثر المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم"**

**"The Impact of Human Risks on the Archaeological and Historical Sites in Bethlehem City"**

أقر وأعترف بأن ما شملت عليه هذه الرسالة إنما هي من نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## Declaration

The work in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة: ايرين ميشيل عطاالله القزحة Student's name:

التوقيع: Signature:

# الإهداء

**إلى كل من كان لي سنداً معنوياُ ومادياً**

**إلى كل من أعطاني الحق لأواصل أهدافي**

**إلى أبي وأمي وأختي وأخي**

**إلى كل من أنار دربي بالعلم والمعرفة**

**أساتذتي الكرماء والأفاضل**

# الشكر والتقدير

"لأَنَّ كُلَّ خَلِيقَةِ اللهِ جَيِّدَةٌ، وَلاَ يُرْفَضُ شَيْءٌ إِذَا أُخِذَ مَعَ الشُّكْرِ" (1تي 4: 4) و"لأَنَّ اللهَ لَمْ يُعْطِنَا رُوحَ الْفَشَلِ، بَلْ رُوحَ الْقُوَّةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالنُّصْحِ" (2 تي 1:7)

أتقدم بخالص الامتنان والمحبة إلى الدكتور عثمان شركس الذي أشرف على إتمام هذه الرسالة وكان عاملاً أساسياً في إنجاحها وذلك لما قدمه لي من معرفة ونصائح، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير من قلبي لأعضاء لجنة النقاش الدكتور وليد مصطفى الذي دعمني منذ بداية دراستي للبكالوريوس من جامعة بيت لحم حتى انتهائي من الماجستير في جامعة بيرزيت، والدكتور محمد كتانة الذي لم يبخل عليّ بحرف من خبرته العلمية والعملية. كما وأتقدم بالشكر إلى الدكتورة رويده برهم المدققّة اللغوية لهذه الدراسة.

وكل الشكر والتقدير لوزارة السياحة والآثار الفلسطينية وبلدية بيت لحم والمؤسسات المعنية كلٌّ باسمه ولقبه وصفته على إتمام هذه الرسالة وإنجاحها بتقديمهم للمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة المرجوّة.

# قائمة المحتويات


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| الإقرار | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ت |
| قائمة المحتويات | ث |
| فهرس الخرائط | خ |
| فهرس الجداول | د |
| فهرس الأشكال البيانية | ذ |
| الملخص | ر |
| Abstract | س |
| **1. الفصل الأول: منهجية الدراسة** | 1 |
| 1.1 المقدمة | 1 |
| 1.2 مشكلة الدراسة | 2 |
| 1.3 أسئلة الدراسة | 2 |
| 1.4 فرضيات الدراسة | 3 |
| 1.5 أهداف الدراسة | 3 |
| 1.6 أهمية الدراسة | 4 |
| 1.7 مبررات الدراسة | 5 |
| 1.8 مناهج الدراسة | 5 |
| 1.9 أدوات الدراسة وطرق جمع البيانات وتحليلها | 7 |
| 1.10 حدود منطقة الدراسة | 10 |
| **2. الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة** | 11 |
| 2.1 مفهوم المواقع الأثرية والتاريخية | 11 |
| 2.2 أهمية المواقع الأثرية والتاريخية | 12 |
| 2.2.1 أهمية تاريخية | 12 |
| 2.2.2 أهمية اجتماعية وثقافية | 13 |
| 2.2.3 أهمية اقتصادية | 13 |

| | |
|---|---|
| 2.2.4 أهمية سياحية | 14 |
| 2.3 المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم | 15 |
| 2.3.1 المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية | 15 |
| 2.3.2 المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم | 16 |
| 2.4 العلاقة بين المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم ودول حوض البحر المتوسط | 23 |
| 2.5 العلاقة بين المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم ودول الهلال الخصيب | 30 |
| 2.6 حلول للحد من المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم | 34 |
| 2.7 مستقبل المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم من السياسات التنموية | 38 |
| 2.8 الدراسات السابقة | 40 |
| 2.8.1 خلاصة الدراسات السابقة | 49 |
| **3.الفصل الثالث: الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية** | 51 |
| 3.1 الضوابط الجغرافية الطبيعية | 51 |
| 3.1.1 الموقع الجغرافي والموقع الفلكي | 51 |
| 3.1.2 المناخ | 52 |
| 3.1.2.1 الأمطار | 52 |
| 3.1.2.2 درجة الحرارة | 52 |
| 3.1.2.3 الرياح | 53 |
| 3.1.3 التضاريس | 53 |
| 3.1.4 الجيولوجيا | 54 |
| 3.1.5 التربة | 54 |
| 3.2 الضوابط الجغرافية البشرية | 55 |
| 3.2.1 نبذة تاريخية | 55 |
| 3.2.2 التجمعات السكانية | 56 |
| 3.2.3 استخدامات الأراضي | 57 |
| 3.2.4 التعليم | 58 |
| 3.2.5 النشاطات الإقتصادية | 59 |
| 3.2.6 المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم | 61 |

| | |
|---|---|
| 3.2.6.1 العوامل الطبيعية التي أدت إلى تشكل المواقع الأثرية والتاريخية | 61 |
| 3.2.6.2 العوامل البشرية التي أدت إلى تشكل المواقع الأثرية والتاريخية | 63 |
| 3.2.7 البنية التحتية | 64 |
| 3.2.7.1 شبكة المياه | 65 |
| 3.2.7.2 النفايات الصلبة والسائلة | 65 |
| 3.2.8 النقل والمواصلات | 66 |
| **4.الفصل الرابع: نتائج تحليل الاستبيان** | 104 - 67 |
| **5.الفصل الخامس: النتائج والاستنتاجات والتوصيات والخاتمة** | 105 |
| 5.1 النتائج | 106 |
| 5.2 الاستنتاجات | 115 |
| 5.3 التوصيات | 117 |
| 5.4 الخاتمة | 119 |
| 6. قائمة المصادر والمراجع | 122 |
| 6.1 قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية | 122 |
| 6.2 قائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية | 129 |
| 6.3 المقابلات | 130 |
| 7. الملاحق | 132 |
| 7.1 ملاحق الصور | 132 |
| 7.2 الاستبيان | 141 |

# فهرس الخرائط


| اسم الخريطة | الصفحة |
|---|---|
| خريطة (1) أثر المناطق السكنية الفلسطينية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم | 18 |
| خريطة (2) موقع مستوطنة أبو غنيم (هارحوما) في مدينة بيت لحم | 20 |
| خريطة (3) الموقع الجغرافي لمدينة بيت لحم | 51 |
| خريطة (4) التجمعات السكانية في مدينة بيت لحم | 56 |
| خريطة (5) استخدامات الأراضي في مدينة بيت لحم | 57 |
| خريطة (6) المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم | 61 |

# فهرس الجداول


| اسم الجدول | الصفحة |
|---|---|
| جدول (1) العلاقة بين مستوى التعليم ووجود مخاطر بيئية على المواقع الأثرية والتاريخية في المناطق المزدحمة بالسكان | 69 |
| جدول (2) العلاقة بين الملوثات البيئية وجذب الزائرين للمواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم حسب جنس المفحوص | 71 |
| جدول (3) المفحوصين حول مدى موافقتهم بطريقة عرض الرواية التاريخية | 78 |
| جدول (4) المفحوصين حول تثبيت وجود فلسطين على الخريطة السياحية كمقصد آمن | 81 |
| جدول (5) المفحوصين حول امتلاك المواطنين لمعلومات كافية | 82 |
| جدول (6) المفحوصين حول اهتمام المؤسسات الحكومية والخاصة بالترويج | 86 |
| جدول (7) العلاقة بين عمر المفحوص وتركيز المؤسسات المعنية على تعزيز المشاركة المجتمعية في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية | 90 |
| جدول (8) العلاقة بين مهنة المفحوص وما إذ تركز المؤسسات المعنية على تعزيز المشاركة المجتمعية في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية | 91 |
| جدول (9) المفحوصين حول وجود تعاون بين المؤسسات في عملية التخطيط حسب جنس المفحوص | 93 |
| جدول (10) المفحوصين حول تشجيعهم على الاستثمار الخاص | 99 |
| جدول (11) المفحوصين حول وجود علاقة بين الإمكانيات المادية والاستثمار | 100 |
| جدول (12) المفحوصين حول توافر خدمات لوجستية وسياحية كافية | 103 |

# فهرس الأشكال البيانية


| اسم الشكل البياني | الصفحة |
|---|---|
| شكل (1) المفحوصين حول مدى موافقتهم بأثر قلة ترتيب وتنظيم عدد وساعات دخول وخروج الزائرين | 73 |
| شكل (2) المفحوصين حول مدى موافقتهم بتطبيق المؤسسات الحكومية القوانين والتشريعات | 74 |
| شكل (3) المفحوصين حول مدى موافقتهم بتأثير الاحتلال الإسرائيلي | 77 |
| شكل (4) المفحوصين حول توافر حملات توعية | 84 |
| شكل (5) المفحوصين حول اهتمام المؤسسات المعنية باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي | 88 |
| شكل (6) المفحوصين حول وضع المؤسسات المعنية خطط إستراتيجية | 94 |
| شكل (7) المفحوصين حول اهتمام المؤسسات الحكومية والخاصة بإعادة التأهيل | 96 |
| شكل (8) المفحوصين حول اهتمام وزارة السياحة والآثار الفلسطينية بالاستثمار | 97 |
| شكل (9) المفحوصين حول توافر كوادر بشرية وفنية متخصصة | 102 |

# الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المخاطر البشرية التي تواجهها المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، والتعرّف على أهم هذه المخاطر التي تُساهم في تضرر المعالم العمرانية ذي الملامح التاريخية فيها، ومعرفة الآثار الناتجة عن ذلك من أجل وضع حلول بناءً عليها. حيث أن هذه الدراسة اعتمدت على العديد من المناهج والأدوات التي ساهمت في بناء هيكليتها من حيث المضمون، ومن أهمها المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج الكمي التحليلي، والمنهج السلوكي. كما أنها اعتمدت بشكل أساسي على العمل الميداني من خلال إجراء المقابلات مع الجهات المعنية المرتبطة بموضوع الدراسة كوزارة السياحة والآثار الفلسطينية، وبلدية بيت لحم، والمؤسسات الخاصة. كذلك تم استخدام استبانتين إحداهما وزعت إلكترونياً على 184 عينة والأخرى وزعت ميدانياً على 290 عينة عشوائية من سكان المدينة، ومن ثم تم تفريغ المعلومات التي جمعت لكلا الاستبانتين من خلال برنامج SPSS من أجل معالجتها باستخدام العديد من الاختبارات الإحصائية، وتم الاعتماد على الملاحظات والمشاهدات الميدانية كأداة لرصد بعض سلوكيات الأفراد في كيفية تعاملهم مع هذه المواقع، وأيضاً تم استخدام برنامج ArcMap 10.5 لتصميم بعض الخرائط المرتبطة بالمواقع الأثرية والتاريخية.

وكذلك فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في توصّلها إلى العديد من النتائج والاستنتاجات المهمة ووضع توصيات بناءً عليها، حيث يُمكن الرجوع لها في حل المشكلات المرتبطة بالممارسات البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية بشكل خاص في مدينة بيت لحم وبالتالي المُساهمة في تطويرها والتقليل من آثارها، ومن أهم هذه النتائج أنه لا يوجد وعي كافٍ حول أهمية حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة من قبل المواطنين نتيجة قلة ثقافة المطالعة والقراءة، وافتقار المنظومة الأسرية

والتعليمية للتعريف بها وكيفية الحفاظ عليها. وكما تفتقر المؤسسات المعنية بحفظ المواقع الأثرية والتاريخية في المدينة إلى وضع خطة إستراتيجية علمية وواضحة طويلة الأمد لترميمها وصيانتها والحفاظ عليها. بالإضافة إلى أن بعض المواقع الأثرية والتاريخية تُعاني من قلة الإهمال والترويج من قبل الجهات المسؤولة سواء بقصد أو بغير قصد مما يتسبب في التقليل من قيمتها وزوال آثارها تدريجياً وبالتالي فقدان تاريخها القيم.

في حين تمثّلت أهم التوصيات بخلق صلة تعاونية متكاملة بين المؤسسات الحكومية والخاصة قائمة على بناء سياسات طويلة الأمد من أجل اتخاذ قرارات سليمة حول حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، إلى جانب تعزيز المشاركة المجتمعية المستمرة وتعريف المواطنين بتاريخهم من أجل تنمية ترابطهم بأرضهم وتاريخهم الذي يثبت وجودهم وحكايتهم.

**Abstract**

This study aims to shed light on the human threat on the archeological and the historical sites in the city of Bethlehem, identify the most important dangers that contribute in damaging the archeological and historical sites there, and figure out the resulting effects, in order to develop suitable solutions. This study was based on many approaches and tools that contributed to building its structure in terms of content. The most important ones are the descriptive, the analytical, the historical, the quantitative analytical, the behavioral approaches. It was mainly relied on fieldwork by conducting interviews with the relevant authorities related to the subject of the study, such as the Palestinian Ministry of Tourism and Antiquities, Bethlehem Municipality, and some private institutions. A questionnaire was used as a tool to collect information, as 184 questionnaires were delivered on a sample electronically, and as 290 questionnaires were delivered randomly on a sample of the city's residents in a field. The information and responses were transcribed through the SPSS program and were processed using many statistical tests. The field observations were used as a tool to observe some individuals behaviors in how they deal with these sites. The Arc Map 10.5 program was used to design some maps related to those archaeological and historical sites.

Moreover, this study is very important as it concluded many important results, deductions and recommendations, which can be referred to in solving problems and minimizing the effects related to the human practices on the archaeological and the historical sites in the city of Bethlehem in particular, in order to develop and improve these sites. One of the most important of these results is that there is not enough awareness about the importance of preserving the archaeological and the historical sites that were targeted in this study by the citizens as a result of the lack of the reading culture, and the lack

of how to define and preserve those places by the family and the educational system.

Moreover, the institutions concerned with preserving the archaeological and the historical sites in the city do not have a scientific long-term strategic plan for restoration, maintenance and preservation. In addition, some archaeological and historical sites suffer from neglect and lack of promotion by the governmental and the private institutions, whether intentionally or unintentionally. As a result, those sites might be undervalued and gradually vanish, and lose their valuable history.

The most important recommendations in this study are about creating an integrated cooperative link between the government and the private institutions based on building long-term policies in order to make sound decisions about preserving the archaeological and the historical sites in the region, as well as promoting continuous community participation and informing citizens of their history in order to develop their connection to their land and history that proves their existence and their story.

# 1. الفصل الأول

# منهجية الدراسة

## 1.1 المقدمة

أعطت المواقع الثقافية الأثرية والتاريخية مدينة بيت لحم قيمتها الحالية؛ نظراً للحضارات والثقافات التي تركت وراءها كنزاً هائلاً حافلاً بالأحداث التاريخية التي تُمثل السلوكيات البشرية وتطوّرها عبر التاريخ، كما أن تضاريسها ومُناخها ساهما في تشكّلها وتنوعها، حيث تتميز مدينة بيت لحم بتنوع المواقع الأثرية والتاريخية التي تتمثل في البيوت القديمة، والأديرة، والكنائس، والمساجد، والمقامات، والخرب، والعيون المائية، والقنوات المائية. لذا اهتمت هذه الدراسة بالتعرّف على التوزيع الجغرافي للمواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم من أجل فهم وإدراك القيمة التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياحية فيها، وكيفية تطورها، والمراحل التي مرت بها، وإعطائها قيمةً ميّزتها عن غيرها من المناطق، باعتبارها منطقة جبلية وذي مناخ معتدل مما ساهم في استيطان الإنسان على أرضها. لذلك فإن دراسة المخاطر التي تؤثر عليها إحدى أهم المواضيع التي ينبغي الاهتمام بها كونها تُشكل الهوية التاريخية لشعبها إلى جانب أنها مصدر دخل للكثيرين، فأي ضرر يلحق بها يعني المساس بكيان المواطن ومصدر رزقه.

وجاءت هذه الدراسة للبحث في أثر المخاطر البشرية على المعالم الأثرية والتاريخية في المنطقة وأكثرها ضرراً، وكذلك التعرّف على كيفية تأثيرها عليها والتي قد تتشابه أو تختلف حول نوعية وكمية هذه المخاطر، ثم التعرّف على كيفية التقليل من حدتها. كما أنها تسعى إلى البحث في السياسات التنموية ودورها في تطوير هذه المعالم مستقبلاً.

## 1.2 مشكلة الدراسة

من الملاحظ أن المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم تواجه مخاطر جمّة من حيث حفظها على مدار السنين، نتيجة تعرّضها للأنشطة البشرية السلبية التي تُساهم في تراجع قيمتها، بحيث يمكن ملاحظة العامل البشري بشكل أوضح وأوسع من العامل الطبيعي على الآثار والتراث الحضاري، والتي هي جزء أساسي من الهوية الحضارية والثقافية للمدينة باعتبارها دائمة وسريعة الأثر. كما أن المخاطر البشرية مثل: ضعف الوعي المجتمعي، وقلة الإمكانيات المادية، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ونقص الكوادر البشرية والفنية المتخصصة تؤثر على حفظ قيمة الموروث الثقافي وجمالية المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، وتُساهم في تراجع الحركة السياحة فيها، لذلك فإن هذه الدراسة تركز في البحث عن أثر المخاطر البشرية على هذه المواقع في منطقة الدراسة، وكيفية تأثيرها عليها من أجل التوصّل إلى حلول خلّاقة بشأنها.

## 1.3 أسئلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي المخاطر البشرية التي تؤثر على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما هي أهم الأسباب التي تُساهم في تضرر المعالم العمرانية الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم؟

ب- ما هي الآثار الناتجة عن الممارسات البشرية الخاطئة على حفظ الأماكن الثقافية الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة؟

ت- كيف يمكن السيطرة على التجاوزات البشرية على الآثار المعمارية المادية ذي الملامح التاريخية في المنطقة؟

ث- ما مستقبل الممتلكات الأثرية والأحداث الماضية من السياسات التنموية لها في المنطقة؟

## 1.4 فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- ❖ إن ضعف الوعي المجتمعي يُشكل خطراً على حماية البقايا الآثرية وقيمتها التاريخية في مدينة بيت لحم.
- ❖ إن المخاطر البيئية الناتجة عن الأنشطة السكانية تهدد حفظ المواقع الأثرية والتاريخية المُحيطة بالمناطق السكنية في منطقة الدراسة.
- ❖ تلعب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي دوراً في تشويه وزوال الرواية التاريخية والموروث الأثري الفلسطيني في المنطقة.
- ❖ تُعيق محدودية الإمكانيات المادية من سياسات حفظ وإدارة الممتلكات الأثرية والروايات التاريخية فيها.
- ❖ إن تعزيز المشاركة المجتمعية قد يقلل من أثر العامل البشري السلبي على مواقعها الأثرية والتاريخية.

## 1.5 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ البحث في أسباب المخاطر البشرية وأكثرها ضرراً على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم.

- ❖ التعرّف على الآثار الناتجة عن الممارسات البشرية الخاطئة على الأماكن الثقافية الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة.
- ❖ معرفة الحلول والإستراتيجيات المتّبعة للتقليل من المخاطر البشرية والتطوير على المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة.
- ❖ توقع وضع الموروث الأثري والتاريخي بالمنطقة في حال تم اتّباع سياسات تنموية لها من قبل الجهات المسؤولة.

## 1.6 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بنتائجها التي تبحث في مفهوم المواقع الأثرية والتاريخية وأهميتها التي أعطت مدينة بيت لحم قيمتها الحالية كونها تتصل بمدينة القدس التاريخية كمنطقة ظهير التي ساهمت في تطورها أو تراجعها خلال فترة زمنية ما، وكذلك التطرّق إلى كيفية مساهمة العوامل الطبيعية والبشرية في تشكّل هذه المعالم وتوزيعها جغرافياً في المنطقة، وكما أنها تدرس العوامل البشرية وأثرها السلبي على حفظ الموروث الثقافي والحضاري مثل أثر الثقافة المجتمعية، والواقع السياسي، والواقع الاقتصادي فيها من أجل الاستدلال على أهم الأسباب التي تُهدد حفظه، ودراسة أوجه الشبه والاختلاف بين هذه المخاطر في منطقة الدراسة مع دول حوض البحر المتوسط ودول الهلال الخصيب، ومن ثم البحث في الحلول الخلّاقة للتقليل من حدتها ومعرفة وضعها مستقبلاً في حال تم اتّباع خطط إستراتيجية تطويرية لها، وأيضاً وضع توصيات بناءً على ذلك، والتي بدورها ستساعد المسؤولين وصنّاع القرار في التعرّف على أهم هذه المخاطر والاستفادة من النتائج والتوصيات التي تم التوصّل إليها في التخطيط السليم في كيفية مواجهتها ووضع الحلول القابلة للتطبيق فيها، وأيضاً قد تفيد الباحثين في اتخاذها كمرجعية لهم في أبحاثهم العلمية.

## 1.7 مبررات الدراسة

جاءت أسباب البحث في موضوع الدراسة بناءً على ملاحظات سابقة لبعض المخاطر البشرية التي تُعيق من حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، والتي تُعتبر مشكلة كبيرة وخطيرة تهدد الهوية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه، والتي تُساهم في تشويه التاريخ وتغيير في قيمة هذه المواقع. كذلك الحاجة الماسة لمناقشة موضوع حفظ الموروث الثقافي عن طريق دراسة عوامل التهديد والتدمير، خاصةً أن هذا الموضوع حساس ويواجه تجاهل من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة إما عن قصد أو عن غير قصد، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة ستكون من الدراسات القليلة التي تركز على دراسة أثر سلوك الأفراد السلبي وتأثيره على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، إلى جانب دراسة العلاقة بين هذا السلوك في منطقة الدراسة مع دول حوض البحر المتوسط ودول الهلال الخصيب بهدف التعرّف أهم هذه السلوكيات وكيفية تأثيرها على القيمة التاريخية والاجتماعية والثقافية من أجل التوصّل إلى حلول خلّاقة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. كما أنها قد تكون بداية انطلاقة لدراسات لاحقة تتناول هذا الموضوع بهدف التطوير عليه والتوسع فيه.

## 1.8 مناهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المناهج الآتية:

- ✓ المنهج الوصفي: تم استخدام هذا المنهج من أجل وصف الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية لمدينة بيت لحم كالموقع الجغرافي، والموقع الفلكي، والبنية التحتية من شبكة مياه وشبكة كهرباء والنقل والمواصلات فيها، كذلك وصف المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة من خلال إبراز أهم هذه المخاطر وكيفية الحد منها والبحث في مستقبل هذه المواقع.

- ✓ المنهج التحليلي: استُخدم هذا المنهج في تحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات والاستبيان، وفي تحليل فصل الإطار النظري الذي يتمثل في مفهوم المواقع الأثرية والتاريخية وأهميتها، والمخاطر البشرية وأثرها على الإرث الثقافي والحضاري في منطقة الدراسة، وتحليل العلاقة بين هذه المخاطر في منطقة الدراسة ودول حوض البحر المتوسط ودول الهلال الخصيب، والحلول التي تقلل من حدة هذه المخاطر، والتوقعات المستقبلية للمعالم الثقافية الأثرية والتاريخية وبالتالي تحقيق التنمية خاصة لقطاع السياحة والذي قد ينعكس إيجابياً على الوضع الاقتصادي لها.
- ✓ المنهج التاريخي: المتمثل في الدراسات السابقة والأبحاث العلمية والكتب لإعطاء نبذة تاريخية عن مدينة بيت لحم وللعصور التي مرت بها، وتطور الأنشطة الاقتصادية فيها، بشكل خاص السياحية، إلى جانب دراسة التوزيع الجغرافي لها والمرتبط بالمراحل التاريخية والحضارات والثقافات التي تعكس التاريخ والبقايا التي تركتها وراءها من أجل فهم العوامل التي ساهمت في تشكّل هذه المواقع وتنوعها.
- ✓ المنهج الكمي التحليلي: تم استخدامه في تبيان عدد السكان في مدينة بيت لحم، ومساحتها، واستخدامات الأراضي فيها، وعدد المباني القديمة المتضررة بفعل الإهمال والهجرة والزحف العمراني، وفي معالجة وتحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبانتين الإلكترونية والميدانية باستخدام برنامج SPSS لفحص العلاقة بين فرضيات الدراسة ومتغيراتها وعلاقتها بالمخاطر البشرية وربطها مع نتائج التحليل الكيفي.

## 1.9 أدوات الدراسة وطرق جمع البيانات وتحليلها

تتمثل أدوات الدراسة فيما يلي:

- العمل الميداني: يُعتبر العمل الميداني من أهم الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات لتحقيق أهداف الدراسة، حيث يُمثل العمل الميداني ما يأتي:

– إجراء (15) مقابلة مع العاملين في وزارة السياحة والآثار الفلسطينية وبلدية بيت لحم وشرطة السياحة والآثار الفلسطينية والمؤسسات الخاصة؛ من أجل التوصّل إلى معلومات حول وضع المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، والتعرّف على تحديات حفظ هذه المواقع في الحاضر والمستقبل، والإجراءات التي تتخذها من أجل تطويرها وتنميتها. كما تم مقابلة الجهات المرتبطة بالسياحة كالأدلاء السياحيين الذين ساهموا من خلال تعاملهم الفعلي في الميدان على التوصّل إلى معلومات حول تأثير السائحين على هذه المواقع إلى جانب المخاطر الأخرى.

– تصميم استبانتين إحداهما إلكترونية والأخرى ميدانية وذلك من أجل استطلاع رأي المواطنين حول السلوكيات البشرية الخاطئة وكيفية تأثيرها على تنمية المواقع الأثرية والتاريخية بشكل مباشر أو غير مباشر، وأيضاً التعرّف على مدى رضاهم حول الحلول المتّبعة من قبل الجهات المسؤولة عن حفظ هذه المواقع، ومعرفة مستقبلها من خلال اتّباع خطط تنموية لها. كما تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية بما يتناسب مع مجتمع الدراسة، لذا قامت الباحثة بما يلي:

1. توزيع 290 استبانة وتعبئتها ميدانياً، والتي تم حسابها بناءً على عدد سكان مدينة بيت لحم والبالغ 28,963 حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2018، وذلك بأخذ 10 عينات لكل 1000 شخص ومنها تم التوصّل إلى عدد العينات (عطوان ومطر، 2018)، ثم تم تفريغها في برنامج ال SPSS من أجل تحليل نتائجها من خلال الاعتماد على الاختبارات

المناسبة للتوصل إلى النتائج المرتبطة بالموضوع كاستخدام (Crosstabs) لتبيان العلاقة ما بين المستوى التعليمي ووجود مخاطر بيئية على المواقع الأثرية والتاريخية في المناطق المزدحمة بالسكان، أيضاً استُخدم اختبار (Chi Square) من أجل إثبات عدم وجود تعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة في عملية التخطيط للحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية حسب جنس المفحوص. حيث تم توزيع الاستبيان من خلال التوجه إلى المناطق السكنية والشوارع والمحلات التجارية والمؤسسات في مناطق مختلفة من مدينة بيت لحم، ووجب التنويه إلى مواجهة صعوبة في توزيع الاستبيان في الظروف السائدة لتفشي فيروس كورونا في المنطقة، علماً بأن محافظة بيت لحم أول محافظة من محافظات الضفة الغربية في فلسطين انتشر فيها الفيروس نتيجة الحركة السياحية المتزايدة فيها، مما أعاق في توزيع الاستبيان ميدانياً بسبب حالة الطوارئ التي مرت بها المنطقة حيث تم إغلاقها كلياً ومنع الحركة والتنقل فيها.

2. توزيع وتعبئة 184 استبانة إلكترونياً، وإلغاء 20 منها، حيث تم توزيعها على المواطنين من أجل الاستفادة من بقاء المواطنين – من موظفين وعاملين وتجّار وطلبة – في المنازل خلال حالة الطوارئ، ثم أُغلقت بعد يومين من نشرها من أجل حصر العدد بناءً على الهدف.

حيث تبيّن أن استخدام شبكة الإنترنت طريقة سريعة في جمع المعلومات؛ لأنها تقلل الجهد مقارنةً مع توزيع الاستبيان ميدانياً الذي يحتاج الى وقت وجهد لتفريغ العلومات في برنامج الSPSS، بينما المعلومات التي يتم جمعها إلكترونياً تظهر نتائجها مع النِسَب ومع رسوم بيانية مباشرةً دون الحاجة إلى تحليل مع إمكانية استخدام برنامج الإحصاء لاختبار الأسئلة وفحص إجاباتها وفرضياتها، وبالرغم من ميزاتها، إلا أن لديها سلبيات منها: ترك بعض الأسئلة فارغة دون إجابة مما يقلل من مصداقية النتيجة النهائية، والبعض أرسلها فارغة كلياً دون أية معلومات، وقد يكون السبب هو نتيجة قلة الخبرة في التعامل مع هذه الطريقة لعدم استخدامها بكثرة، وفي هذه الحالة تكون الاستبانة ملغية،

كما أنه من الممكن بأن مَن قام بتعبئة الاستبيان ليس من مدينة بيت لحم، وبالتالي يقلل ذلك من مصداقية الإجابة؛ لأن المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة قد تختلف عن المخاطر البشرية في محافظة الخليل ومحافظة رام الله والبيرة على سبيل المثال، لذا من أجل التأكد من صدق الأداة تم توزيعها ميدانياً بعد إنهاء حالة الطوارئ، وتبيّن بعد تحليلها أن النتائج متشابهة بين الأداتين مع الاختلاف في عدد العينات، ولكن من المميزات التي يتميز بها المسح الميداني مخاطبة المواطنين مباشرةً، لذا تم التعرّف على هذه المخاطر البشرية وطرح بعض الحلول من وجهة نظرهم. أيضاً تُسهّل الاستبانة الميدانية تفسير أي جانب غير مفهوم في فقراتها لدى بعض المواطنين، وبالتالي فإنه يُساهم في التوصّل إلى نتائج أكثر مصداقية وموثوقية، حيث تبيّن أثناء تفريغ الملعومات أن هنالك ثلاث إجابات لم يتم وضعها، وقد يعُزى ذلك إلى عدم الانتباه للسؤال أو استعجال المفحوص في تعبئة الاستبيان، بينما الصعوبات التي تم مواجهتها رفض بعض المواطنين تعبئتها بسبب انتشار فيروس كورونا.

- استخدام تطبيق الفيسبوك كأداة في جمع المعلومات والبيانات من خلال توزيع الاستبيان عبره وتعبئته من قبل المواطنين.
- استخدام الملاحظات والمشاهدات الميدانية لبعض المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة من أجل رصد بعض سلوكيات الأفراد في تعاملهم مع هذه المواقع.
- استخدام الكاميرا في توثيق التأثير الناتج عن الممارسات البشرية السلبية على المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة.
- الاعتماد على المصادر والمراجع المكتبية المتمثلة في الأبحاث العلمية، والكتب، والدوريات، والمقالات، والتقارير المرتبطة بموضوع المواقع الأثرية والتاريخية.

## 1.10 حدود منطقة الدراسة

تتحدد نتائج هذه الدراسة في الحدود الأتية:

- الحدود المكانية: تتمثل في حدود مدينة بيت لحم والتي تم اختيارها لتنوّعها بالمواقع الأثرية والتاريخية والسياحية والتي تميّزها عن باقي المدن الفلسطينية.
- الحدود الزمنية: تقتصر نتائج هذه الدراسة في تطبيقها منذ بداية القرن الواحد والعشرين حتى الآن.

# 2. الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

## 2.1 مفهوم المواقع الأثرية والتاريخية

يعرّف أصلان وأردماني في دراستهما (2005) أن المواقع الأثرية والتاريخية عبارة عن بقايا عُثر عليها في مواقع ما، ناتجة عن أنشطة بشرية في الماضي كالنحت على الصخور ومواقد طهي وأدوات مختلفة الاستخدام، بالإضافة إلى أنها تُراث مادي ثابت.

بينما يرى عتمة (2007) أنها عبارة عن كل مبنى له قيمة تاريخية يُشكل التراث المعماري المادي الثابت، ويُضيف أن هذه المباني اكتسبت قيمتها من خلال ميّزاتها المعمارية والجمالية، وعمرها الطويل، وارتباطها بأحداث مهمة حدثت في الماضي والتي قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو دينية.

أيضاً يتفق كل من محي الدين وأبو غزالة (2010) وجعبة (2009) في دراساتهم مع سابقيهم، أن المواقع الأثرية والتاريخية هي مواقع لها ملامح تاريخية تميّزها عن غيرها عِمرانياً وجمالياً بغض النظر عن الحِقبة الزمنية التي عاصرتها، والتي بدورها تُكسب المنطقة مكانة ثقافية إلى جانب أنها تعكس حياة ووجود الشعب في الماضي.

بينما يُشمل السويداني (2012) في دراسته كل التعريفات السابقة، ويعرّفها على أنها مواقع مادية ثابتة لها قيمة أثرية وتاريخية وجمالية، بالإضافة إلى أنها نِتاج من بقايا الإنسان عبر الحضارات المُختلفة التي عاصرتها المنطقة مثل القصور، والقلاع، والمسارح، والمقابر، والحمامات، والمقامات، والمساجد، والكنائس وغيرها من المعالم. كذلك أضافت خوادجية (2016) في دراستها إلى جانب ما تم

ذكره في السابق بأن هذه المواقع عبارة عن مُمتلكات أثرية مدفونة تحت باطن الأرض أو مغمورة في المياه جزئياً أو كلياً.

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الدراسات السابقة اتفقت على أن المواقع الأثرية والتاريخية لها مفهوم موحّد، بحيث أنه لا يُمكن فصل الآثار عن التاريخ فكلاهما مترابط، فلا يوجد جغرافيا دون تاريخ، ولا آثار دون فترة زمنية تعكس حياة الشعوب وثقافتهم التي تركوها في منطقة ما، لذا تعكس ما تم توريثه من الماضي إلى الحاضر حتى المستقبل. ونتيجة لما سبق فإن مفهوم المواقع الأثرية والتاريخية مُحدد من جميع الباحثين ولا يوجد اختلافات كبيرة فيما بينهم مما سهّل ذلك استنتاج مفهوم خاص لهذه الدراسة، وهو أن هذه المواقع عبارة عن معالم يمكن مشاهدتها ولمسها، ولها خصائص غير ملموسة مُرتبطة بالأيديولوجيات الثقافية التي مارسها البشر قديماً وأعطت المنطقة قيمتها الحالية، وتُساعد على فهم أوضح للعصور الماضية ودراستها ومقارنتها مع الوقت الحاضر للتعرّف على مراحل التطور الثقافي والفكري.

## 2.2 أهمية المواقع الأثرية والتاريخية

يمكن تصنيف أهمية المواقع الأثرية والتاريخية إلى: تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية وسياحية، ومن هنا يمكن إدراج هذه التصنيفات كما يلي:

### 2.2.1 أهمية تاريخية

يُشير حمّاد (2016) إلى أن المواقع الأثرية والتاريخية تُعتبر دليلاً ملموساً على وجود الشعب وأحقيته بأرضه، كما تعطي فكرة عن الحقب التاريخية من حيث شكلها وطبيعتها وعن طبيعة حياة الأجيال التي مرت فيها منذ زمن، ويُضيف إلى أنها تُعتبر حلقة وصل بين كل ما هو قديم وجديد. بينما انطلق المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – إيكروم (2008) باستنتاجات

مُتقاربة مع حمّاد في أنها تُعتبر سجلاً تاريخياً لأنشطة الإنسان القديم؛ من أجل فهم أصل وتطور هذه الأنشطة وبالتالي تحديد الجذور الثقافية والاجتماعية لها، إلى جانب أنها تساعد أجيال الحاضر والمستقبل في فهم حياة السابقين والتعرّف على ثقافتهم ومقارنتها مع الأنشطة الحالية.

وبالنسبة للقيمة التاريخية في مدينة بيت لحم، فإن النشاطات البشرية التي تطورت عبر تاريخها نتيجة اختلاف الثقافات والحضارات المتعاقبة عليها، والتي تركت وراءها بقايا أثرية ساهمت في تكوين سجل مادي للأحداث التاريخية فيها.

### 2.2.2 أهمية اجتماعية وثقافية

تُساهم المواقع الأثرية والتاريخية في تكوين هُوية الشعوب، وكذلك تعريفهم بتاريخهم الماضي وحضارتهم وقيم أجدادهم ونمط حياتهم الذي كان سائداً، وبالتالي ينعكس ذلك على تمسكهم بأرضهم، كما أنها تغرس القيم الوطنية والاعتزاز بالوطن مما يؤدي إلى التلاحُم والترابط القوي بين أبناء الشعب، ولها قيمة إنسانية كمصدر للتعلم والاستمتاع، أي أنها تُمثّل تراثاً مشتركاً بين العالم (خليل، 2009؛ وأصلان وأردماني، 2005). لذا فإن الأهمية الاجتماعية الثقافية للمواقع الأثرية والتاريخية لعبت دوراً أساسياً في تكوين هوية سكان مدينة بيت لحم والتي يعتزون بها ويتناقلون روايتها التاريخية عبر الأجداد ويرثونها للأجيال القادمة، فهي بذلك تعكس لنا ضرورة الحفاظ عليها من التشويه والتخريب.

### 2.2.3 أهمية اقتصادية

توصّلت كل من الباحثتين عيسى وحسن (2015) أن المواقع الأثرية والتاريخية تُساهم في النمو الاقتصادي للمنطقة، وبالتالي فهي تقلل من نسبة البطالة لما توفره من فرص عمل لدى الشباب خاصة، كما أنها توفر خدمات جديدة في المنطقة مثل: الفنادق، والمطاعم، والمكتبات، ومحلات بيع الهدايا التذكارية، والجولات المصحوبة بمرشد سياحي، ومرافق النقل وتسهيلاته كتأجير السيارات

والحافلات. بينما استنتج أحمد (2018) في دراسته أنها تُتيح الفرصة لتعدد موارد الاستثمار خاصةً ما إذا كانت هذه المواقع متنوعة، فهي بذلك تدفع بعض المُستثمرين إلى الاستثمار فيها بدلاً من الاستثمار في مباني جديدة، وبالتالي يرجع ذلك بالنفع على المُستثمرين وإنعاش المنطقة مادياً، كما أنها تُشجع بعض مُستثمري القطاع الخاص للاستثمار فيها سواء كانت المنطقة مأهولة بالسكان كلياً أو جزئياً أو حتى غير مأهولة. كذلك فإنها تُشجّع المُشاركة المجتمعية على الاستثمار في ترميم المباني التاريخية المُتمثل في توفير فرص العمل لهم مما يدفعهم إلى زيادة إسهاماتهم في تنمية المشروع، بالإضافة إلى أنها وسيلة لإحياء المهن والحرف التقليدية مثل صناعة التحف الفخارية والخشبية، وبالتالي المساهمة في إنشاء ورش ومصانع خاصة بالقرب منها.

لذا تتمثل الحركة الاقتصادية في مدينة بيت لحم في الخصائص التي أعطتها قيمتها عبر التاريخ، فمن الناحية الزراعية يكون الاهتمام بزراعة المزروعات المثمرة الملائمة لمناخ وتضاريس المنطقة كأشجار الزيتون والعنب، في حين يتمثل الجانب الصناعي في العديد من الصناعات أهمها صناعة التماثيل من خشب الزيتون وتحويل الزيتون الى زيت وتحويل العنب الى نبيذ، بحيث أنها تقوم ببيع منتوجاتها الزراعية والصناعية محلياً وعالمياً، بينما الجانب السياحي وهو الأكثر اعتماداً والذي يشتمل على الجوانب السابقة في عرضها للسائح.

### 2.2.4 أهمية سياحية

اعتبرت الباحثة محي الدين (2015) أن تشجيع السيّاح لزيارة هذه المواقع يُساهم في زيادة اقتصاد المنطقة، كما أنه يُشكّل مصدر دخل مهم وحيوي وفعّال خاصة في المناطق التي تحتوي على العديد من المعالم المهمة. بالإضافة إلى أنها تُساهم في تنشيط الحركة التجارية في المواسم السياحية،

وزيادة إقبال السيّاح على المرافق السياحية المُختلفة وبالتالي زيادة في المدخول المادي للمناطق السياحية.

تُشكّل المواقع الأثرية والتاريخية مصدر أساسي ورئيسي لاقتصاد أهالي مدينة بيت لحم وما يُحيط بها من تجمعات سكانية لتنوعها بها كونها مدينة مهد السيد المسيح، لذا فهي تجذب السائحين إليها على مدار العام خاصةً خلال عيد الميلاد المجيد خلال شهر تشرين الثاني وشهر كانون الأول، فهي بذلك تُساهم في تحريك وتشغيل الخدمات كافةً فيها وينتفع منها الكثيرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

## 2.3 المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم

### 2.3.1 المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية

صنّف كل من العيسوي (2010) وخليل (2009) المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية إلى أسباب اجتماعية كقلة الوعي، والزيادة السكانية، والهجرة، والتعديات، والاهمال والتهميش، والتكنولوجيا، وعدم اتباع المعايير المطلوبة عند الترميم. كذلك أسباب اقتصادية كقلة الإمكانيات المادية، وضعف الاستثمارات. أيضاً أسباب سياسية كغياب القوانين والتشريعات، وأسباب تنظيمية وتقنية كقلة الكوادر البشرية والفنية المتخصصة، والأدوات والتقنيات الحديثة مما يشكّل خطراً كبيراً على حفظها وبالتالي يؤدي إلى تدمير وضياع القيمة الأثرية والحضارية والثقافية والاقتصادية لها. بينما أضافت دراسات أخرى كالمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – إيكروم[1] (2016) والقحطاني (2014)، أن الحروب والإرهاب تلعبان دوراً بارزاً في تضرر هذه المواقع، إلى جانب التعديات المقصودة من إشعال الحرائق، والسرقات غير المشروعة، والتهريب بفعل انعدام الوعي والاستقرار الأمني والاقتصادي، أيضاً الملوثات البيئية الناتجة عن الصناعات وعوادم السيارات مما

يسبب اسوداداً وتآكلاً وضعفاً للمباني الأثرية والتاريخية بشكل غير مباشر. بينما ركّز البضاني (2019) في دراسته على أثر الزيادة السكانية في تضرر المواقع الأثرية والتاريخية، ويرى أن التوسعات الزراعية، والزحف العمراني، وتحويل بعض هذه المواقع إلى مكبات نفايات ومجاري مائية، وشق الطرق، وبناء السدود تُعتبر من الأخطار التي تدمر وتشوه وتقلص من عددها، كذلك تعيق من الاستثمار فيها إلى جانب التقليل من قيمتها الحضارية. وأضافَ أن التغيّرات المُناخية تُشكّل أحد أهم التحديات التي تواجهها هذه المواقع في القرن الحالي، لما يُصاحبها من موجات حر شديدة، وفيضانات، وحموضة عالية في الجو، ورطوبة عالية، ونتيجة لذلك فهي معرّضة للتآكل والغمر، والتي من المتوقع زيادة حدتها مستقبلاً في حال استمرار زيادة تأثير هذه التغيّرات.

لذا يُستنتج مما سبق تعدد المخاطر البشرية التي تُشكّل خطراً على حفظ المواقع الأثرية والتاريخية، والتي يزداد أثرها مع مرور الوقت، وبالتالي فهي تتعرّض للتعديات عليها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد ترجع أهم هذه المخاطر إلى قلة الوعي المجتمعي، والتي تشتمل على أغلبية ما تم ذكره في الدراسات السابقة أعلاه.

### 2.3.2 المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم

يبيّن مركز حفظ التراث الثقافي (2015) بعض المخاطر المتمركزة حول غياب الوعي المتمثل في إهمال بعض المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم من ناحية قلة الترويج لها والترميم والصيانة من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة كآبار النبي داود (انظر إلى الصورة 1 في ملحق الصور). كما يرى العيّسة (2019) أنه وبالرغم من مباشرة ترميم بعض المواقع المهمة في منطقة الدراسة مثل كنيسة المهد، إلا أنها ما زالت تُعاني من بعض الإشكاليات كالكتابة على الأعمدة باللغات العربية والأجنبية نتيجة غياب الوعي لدى السائحين (انظر إلى الصورة 2 في ملحق الصور)، وأيضاً تُعاني

من تأثير بعض المؤثرات الخارجية غير المباشرة كالإضاءة والتلوث الناتج عن عوادم السيارات كونها تقع في منطقة مُحاطة بالازدحام السُكاني، مما ينعكس ذلك على هيكلية بنائها الفيزيائية كاسوداد واجهاتها الخارجية، وبالتالي يقلل من قيمتها التاريخية.

كما يؤكد المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – إيكروم (2017) على تأثير السائحين السلبي لهذه المواقع، والناتج عن الاتصال المباشر بالأيدي والأرجل والملابس خاصةً في المواقع المزدحمة بالسيّاح، كما أنهم يزيدون من نسبة الرطوبة والتكاثف داخل المبنى من خلال تجمعاتهم بسبب عملية التنفس، كذلك تدخين السجائر باعتبارها مُلوث رئيسي كإحدى الملوثات الهوائية المسببة في اسوداد حجارتها، إلى جانب تأثير التكنولوجيا كعامل سلبي عليها مثل: إمدادات الكهرباء والتكييف، والتي تعمل على تغيير في وظائفها، كإضافة مؤثر جديد على ما هو قديم وبالتالي يغيّر في قيمتها. بالإضافة إلى ضعف التخطيط وعدم وضع مخططات هيكلية تستوعب الزيادة المستمرة في عدد السكان مما ينتج عنه الزحف العمراني بشكل عشوائي على حساب هذه المواقع (انظر إلى خريطة رقم 1). بينما اعتبر عبد الجواد (2014) أن لإشتعال الحرائق أثر في تدمير المواقع الأثرية والتاريخية، كما حصل في كنيسة المهد التي تعرّضت إلى عدة حرائق وكان آخرها عام 2014 التي هب فيها حريق نتيجة الإهمال (انظر إلى الصورة 3 في ملحق الصور). في حين يرى الفلاح (2014، 2012) بأن النشاط السياحي في المنطقة يتأثر بالتقلبات السياسية والأمنية، وبالتالي يؤثر على الأداء الاقتصادي في المنطقة، وعلى توفير الاستثمار لهذه المواقع. بالإضافة إلى السياسات التي يتّبعها الاحتلال حول مصادرة أراضيها، وبناء المستوطنات، وبناء جدار الفصل العنصري، ومنع الفلسطينيين من التصرف بمواردهم السياحية تتسبب في تضرر هذه المواقع.

**خريطة رقم (1) مناطق انتشار التجمعات الفلسطينية بالقرب من المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم**

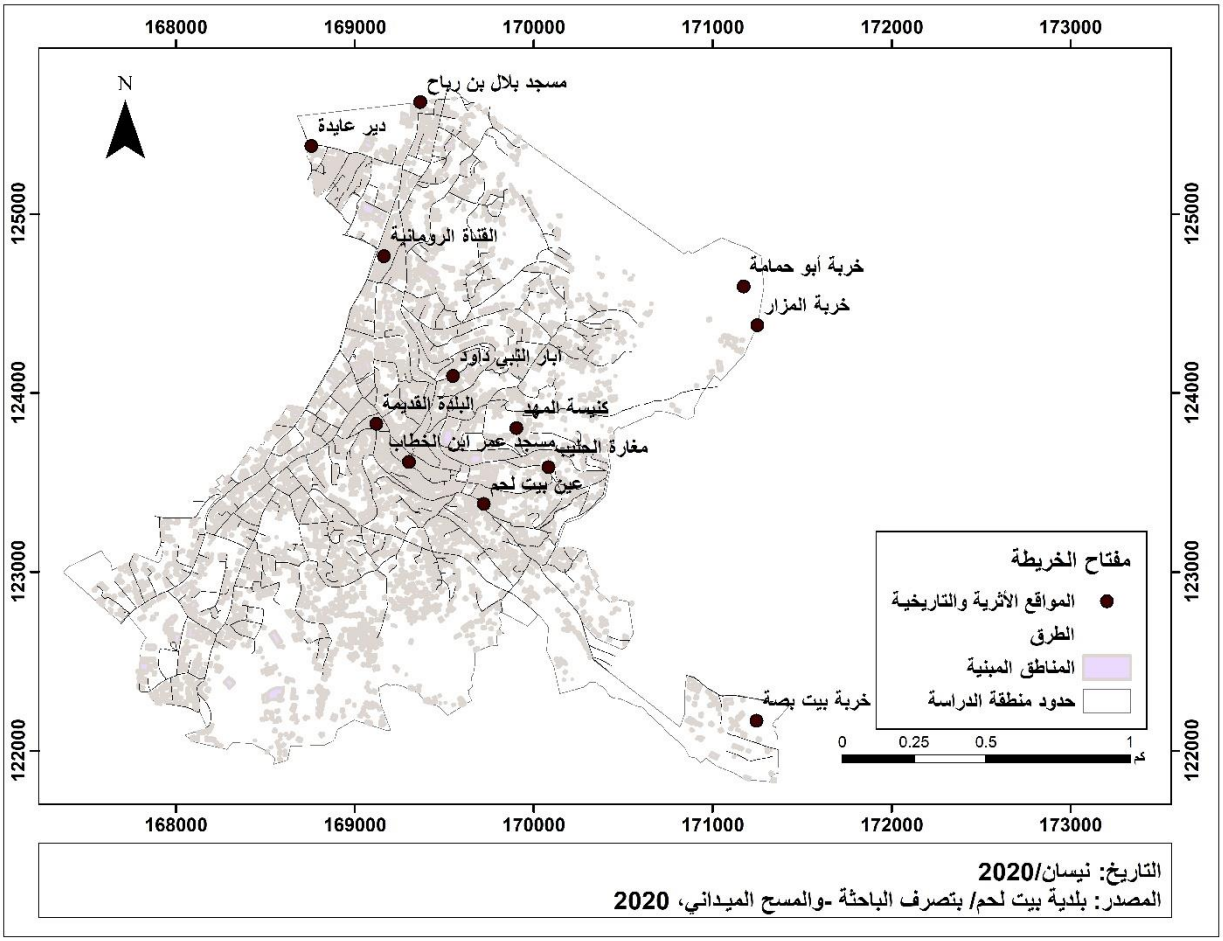


حيث تبيّن خريطة (1) بأن أكثر المواقع تضرراً بفعل تمركز التجمعات السكانية فيها التي تقع في البلدة القديمة المتنوعة بالمباني القديمة الأثرية والتاريخية ومحيطها ككنيسة المهد ومغارة الحليب ومسجد بلال بن رباح، وكذلك المواقع الواقعة شمالاً من منطقة الدراسة، والتي تتسبب في أضرار مختلفة أهمها المخاطر البيئية والزحف العمراني، في حين المواقع الأقل تضرراً هي الخرب نظراً لقلة المناطق المبنية فيها.

بينما أشارت دراسة زايد وقواسمي (2018) أن الإجراءات الإسرائيلية للمواقع تفتعل تدميرها ونهبها وسرقة تاريخها كمسجد بلال بن رباح – قبر راحيل – الذي أصبح تحت سيطرتهم، ويروجون على أنه موقع يهودي إسرائيلي، كما أن الجدار ضم هذا القبر الأثري والتاريخي إلى أراضيهم، إلى جانب قطع

بعض المسارات التاريخية التي غيرت من ملامحها كطريق القدس– الخليل الذي كان يسلكه الفلاحون بهدف البحث عن لقمة العيش، لذا فإن هذا الجدار أدى إلى تغيير مسار وحركة السكان الذي كان متعارف عليه قديماً، وهذا ما اتفقت معهما دراسة (Glock, 2016) حول الأفكار الأيديولوجية في اتخاذ الاحتلال التوراة كوسيلة ودليل للحفاظ على التاريخ اليهودي الإسرائيلي حسب ادعاءاتهم، وذلك من خلال اختلاق التاريخ للسطو على الأرض مما دفعها للسيطرة على المواقع المرتبطة بالروايات التوراتية، واتخاذها نهج في تغيير معالمها وأسمائها والادّعاء بأنها إرث ديني يهودي مثل قبر راحيل كما تم ذكره. بينما يُشير (المغربي، 2012) إلى أن الاحتلال يقوم بالسرقة المستمرة للآثار الفلسطينية مثل: الأعمدة الرخامية والفخارية بهدف عرضها في متاحفهم، وذلك من أجل أن يُشاهدها السيّاح الأجانب باعتبارهم مالكي الأرض، ويدفعون مبالغ كبيرة للتجّار المتجولين في الضفة الغربية مُقابل التنقيب عن الآثار وبيعها لهم بغية وضعها في متاحفهم. بينما أشار أبو الهيجاء (2008) إلى الاعتداءات على الآثار التاريخية المقدّسة في منطقة ككنيسة المهد التي حوصرت عام 2000 خلال الانتفاضة الثانية، إلى جانب مُعاناة المنطقة جراء الحفريات التي تهدف إلى التنقيب عن الآثار، كالحفريات التي تمت في جبل أبو غنيم الذي تحوّل من محمية طبيعية إلى مستوطنة هارحوما داخل جدار الفصل العنصري والذي تم العثور فيه على كنيسة بيزنطية تعرّضت للتدمير بدعوى التنقيب عن الآثار (انظر إلى خريطة رقم 2) و(انظر إلى الصورة 4 في ملحق الصور). وكما يُضيف العيّسة (2009) أن خربة أبو حمامة الواقعة بالقرب من مستوطنة هارحوما تعرّضت إلى تدمير المشهد الحضاري الفلسطيني فيها من مقابر كنعانية، ومعاصر نبيذ وزيتون، وآبار قديمة، وبرك مياه، وبقايا محفورة في الصخر، كما أنها تواجه خطر التنقيب غير المشروع وسرقة آثارها. بينما أشارت إيمان الطيطي من خلال المقابلة التي تم إجراؤها بتاريخ (20 – 5 – 2020) إلى تعرّض خربة المزار الواقعة بالقرب من مستوطنة هارحوما، إلى التنقيب غير الشرعي من قبل لصوص الآثار الذين تسببوا

بتناثر الفخار الملون من العصر الإسلامي، وسرقة بقايا من المسجد الذي كان موجوداً في المنطقة حتى لم يتبقَ له أثر، إلى جانب تعرّضها للزحف الاستيطاني والتوسع في مستوطنة هارحوما على أراضيها.

**خريطة (2) موقع مستوطنة أبو غنيم (هارحوما) في مدينة بيت لحم**

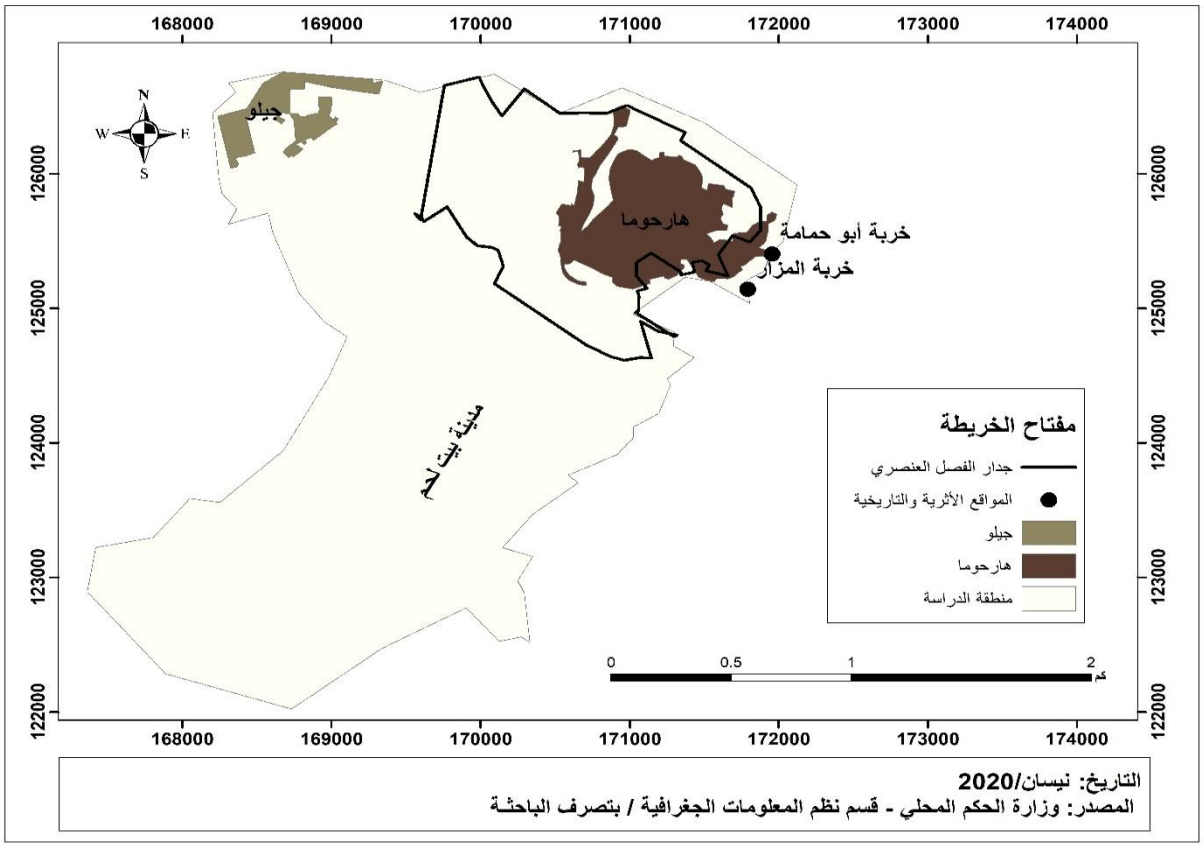


في حين يرى أبو الهيجاء (2008) بأن الاتفاقيات الدولية تُلزم الاحتلال الإسرائيلي كقوة محتلة بحماية التراث الثقافي، وتُدين أية عمليات ضد الآثار باعتبارها جريمة حرب، إلا أن الاحتلال لم يلتزم بأي بند من هذه البنود، كذلك يستنكر أخذ سلطات الاحتلال من القانون الدولي ما يُناسب مصالحهم وأهدافهم الإستراتيجية، أيضاً يؤكد بأن المشكلة لا تتصل فقط بالممارسات الإسرائيلية وإنما في الثغرات وأوجه القصور الموجودة في القانون الدولي ذاته، وعلاوةً على ذلك، فإنه يُشير إلى أن القانون المحلي والدولي لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب لحماية الموروث الثقافي الفلسطيني والذي له آثار وخيمة

عليه. كذلك يتفق Yahya (2010) مع الدراسة السابقة في أن الاضطرابات السياسية التي تعصف بالمنطقة زادت من حدة سرقة الآثار غير المشروعة وبيعها من قبل الفلسطينيين خاصة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 دون رقابة وحماية وتطبيق العقوبات، وذلك لتفاقُم مشكلات الفقر والبطالة وبالتالي زيادة عدد لصوص الآثار، ونتيجةً لذلك حقق التجّار الإسرائيليين أرباحاً هائلة وازدهرت سوق الآثار فيها بشكل ملحوظ، كما ساهم في احتفاظ الإسرائيليين بالقطع الأثرية الفلسطينية التي توثّق وتسجّل التاريخ في المتحف الفلسطيني قديماً – متحف روكفلر. فاستدلّ عودة (2011) أن الاعتداءات الإسرائيلية كافةً ومن ضمنها جدار الفصل العنصري هي مخالفة لقانون الآثار، والتي يُشترط بها فحص الأرض قبل الشروع بالتجريف والبناء، بحيث تُعتبر هذه الاجراءات في القانون الدولي من واجبات سلطة الاحتلال، فهي بذلك خالفت قانون الآثار رقم (51) لعام 1966، وأيضاً اتفاقية لاهاي لعام 1954 التي تنص على أن أي ضرر يلحق بممتلك ثقافي لأي شعب، فهو يمس التراث الثقافي التي تملكه الإنسانية جمعاء، ولذا فإن ما يقوم به الاحتلال من ضم المواقع الأثرية والتاريخية وتهويدها كمسجد بلال بن رباح – قبر راحيل – ليس إلا ترجمة فعلية فاضحة للقانون الدولي. كما يُشير كل من يحيى (2008) وJu'beh (2009) إلى أن القوانين والتشريعات المعمول بها لحماية الآثار كانت ضعيفة كونها قديمة، وكذلك كانت غير فعّالة في توفير الحماية لها من التنقيب والسرقات غير المشروعة، ويؤكدان على أن وزارة السياحة والآثار الفلسطينية تسعى جاهدة في تطوير هذه القوانين، حيث أن العقوبات الجنائية المنصوص عليها قانونياً في المناطق الفلسطينية كانت غير رادعة لوقف لصوص الآثار والتي تتمثل في السجن لمدة قصيرة تصل إلى عدة أشهر وغرامات مالية بسيطة، حتى جاء قانون 11 لعام 2018 الذي أعطى الحق لوزارة السياحة والآثار الفلسطينية وشرطة السياحة والآثار الفلسطينية الحق في إيقاف ومعاقبة لصوص الآثار والمعتدين عليها، فالمادة 59 من الفصل 10 من قانون 11 تنص على أن المعاقبة بالحبس لا تقل عن 6 أشهر

ولا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن 5000 ديناراً أردنياً أوبما يعادلها بالعملة المتداولة قانونياً لكل من منع أو عطّل أو أعاق عمل موظفي دائرة الآثار في المواقع الأثرية والتاريخية، وأيضاً يُعاقب بالسجن من 3 – 7 سنوات وبغرامة لا تقل عن 10,000 ديناراً أردنياً أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بإحدى هاتين العقوبتين إلى كل من قام دون ترخيص من الوزارة بأي من الأعمال المحددة بموجب أحكام هذا القانون بقرار، كما يتم المعاقبة بالحبس لمدة لا تقل عن سنتين وبغرامة 3000 ديناراً أردنياً إلى كل من عثر على موقع أثري وتاريخي ولم يبلّغ عنه أو أنه يمتلك معلومات وامتنع عن تقديمها ورفض تسليم أية قطعة أثرية عثر عليها، وكذلك مُعاقبة بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن 5 سنوات وغرامة لا تزيد عن 10,000 ديناراً أردنياً لمن قام بهدم التراث الثابت أو المباني الأثرية والتراثية، كما أن كل من قام بطمس، أو تشويه، أو تدمير، أو التأثير، أو نزع، أو تحريك، أو الكتابة، أو النقش، أو باع، أو اشترى، أو تداول، أو حفر، أو نبّش على أي عنصر من عناصر التراث الثقافي الثابت، أو مكوناته حتى لو كانت في ملكه الخاص، سيُعاقب مدة لا تقل عن 7 سنوات ولا تزيد عن 10 سنوات وبغرامة 20,000 ديناراً أردنيا (إيمان الطيطي، مقابلة بتاريخ 20 –5 – 2020).

ونستنتج مما سبق أن مدينة بيت لحم تتعرض إلى العديد من المخاطر البشرية التي تؤثر على قيمة المواقع الأثرية والتاريخية فيها، وتبيّن أن أهم هذه المخاطر هي غياب الوعي والثقافة لدى المواطنين، وإهمال الجهات المسؤولة سواء بقصد أو بغير قصد في حفظ بعض من المواقع وتركيزها بالأساس على المواقع الدينية في جذب المُستثمرين والسائحين المُساهمة في تدعيم اقتصادها، والافتقار إلى وضع خُطط استراتيجية طويلة الأمد، كما أن الإجراءات التي يتّخذها الاحتلال الإسرائيلي تلعب دوراً مهماً في زيادة تضررها، لذا فإن العامِلَيْن الفلسطيني والإسرائيلي يُساهمان في التقليل من أهمية هذه المواقع.

## 2.4 العلاقة بين المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم ودول حوض البحر المتوسط

توصّلت الباحثة عبد القادر (2006) في دراستها إلى معاناة المواقع الأثرية والتاريخية في الجزائر نتيجة قلة الوعي، وضعف الترويج والتسويق، وقلة الكوادر البشرية والفنية، وضعف التخطيط، ووضع الإستراتيجيات اللازمة للبناء السليم والمنتظم، والاهتمام بالسياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية، وغياب التشريعات والقوانين، وعدم وجود تمويل كافي للاستثمار، وقلة وجود مناخ استثماري مشجّع للأجانب، وقلة توفر البنية التحتية، والحروب والصراعات، والسرقات غير المشروعة.

وحسب ما تم الإشارة إليه مسبقاً، فإن ضعف التخطيط وغياب تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بحمايتها تُساهم في تدهورها، فعلى سبيل المثال، تُعاني ليبيا من تضرر بعض مواقعها بفعل الزحف العمراني العشوائي كالمدن الإغريقية فيها وهي شحات (قورينا)، وطلميثة (بطلمايوس)، وسوسة (أبلونيا)، والبيضاء (بلغارى) الواقعة في الجبل الأخضر، ونتيجة لذلك تم هدم وتدمير مسارحها ومعابدها وتقليص مساحة الأراضي الواقعة عليها، إلى جانب معاناتها بفعل الإهمال بالرغم من نجاح الحكومة الليبية في استقطاب المستثمرين لتطوير قطاع السياحة. بالإضافة إلى الدوافع الاجتماعية المؤثرة عليها كهيمنة القبيلة على الأراضي، والدوافع الاقتصادية التي استغلت قلة المخططات السكنية وارتفاع معدلات العجز السكني، ونتيجة لذلك زادت عمليات السرقة لآثارها وتهريبها (الحداد، 2017؛ الروّاف، 2015). بينما يرى قداش وبن العربي (2018) أن الجزائر بالرغم من امتلاكها كل المقومات الطبيعية والأثرية للنهوض بالقطاع السياحي إلا أن مواقعها تعاني من الإهمال كقصر بربروس ومدينة رزقونيا الرومانية، ويرجع ذلك إلى عدم تحرك الحكومة وعدم جدية المسؤولين والمجتمع في تقديم كل ما يلزم لتطويرها والحفاظ عليها، إلى جانب افتقارها للخدمات السياحية واللوجستية. في حين تُشير الباحثة مساني (2019) في دراستها أن الحكومة الجزائرية ترغب في تطوير قطاع السياحة بغية

النهوض باقتصادها في ظل الأزمات المالية التي تعيش على وقعها منذ عدة سنوات، نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية في ظل الأحداث السياسية، إلى جانب تدهور الأوضاع الأمنية التي شهدتها في بداية الألفية الثانية، كما ترى أنه بالرغم من تحسّن هذه الأوضاع في العقد الأخير إلا أنها لم تشهد تطوراً في هذا القطاع نظراً لضعف التخطيط وعدم وضع إستراتيجيات واضحة، ووضعه كقطاع ثانوي وليس أساسي. بينما ترى الباحثة دغرة وآخرون (2019) أن أحداث الربيع العربي عام 2011 أثّرت على الحركة السياحية في بعض الدول العربية الواقعة في مناطق الشرق الأوسط مثل: سوريا ومناطق شمال إفريقيا كتونس ومصر وليبيا نتيجة انعدام الأمن والاستقرار، والتي كانت تُشكّل وجهة لكثير من السائحين في مختلف أنحاء العالم لما تحتويه من معالم أثرية وتاريخية وطبيعية، والذين اتّخذوا مناطق سياحية أخرى مما ساهم ذلك في تطوير اقتصاديات الدول الأخرى مثل تركيا.

ونستنتج مما سبق أن هُناك علاقة بين مدينة بيت لحم وبعض الدول العربية من ناحية غياب الوعي والاضطرابات السياسية والقدرات المالية الضعيفة التي تعيق من حفظ مواقعها والتطوير عليها. كما تتشابه في أثر الزحف العمراني العشوائي على مواقعها ولكنها تختلف في حدة تفشي الفساد، والنهب، وسوء توزيع الثروات فهي أكثر تبايناً في هذه الدول من منطقة الدراسة.

وتُشير Cha (2012) إلى أزمة الديون الأوروبية التي عصفت ببعض المواقع الأثرية والتاريخية في دول اليورو عام 2009، والتي عانت من الاهمال وقلة الترميم وصعوبة الاستثمار فيها، لذلك توجهت بعض الحكومات بهدف تعويض نقص الأموال المخصصة لترميمها وصيانتها والحصول على أموال الضرائب إلى تعليق إعلانات لبيع حقوق استغلالها، وعرض بعضها للبيع كلياً كمبنى بلازو مانفرين في مدينة البندقية الإيطالية، في حين سمحت فرنسا لفندقين بالعمل داخل قصر فرساي وأعطت تراخيص لمن يرغب في وضع صورة المبنى على الساعات الفاخرة، بينما صادقت إسبانيا

على مخططات بناء برج في قلب مدينة إشبيلية التاريخية، أما اليونان ففتحت مواقعها الأثرية والتاريخية أمام المصورين السينمائيين مقابل الحصول على مبلغ معين.

وتؤكد الشربيني (2018) إلى أن عمليات السرقة عهدها مسبوق من قبل لصوص الآثار العرب والأجانب، فعلى سبيل المثال، تم تسجيل سرقة ما يُقارب 33 ألف قطعة أثرية في مصر خلال الخمسين سنة الماضية حتى الآن دون الآثار غير المسجلة داخل وزارة الآثار المصرية، ومن هذه السرقات نهب أكثر من ألف معروضة من متحف الملوي بالمنيا، وقطع نقدية رومانية وإغريقية، وتماثيل لحيوانات، وإنسان برأس حيوانات، وكذلك إحراق وتحطيم مومياوات، ومعروضات فنية، وسرقة القطع الصغيرة وغير الثقيلة من داخل المتحف، وذلك خلال الأزمات السياسية عام 2013. كذلك يُفسّر عبد البصير(2016) تضرر المواقع الأثرية والتاريخية المصرية بفعل السرقة والتخريب أثناء الأحداث السياسية الماضية من قبل الجماعات الارهابية كأداة لنشر الكراهية والخوف والتطهير الثقافي، ويُؤكد الباحث على محاولتهم لهدم وتدمير الكثير من الآثار الفرعونية كالأهرامات على أنها أصنام عبدها الكفّار. كما استنتج موليز (2016) أن الحروب والصراعات في الدول العربية زادت من نسبة السرقات غير المشروعة، فهي ترجع لأهداف شخصية كسوء الأحوال الاقتصادية والأمنية، وتمويل السياسات الأيديولوجية الإرهابية؛ نتيجة غياب أنظمة المراقبة والعقوبات القانونية لما يترتب عليها. كما استهدف تنظيم داعش الإرهابي بعض المواقع الأثرية والتاريخية في دمشق، وحلب، وتدمر، وحمص في سوريا التي واجهت اعتداءات مقصودة وغير مقصودة أثناء الصراع بينه وبين القوات الأمنية الدولية، بحيث تعرّضت الكثير من البلدات القديمة والقلاع والمعابد إلى الدمار كلياً أو جزئياً كقصف معبد بعل شمين ومعبد بل في تدمر كلياً، وقصف كامل لقلعة الحصن الكاثوليكية في حمص، وقصف جزء من سور قلعة حلب التي تعود إلى العصور الوسطى ( نمر وآخرون، 2013)، وقصف الأضرحة الإسلامية كقلعة جعبر، وكما لم تسلم المتاحف فيها فتم تدمير العديد مِن آثارها مثل أسد

أثينا في متحف تدمر، وقصف متحف الرقة ومعرة النعمان كلياً بعد سرقتها. كما واصل التنظيم هدم آثار ليبيا مُستغلاً الانفلات الأمني فيها عُقب الإطاحة بالرئيس معمر القذافي عام 2011، فيُشير جنوجتن (2016) استهدافه لبعض المواقع الأثرية والتاريخية كضريح سيدي عبد السلام الأسمر في زليتن، وتفجير مسجد مراد آغا في تاجوراء، ومواقع رومانية ويونانية في طرابلس ولبدة وصبراتة، واستمر الزحف الإرهابي ليواصل هجماته وتهديداته لتخريب المواقع ونشر الذعر وتأثيره على المواقع الأثرية والتاريخية في الدول غير العربية.

وتبيّن من خلال ما سبق أن القرن الحادي والعشرين تطورت فيه الأحداث السياسية خاصة في مناطق الشرق الأوسط الواقعة على الشريط الشرقي للبحر المتوسط، ونتيجة لذلك تزايدت عمليات سرقة الآثار وتدميرها، وبالتالي أصبحت المواقع الأثرية والتاريخية أكثر عرضة للزوال، حيث نجد أن الآثار أصبحت إحدى ضحايا الحروب التي تهدف إلى سرقتها وتخريبها بغية نشر الخوف، والكراهية، والتفرقة الاجتماعية والتي تحمل معها بعض السلوكيات التي لها بُعد أيديولوجي أكثر منه تجاري يبتغي الربح، وبالتالي تتعرّض الآثار للخطر، كما نستنتج أن استهداف المكتبات والمتاحف خلال الأحداث الجارية يُعرّض تاريخ المواقع الأثرية والتاريخية للزوال، كونها تُشكّل خزينة تاريخ الدول وتُساهم في حفظ ما تخلّفه هذه المواقع من آثار ملموسة وغير ملموسة، كما أنها تُعتبر شاهد حي عليها لما تحتويه من مخطوطات نادرة وتماثيل وقطع أثرية. وبناءً على ما سبق، فإن هذه المخاطر أقل وضوحاً في مدينة بيت لحم من ناحية السرقات غير المشروعة، وقد يرجع ذلك إلى محاولة الجهات المسؤولة فيها على متابعة ومراقبة مواقعها وحصرها ضمن حيّز جغرافي ضيق، وذلك مع سن قانون 11 لعام 2018 وتطبيقه والذي ساهم في ضبط لصوص الآثار والمخربين.

واستدل كل من الجبوري والبريفكاني (2010) في دراستهما أن التشريعات الجنائية تختلف من دولة لأخرى من حيث آلية معالجة هذه الجريمة، فهنالك دول تعتمد على الأحكام العامة المنصوص عليها في قوانين العقوبات من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بينما تخرج دول أخرى عن تلك الأحكام وتسن قوانين عقوبات خاصة بها ضمن تشريعات جنائية يُطلق عليها التشريعات الأثرية، بالإضافة إلى أن بعض القوانين والتشريعات المتعلقة بحمايتها كانت في فترة من الزمن غير فعّالة وغير عادلة (العشماوي، 2012)، حيث أن هذه القوانين مكّنت علماء الآثار الأجانب من تملّك الكثير من القطع الأثرية الفرعونية في مصر خلال السنوات الماضية كقانون اقتسام الآثار، والذي نصّ على قسمة الآثار المكتشفة من قبل الأثريين الأجانب بين البعثات الأجنبية والحكومة المصرية مما ساهم في أخذ آثارها إلى خارج البلاد كعمل قانوني، كما يُشير إلى أنه تم تعديل قوانين وسن قوانين أُخرى خلال القرنين 20 و21 حتى صدور تعديل لقانون الآثار عام 2010 الذي ينص على أن جميع الآثار المكتشفة من قبل البعثات الأجنبية أو المصرية هي ملك للحكومة المصرية، ولكنها ما زالت تُعاني من التقصير في حفظ ممتلكاتها الثقافية.

ولا يتوقف طمع الانسان عند هذا الحد، فإن من أخطر القضايا البيئية العالمية في الوقت المعاصر هي التغيرات المناخية التي تعيق من حفظ المواقع الأثرية والتاريخية، فاستدل Colette(2007) في دراسته إلى أن هذه التغيرات لها أضرار مادية عليها نتيجة تفاعلها مع الأمطار الحمضية وتلوّث الهواء وتقلبات الطقس الشديدة من الفيضانات إلى الجفاف، فجميعها تُساهم في ضُعف البناء وتصدّعه وتآكله وتفتته، كما أن المباني القديمة أكثر نفاذية وتفاعل مع طبيعة الأرض من المباني الحديثة، فتعمل على امتصاص المياه والأملاح من التربة نتيجة الأمطار الغزيرة والرطوبة العالية، فمن المؤسف توقّع اختفاء مدينة البندقية الإيطالية بشكل تدريجي في أواخر القرن الحالي في حال استمرار ارتفاع منسوب المياه فيها، وكذلك فإن وادي قاديشا أو القديسين كأحد أهم مستقرات

الرهبان المسيحيين الأوائل في لبنان، وأحراش أرز الرب فيها والتي تُعتبر من أقدم أشجار العالم وكان يستخدمها الفينيقيون واليهود والمسيحيون الأوائل في بناء المعابد، والقصور، والسفن لمتانة خشبها مهددة بتآكل مبانيها وتراجع بعض نباتاتها القديمة وغزو نباتات أخرى. كذلك يُشير جاسم (2014) في دراسته أن الملوثات البيئية بكافة أشكالها وأنواعها تُساهم في تدهور المواقع في العاصمة العراقية بغداد وتشققها والتقليل من عمرها الافتراضي، كما أن الظروف السياسية التي مرت بها والتي استخدمت فيها أسلحة كيماوية وبيولوجية ساهمت في تلويث الهواء، مما أدى إلى تآكل صخورها وتلوّثها. أيضا فإن البيئة البحرية أثّرت سلباً على مواد بناء قصر الباي محمد بن عثمان الكبير الواقع في مدينة وهران الجزائرية (رضا، 2018)، فتتمثل هذه المواد في الحجارة الكلسية، والجبص، والرخام، والطين، والخشب، والحديد، والزجاج، والآجُر أو القرميد التي تتفاوت في درجة مقاومتها لعوامل التلف كالرطوبة العالية ودرجات الحرارة العالية وكثرة الأملاح، وكما أن الملوثات المنقولة عبر الرياح والأمطار وتكاثر الطيور الناتجة عن ملائمة بيئته القريبة من البحر المتوسط تتسبب في أضرار كبيرة كالفضلات الناتجة عن الطيور وتحلل جثثها وبالتالي تصبح مواد حمضية خطيرة، وبدأت تنمو طفيليات ونباتات وانتشار طبقات مختلفة الألوان على السطوح نتيجة التعفنات، وكذلك ظهور المرض الأسود على الأعمدة خاصة الرخامية. كما يتفق أمين (2012) والبنّا (2006) أن التغيرات المناخية تعصف بالمواقع الأثرية والتاريخية الواقعة على سواحل البحر المتوسط في مصر كمدينة الإسكندرية التاريخية بمواقعها الأثرية مثل مقابر الشاطبي، ومصطفى كامل، والأنفوشي، وقلعة قايتباي، كذلك مدن رشيد، ودمياط، وبورسعيد، وتل الفرما أو بلوزيوم التي من المتوقّع اختفائها ومحوها من الخريطة الجغرافية والسياحية بفعل ارتفاع منسوب مياه البحر فيها، كما أن آلاف الآثار الغارقة المغمورة تحت مياه البحر في مدينة الإسكندرية مُعرّضة للتآكل والطمس بفعل أعمال الردم، وكذلك تلوث مياهها من المياه العادمة غير المعالجة كإحدى المصادر الرئيسية، حيث تم استخراج بعض الآثار الجرانيتية

الغارقة من مياه ميناء الإسكندرية الشرقي، وتبيّن من خلال الفحوصات أنها مُصابة بالتلف نتيجة تلوث المياه بالمخلفات المتراكمة في قاع البحر، وتتمثل أبرز مظاهر هذا التلف في التقشر، والتكلس، والتلوّن أو التبقّع، والخشونة، والفقد في بعض أجزائها. ولم يُعارض Galile (2007) الدراسات السابقة بتأثّر المدن الساحلية القديمة بفعل ارتفاع منسوب المياه، فتوصّل إلى تعرّض المدن الفلسطينية القديمة المحتلة مثل: عكا، وعسقلان، وأبولونيا أو أرسوف، وقيسارية، ودور، وعتليت، والزيب أو إكديبا إلى التآكل والانهيار بفعل هذه التغيرات، وكذلك تعرّض مواقع ما قبل التاريخ المغمورة بالمياه الضحلة بسبب التغيرات في أنماط الترسبات، بالإضافة إلى أن هنالك تداعيات باختفاء وتلاشي العديد من هذه المعالم خلال عقود قليلة في حال لم يتم وضع خطط لحفظها وإنقاذها. بينما خرج الباحثون Riemann and others (2018) في دراستهم أن ارتفاع منسوب المياه يُهدد بغمر عشرات المواقع الثقافية الأثرية والتاريخية في دول حوض البحر المتوسط على المدى البعيد، والتي ستؤدي إلى خسائر اقتصادية هائلة، ففي إيطاليا يتعرّض حوالي 13 موقعاً مسجلاً ضمن قائمة التراث العالمي لليونيسكو إلى الخطر ثم تأتي كرواتيا فاليونان، كما تم تسجيل 3 مواقع في تونس وهي: مدينة الكركوان الفينيقية، ومدينة قرطاج التجارية، ومدينة السوسة – الميناء العسكري والتجاري التاريخي – فهنالك 49 موقعاً أثرياً وتاريخياً معرّضاً للغمر كلياً أو جزئياً أي أكثر من 90% من مواقع التراث العالمي في دول حوض البحر المتوسط معرّضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر والتآكل الساحلي حتى عام 2100، فمنها 37 موقعاً مُهدداً بخطر الفيضانات و42 موقعاً معرّضاً لتآكل السواحل، كما من المتوقع زيادة هذه الأخطار خلال العقدين القادمين. بالإضافة إلى أنه تم الاستدلال إلى أن إيطاليا أكثر المواقع عرّضة للغمر كلياً مثل: قنوات مدينة البندقية، وساحل أمالفي، والكنيسة الشهيرة بيزا ديل دومو في مدينة بيزا التي تتميز ببرج بيزا المائل، والكنيسة القديمة في أكويليا، ومدينة فيرارا التي تشهد على ثقافة عصر النهضة والتخطيط الحضاري، بينما المواقع الأكثر عرّضة للتآكل الساحلي الجزئي هي مدينة

صور الفينيقية في لبنان، ومدينة تاراكو الرومانية في إسبانيا، ومدينة أفسس الإغريفية في تركيا، ومدينتي رودس وكورفو الجزر اليونانية، ومدينة بومبي الرومانية في إيطاليا، ومبنى الباروك المتأخر في وادي نوطس بجزيرة صقلية، وسهل ستاري غراد في قبرص، ومجمع تاراغونا الأثري في إسبانيا، أما المواقع الأقل عرضة للتآكل الساحلي الجزئي فهي الآثار المسيحية المبكرة في رافينا وكنيسة سانت جيمس في إيطاليا.

ونستنتج أيضاً أن المواقع المذكورة أعلاه معرضة للخطر إما بتهديد أو أكثر، فتم التوصّل إلى أن المواقع الواقعة على خط الساحل أكثر عرضة للزوال والتدمير من المواقع البعيدة عنه وهذا الذي لا تتشابه فيه منطقة الدراسة ودول حوض البحر المتوسط؛ نظراً لوقوعها في منطقة جبلية داخلية.

## 2.5 العلاقة بين المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم ودول الهلال الخصيب

تتلخص المخاطر البشرية في دول الهلال الخصيب حسب رأي سامح (2012) في غياب الوعي وتضرر الكثير من المعالم الأثرية والتاريخية في العاصمة الأردنية عمّان؛ نتيجة الإهمال كالقصر الأموي ومعبد هرقل. وكذلك يفتقر بعضها لوجود تدابير وقائية كافية كما هو في مدينة البتراء التي تضررت بفعل زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها في السنوات الماضية مما أدى إلى زيادة المخاطر عليها كرمي النفايات، والعبث فيها، والكتابة على حجارتها. بينما يرى الخشمان (2015) في تضرر البتراء الواقعة على المنحدرات الجبلية بفعل الملوثات والغبار والأسمدة المتطايرة الناتجة عن الأنشطة البشرية في طبقات الغلاف الجوي المتسببة في حدوث تغيرات كيميائية للأمطار الساقطة، مما يؤدي الى تفاعلها مع الصخور وبالتالي تآكلها، ويُشير إلى أن الزيادة في درجات الحرارة وسرعة الرياح

والسيول تزيد من عمليات التعرية والتآكل وبالتالي يؤدي إلى التشويه الخارجي للمواقع الأثرية والتاريخية فيها.

ويتابع سامح صلة التشابه مؤكداً على الاعتداءات البشرية للمواقع الأثرية والتاريخية في الأردن كالزحف العمراني، والزحف الزراعي، وشق الطرق، وتدفق المجاري المائية نتيجة زيادة عدد السكان، فمثلاً دفعت الحاجة لإنشاء المؤسسات التعليمية إلى بناء مدارس على أنقاض بعض مواقعها دون مراعاة كنوزها كعين غزال بعمّان، ويُعزى ذلك إلى غياب الوعي حول أهمية المحافظة عليها مما يتسبب في فصل الفرد عن تاريخه وحضارته بدلاً من زيادة ترابطه واعتزازه بها. وعلاوةً على ذلك، تتعرّض الكثير من المواقع للتخريب والتهميش مثل مدينة جرش، وبلدة أم قيس، وخربة الزيرقون، وتل الحصن، وتل اربد وغيرها من المواقع.

وتبيّن مما سبق أن الممارسات البشرية السلبية بشتّى أشكالها تؤثر على الإرث الثقافي، فإذا استمرت هذه الممارسات في التزايد، فإن دول الهلال الخصيب ذو المُناخ المعتدل ستفقد معناها في السنوات القادمة، كما تم التوصّل إلى أنه لا توجد علاقة بين أثر التغيرات المناخية خاصة في المناطق الشرقية القريبة من حفرة الانهدام لدول الهلال الخصيب التي تمتاز بمناخ صحراوي وشبه صحراوي مع مدينة بيت لحم التي تمتاز بمناخ إقليم البحر المتوسط. بينما تتشابه فيما بينها حول تعرّض المواقع الواقعة على المرتفعات الجبلية لخطر الفيضانات شتاءً والجفاف القاسي صيفاً وبالتالي تعريتها وتآكلها، بالإضافة إلى تضرر مواقعها على المدى البعيد، وإضافةً المخاطر الاجتماعية الناتجة عن الجهل وزيادة عدد السكان وما يرتبط بها من آثار مباشرة وغير مباشرة عليها كالزحف العمراني وتحويل بعض المواقع إلى مكبات نفايات، مما يتسبب في زيادة تضررها.

كما توصّل سامح إلى أن الاعتماد على مانحين أجانب في جذب الاستثمار والتمويل ذات منفعة عامة تعزز من اقتصاد الدولة، وتحافظ على الهوية التاريخية، فعلى سبيل المثال حصلت الأردن على عدة مشاريع تمويل كترميم قصر المشتى الأموي. كما يتفق الزعبي (2007) مع سامح فيُشير إلى أن قلة الاهتمام بتخصيص ميزانية كبيرة أو كافية لها أو قلة الإدراك بإعادة تأهيلها على اعتبار أنها مواقع مهمة تاريخياً وسياحياً واقتصادياً يعكس قلة الاهتمام بإعادة تأهيلها والاتكال على المساعدات الأجنبية، حيث لا يقتصر ضعف الاستثمار على ما سبق فقط، وإنما يُعزى ذلك أيضاً حسب ما توصّل إليه الزعبي في دراسته إلى ضعف الإمكانيات المادية للدولة كمحافظة درعا في سوريا التي تُعاني من قلة مواردها الاقتصادية وعدم القدرة على توفير وتدريب كوادر بشرية وفنية لدى بلدياتها، ومع ذلك تحاول استقطاب مستثمرين من أبناء البلاد المغتربين، كذلك الأجانب من خلال تقديم تسهيلات وإعفاءات لهم، لذا فإنها تستفيد من هذه الاستثمارات في إعادة تأهيل المباني التاريخية وتوفير الخدمات والبنية التحتية لها.

لذا نستنتج أن هنالك علاقة طردية بين الإمكانيات المادية والحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية بين منطقة الدراسة ودول الهلال الخصيب، فكلما كانت الدولة تمتلك اقتصاداً جيداً نسبياً؛ كلما زاد ذلك من إمكانية الاستثمار فيها، وبالتالي إمكانية الحفاظ عليها، كما تبيّن أن الموارد المالية والمشاريع التي يقدّمها المستثمرون بغض النظر عن مصدرها تتأثر بشكل كبير بالأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، فمن المؤكد أن الأوضاع السياسية متغيرة وتؤثر إما على تنمية التمويل والاستثمار والنهوض الاقتصادي للدولة أو تعرقلها، حيث تضررت الكثير من المواقع الأثرية والتاريخية في العراق عُقب الأحداث الماضية بسبب الدمار والتخريب وسرقة الكثير من آثارها البابلية والأشورية والسومرية (عيسى وحسن، 2015)، ونتيجة لذلك تراجعت الحركة السياحية فيها بسبب قلة توفير الأمن والأمان للزائرين، مما أدى إلى إهمالها وعرقلة استقطاب المستثمرين للاستثمار فيها. ولم تُعارض الباحثة عبدالله

(2008) تضرر المواقع الأثرية والتاريخية في العراق وسوريا بفعل الحروب والصراعات سواء من قبل النظام الدولي وتنظيم داعش الإرهابي، فأصبحت هذه المواقع ضحية للأطراف المتصارعة مما أدى إلى دمارها كلياً أو جزئياً بفعل القصف والتفجيرات بسبب اتخاذها كمواقع للقواعد العسكرية في شن الهجومات منها، وتم استخدام البلدوزرات في حفر الخنادق وشق الطرق والحفر لحماية الدبابات بقصد الأعمال الحربية، وأيضاً تم تكسير الحجارة القديمة من أجل بناء الغرف للمقاتلين، كتعرّض المواقع الأثرية والتاريخية في تدمر السورية إلى الدمار والتخريب نتيجة اتخاذ قوات الجيش السوري النظامي لها كمخبأ لهم ضد الثوّار، إلى جانب الدمار المتعمّد من قبل تنظيم داعش للمواقع غير الإسلامية، وامتلاكهم أسلحة ثقيلة ومتفجرات وقصف جوي أدت إلى إصابتها بأضرار بالغة واشتعال النيران وإطلاق غاز الكلور في الهواء، مما ساهم في تغيير الحالة الفيزيائية لحجارة هذه المواقع وأيضاً دمارها جزئياً أو كلياً، ولا تتوقف الأضرار عند هذه الحد، فأصبحت سوريا عُرضة لنهب القطع الأثرية فيها من قبل لصوص الآثار وتنظيم داعش ومليشيات الحكومة، فتم تدمير العديد من آثارها نتيجة الحفر والتنقيب بهدف سرقتها وبيعها إلى الدول المجاورة كتركيا، وفلسطين المحتلة، والأردن (عبد الرحمن، 2016)، وتعرّضها للقصف كمتحف الرقة، ومتحف معرة النعمان، ومتحف أفاميا، كما يُشيران إلى تعرّض بعض المواقع للتنقيب كمدينة بصرى الشام التي أودَت بالكثير من المعالم التاريخية فيها، وقلعة المضيق في حماة، وتل مقداد الكبير في درعا، والجامع الأموي في حلب. وبهذا يُستنتج أن كثرة المتاحف والمكتبات الموجودة في سوريا والعراق ومحاولتها لاستقطاب المستثمرين والممولين تعكس الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على تاريخها القديم الغني بالكنوز الأثرية. ومع ذلك تعرّضت كلاهما إلى خسائر فادحة بشتّى الأشكال، بفعل الأزمات السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى مسح الذاكرة التاريخية من عقول البشر.

ويوضّح سالم (2012) في دراسته مواجهة لبنان تحديات صعبة بسبب الانقسامات الدينية والطائفية التي أدت إلى ظهور الأحزاب السياسية، ونتج عنها حروب أهلية، إلى جانب تحالفاتها مع الدول المجاورة والصراع فيما بينها خلال العقدين الماضيين وخاصة بعد الحرب السورية، لذا فإن هذا الانعدام الأمني والسياسي ساهم بشكل كبير على تضرر المواقع الأثرية والتاريخية فيها، وإهمالها، وقلة توفر الخدمات والاستثمار فيها.

لذا تم التوصّل إلى أن المخاطر السياسية التي تواجهها دول الهلال الخصيب تحرّكها سلطات قوية خارجية خفية أو علنية تهدف إلى نشر الكراهية والتجزئة داخل هذه الدول، حتى يتسنى لها مواصلة الزحف نحو مواردها الطبيعية والاقتصادية وبَسط السيطرة عليها، وهذا ما يربطها بمنطقة الدراسة التي تتمثل في ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى بشتّى الطرق إلى السيطرة على مواردها ويفتعل التخريب والتدمير والتهويد مما يتسبب في تضرر المواقع الأثرية والتاريخية فيها.

## 2.6 حلول للحد من المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم

يُشير كلٌّ من قاسم (2016) والمغربي (2012) في دراستهما الى أهمية تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال خلق صلات تعاونية مع جميع الأفراد والمؤسسات والهيئات المختلفة المهتمة بحفظ المواقع الأثرية والتاريخية، وذلك بهدف تكامل الجهود وتركيزها على رفع الوعي لدى المواطنين من خلال الندوات، والحملات الميدانية، والإعلام، والمؤسسات التعليمية كافةً مما يُساهم في تفعيل جهودهم حول الحفاظ على هذه المواقع وكيفية إدارتها، وإلى جانب تعزيز صلتهم بأرضهم وحمايتها في ظل الاحتلال. كذلك السعي نحو حماية هذه المواقع وحماية الطبيعة المحيطة بها بتوفير تدابير وقائية لها، وذلك نتيجة تلوثها بسبب الأنشطة السياحية وتزايد أعداد الزائرين كالتدخين ورمي النفايات فيها، وأيضاً رفع الوعي لدى المواطنين بالقضايا البيئية من خلال تنظيم حملات لحمايتها من التدهور.

كما يرى عتمة (2007) للجامعات دوراً بارزاً في رفع الوعي من خلال التشجيع على الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بحفظ المواقع الأثرية والتاريخية، أيضاً يُضيف أن توفير الدعم المادي بهدف تيسير المشاريع القائمة على حفظها يلعب دوراً كبيراً في تنميتها، لذا يمكن رفع الوعي بأهمية الاستثمار والتمويل فيها لعمليات الصيانة والحماية والترميم وغيرها من عمليات حفظها. وكذلك يتفق Ghattas (2010) مع عتمة (2007) حول أهمية الاستثمار والتمويل اللذان يعزّزان من حفظ المواقع الأثرية والتاريخية، ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سبل العيش وتحسين البنية التحتية، وبالتالي يشعر المواطن أن حماية هذه المواقع واجب وطني ليس فقط باعتبار أن لها أهمية اجتماعية وتاريخية، وإنما أيضاً تعود بالنفع عليه كعائد اقتصادي يُساهم في تحسين المستوى المعيشي له. بينما توصّل معهد الأبحاث التطبيقية–القدس/أريج (2002) إلى تعزيز الجهود الوطنية بواسطة تدريب أفراد الشرطة والأمن الوطني للتعامل مع السرقات والاتجار غير المشروع، وغرس في نفوسهم احترام الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح، وأيضاً التطوير على القوانين وتحديثها وسن قوانين أخرى لحماية ما تبقى من آثار من خلال فرض عقوبات صارمة، وزيادة وعي المواطنين بأهمية الالتزام بالتشريعات والقوانين للحفاظ على الممتلكات الثقافية، وكذلك استخدام أدوات وبرامج حديثة في توثيق الروايات والمباني التاريخية وتسجيلها كالخرائط من خلال نظم المعلومات الجغرافية، وتعزيز دور المتاحف في حماية الآثار والحفاظ عليها من خلال إنشاء المزيد منها.

فمن المؤكد أن حفظ هذه المواقع بحاجة إلى تفعيل دور التوثيق والترميم والصيانة، وذلك من خلال مراقبة وتسجيل بقايا لنشاطات الإنسان قديماً، ورصد التغيرات الحاصلة بالاعتماد على الخرائط واستخدام الأساليب الجغرافية المتطورة فيها كنظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد (المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية –إيكروم[2]، 2016). بينما تختلف رؤية كل من أبو ليلة والبرقاوي (2015) فيما توصّلا له حول سياسات الحفظ عن نتائج الدراسة السابقة فركزا على

جوانب أخرى كالارتقاء في المبنى، والتطوير، والإزالة، والحماية، والتجديد، والإحياء، وإعادة الإنشاء له، كما يُشيران بأن الأساليب والحلول الوقائية طويلة الأمد أفضل ولها فعالية أقوى في تجنب أية مخاطر وتهديدات تتعرض لها المواقع الأثرية والتاريخية.

بينما اختلفت دراسة ENPI CPC MED Program (2014) عن الدراسات السابقة، فاشتملت على حلول خلّاقة لجميع المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كالاهتمام بالمواقع الثانوية الأقل أهمية والترويج لها، والتركيز على الفنون الأدبية التاريخية من خلال المسرحيات الحية، والأفلام الوثائقية، والمهرجانات، والمعارض، والقصص، واللغات المشتركة كونها تهدف إلى الحفاظ على التاريخ وتعزيز الاقتصاد، وبالتالي المساهمة في إحياء التقاليد القديمة وتعزيز السوق وخلق فرص عمل جديدة، ووضع خطط ومشاريع مشتركة بين الدول، ورفع الوعي بقضية الاتجار غير المشروع من خلال ندوات، وتوحيد معايير حماية الإرث الثقافي من خلال سن قوانين وعقوبات موحّدة، وزيادة المعرفة ونشر المعلومات حول المواقع الأثرية والتاريخية عبر الإنترنت من خلال تفعيل دوره بإنشاء شبكة دولية متطورة بالاعتماد على التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي والبرامج الجغرافية، وبناء تراث غذائي صحي باعتباره جزء من المواقع الثقافية التي تعتز بها المنطقة على مر التاريخ والتي تتمثل في غنى الأرض بها وأنماط الحياة فيها، والاهتمام بالبنية التحتية وتطويرها خاصة المناطق غير الحيوية، وتشجيع أشكال بديلة من السياحة والسفر ويشمل الطرق السياحية وزيادة تفعيلها، كالتنقل عبر الريف أو السير عبر مسارات تاريخية للتعرف على المنطقة، والترويج لها على مدار العام.

واتفق الباحثون Al-Ghazawi and Others (2014) في دراستهم مع الدراسة السابقة في بعض الجوانب، وتوصلوا إلى ضرورة تطوير كوادر بشرية فنية قادرة على التعامل مع الآثار وتدريبها على كيفية التوثيق والتسجيل باستخدام أدوات وتقنيات حديثة، إلى جانب تقديم كافة المعلومات اللازمة

لجميع المشاركين في عملية التنمية المستدامة حول الوضع الراهن للمواقع وأهم المخاطر البشرية التي تُعاني منها. كذلك ألقت دراستا اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2010) والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – إيكروم (2007) الضوء على الحلول والوقاية من الآثار الناتجة عن الحروب والصراعات، كتشديد الحراسة والمراقبة الدورية، وإصدار عقوبات بالسجن لفترات طويلة ، وسن قوانين وتشريعات جديدة قابلة للتطبيق. بينما توصّلت الباحثة غزال (2013) في دراستها حول الحلول لحماية الممتلكات الثقافية في ظل الاحتلال إلى وجوب سعي الحكومة الفلسطينية لاعتماد القوانين العالمية التي تحميها كاتفاقية لاهاي لعام 1954، واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع لعام 1970، إلى جانب إعداد وصياغة وثيقة قانونية للدفاع عنها أمام ادعاءات الاحتلال، والتوصية بالتسريع في إقرار قانون الآثار ومحاكمة إسرائيل دولياً، وتكثيف جهود المجتمعات الدولية على تحقيق التعاون مع فلسطين لتأمين حفظها كتحقيق التعاون الدولي، والتفاعل بين فلسطين والدول العربية بمؤسساتها الإسلامية والمسيحية، وبينها وبين المؤسسات الدولية كاليونسكو والصليب الأحمر والأمم المتحدة، كما ترى الباحثة أن المفاوضات الثنائية بين الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية تُعتبر وسيلة لحل الخلافات المتعلقة باسترداد الممتلكات الثقافية وحمايتها، إلى جانب إعلام المواطنين كافةً بالواجبات الواقعة على عاتقهم في تعزيز حمايتهم للممتلكات الثقافية. حيث يُشير عبد الجواد (2018) إلى أن محاولات وزارة السياحة والآثار الفلسطينية لم تنتهِ بالفشل في تعديل القوانين، فاستطاعت إصدار قانون أول عام 2018 لحماية التراث الثقافي المادي رقم 11 بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة – اليونسكو، والذي ينصّ على توفير حماية وإدارة التراث والآثار الفلسطينية من الاعتداءات، كذلك يُعرّف الناس بالتراث الوطني الفلسطيني، كما أصبحت العقوبات صارمة تتناسب مع حجم الضرر الذي يلحق بالتراث والهوية الفلسطينية.

وتبيّن من خلال الاطّلاع على الدراسات السابقة أن إشراك المواطنين في تحمّل مسؤولية حماية المواقع الأثرية والتاريخية يُعتبر من الخطوات الإنمائية الأولى، ولذا تلعب المؤسسات التعليمية دوراً فعّالاً في نشر الوعي بين الطلبة كونهم شباب المستقبل وأساس المجتمع، كما أن خلق بيئة استثمارية تفتح لهم مجالات عملية، حيث تبيّن لنا محاولة تكثيف جهود كل من وزارة السياحة والآثار الفلسطينية وشرطة السياحة والآثار الفلسطينية لمكافحة كل آفة – إن جاز التعبير– بغض النظر عن مصدرها من أية اعتداءات عليها، وعلاوةً على ذلك، فإن تعزيز دور المتاحف والمكتبات واستخدام الأدوات والتقنيات الحديثة والتطبيقات الجغرافية تُساهم بشكل كبير في حفظ الموقع، وتسجيله، وأرشفته والتسويق له.

## 2.7 مستقبل المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم من السياسات التنموية

من المتوقّع أن التعديات البشرية سيقل أثرها على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم في حال تم وضع إستراتيجيات إنمائية واضحة خاصة في الجوانب التي يمكن حصرها والسيطرة عليها، حيث تبيّن في تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة السياحة والآثار الفلسطينية (2015)، أنه في حال تم تثبيت وجود فلسطين على الخريطة السياحية الدولية كمقصد سياحي آمن، وتم زيادة الوعي العالمي حوّل تاريخ فلسطين وحضارتها العريقة الثقافية من خلال الترويج لها عبر الإعلام الفلسطيني وشبكات الإنترنت، فإنه سيُساهم في زيادة الحركة السياحية فيها وزيادة الدخل القومي وتوفير المزيد من فرص العمل، نظراً لاعتمادها على هذا القطاع كقوة اقتصادية محركة لتنمية وتطوير المواقع الأثرية والتاريخية فيها، كما أن زيادة المشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة وخدماتها سيدعم الاقتصاد في المنطقة وسيحافظ على هذه المواقع، وعلاوةً على ذلك، فإن تحقيق وتفعيل التعاون بين القطاعات العامة والخاصة، ستُساهم في تطوير المواقع الأثرية والتاريخية، كذلك إذا تم تطوير المرافق السياحية

ووسائل الراحة والترفيه ستزيد من فترة إقامة السائحين في المنطقة، وبالتالي سيزيد من فرصة التعرّف على المزيد من المواقع الأثرية والتاريخية فيها، كذلك تبيّن أن الكثير من هذه المواقع تُعاني من نقص حاد في أعداد الكوادر البشرية، وقلة الأدوات والمركبات المتخصصة في عملية التنقيب والنقل، وقلة المختبرات الفنية، وقلة المخازن التي تحتفظ بالمكتشفات الأثرية، لذا من المتوقّع زيادة مُعاناتها وتعرّضها للخطر بفعل الإهمال في حال عدم القدرة على توفير الاحتياجات اللازمة لها. كما يتوقع أبو السعود (2013) أنه في حال تم وضع خطط إستراتيجية واضحة، ستتوفر الحماية لهذه المواقع وعرضها للسائح الأجنبي، وقد تؤدي في المستقبل إلى تزويد المنطقة بالدخل الاقتصادي الكافي لاستمراريتها، وبالتالي التقليل من الاعتماد على الدول المانحة، ويُشير إلى أن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة تُعاني من توفير الأموال لإنفاقها على مشاريع تنموية خاصة بهذه المواقع، ويرى أن بعض الجهات المسؤولة غير مهتمة في خدمة هذه المواقع والتسويق لها جهلاً منهم في أهميتها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياحية.

ويُستنتج مما سبق، أنه من المتوقع في حال تطبيق الخطط الإستراتيجية الإنمائية في مدينة بيت لحم، سيقلل من أثر المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية فيها، حيث تبيّن أن الجهات المعنية تسعى للتقليل من أثر العامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي عليها.

حيث أن بعض المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم لا يمكن للحكومة الفلسطينية التحكّم فيها كونها مُسيطر عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي وتتعرّض للانتهاكات نتيجة الممارسات الخاطئة بحقها، لذا فإن سياسات التنمية لا يمكن أن تشملها إلا إذا تم وضع حلول بشأن الاعتداءات الإسرائيلية عليها، ويتوقّع عودة (2011) زيادة تعرّضها لخطر الزوال والتدمير في حال استمرار الاحتلال في أعمال التدمير المختلفة المخالفة لقانون الآثار والسيطرة على الأراضي، وعند الانتهاء من بناء جدار

الفصل العنصري، سيزيد من تضرر مواقعها، وبالتالي سيُعيق من تحقيق تنميتها وحرية إدارتها، وهذا يرجع الى ما توصّل إليه أبو الهيجاء (2008) في دراسته حول أثر استمرار امتداد بناء جدار الفصل العنصري فيها مستقبلاً، فتبيّن له بأن هذه المواقع ستتأثر بفعل امتداده إما بالتدمير أو العزل، وسيمر من الجهات الشمالية والشرقية من مدينة بيت لحم، وبالتالي سيعزلها عن القرى المحيطة بها ووسطها التاريخي، كذلك سيفصلها عن القدس والمدن الواقعة شمالاً وجنوباً من فلسطين كالناصرة ونابلس وجنين ورام الله.

## 2.8 الدراسات السابقة

تتميز المواقع الأثرية والتاريخية بطابعها المختلف واختلاف الحضارات والحِقبة الزمنية التي عاصرتها، فهي تعطي قيمةً إنسانية واجتماعية وتاريخية واقتصادية لشعوبها، ومع ذلك فإنها تتعرض للكثير من المخاطر البشرية التي تقلل من قيمتها الحضارية، لذلك تسعى الكثير من الدراسات للاستقصاء الميداني واستطلاع رأي المواطنين وبعض الجهات المسؤولة بهدف التعرّف عليها للتوصل إلى حلول بشأنها، لهذا ركزت العديد من الدراسات السابقة على إبراز نماذج لبعض المواقع المعرّضة لها في مناطق مختلفة من العالم لصعوبة حفظها وفقدانها قيمتها التاريخية والإنسانية، وأيضاً عرقلة التنمية الاقتصادية للبلاد، كما صنّف بعض الباحثين هذه المخاطر إلى اجتماعية واقتصادية وسياسية وتنظيمية وتقنية كدراسة كل من العيسوي (2010) وخليل (2009)، فهاتان الدراستان شملتا المخاطر البشرية التي تؤثر سلباً على المواقع الأثرية والتاريخية بشكل عام، وذلك باعتمادهما على الأسلوب الوصفي للتعرّف على هذه المخاطر ولكنهما لم تحللا الأثر، بينما سهّلتا على الدراسة الحالية فهم المخاطر وتحليلها وربطها مع كل موقع فيها، كما أنهما افتقرتا الى دراسة بعض المخاطر التي بيّنتها دراسة القحطاني (2014) مثل: الحروب والإرهاب، والسرقات غير المشروعة، والملوثات البيئية التي

تُشكّل خطراً على هذه المواقع، بحيث اعتمدت هذه الدراسة على الوصف والتحليل النقدي للمخاطر، مما أعطاها طابعاً مميزاً وإبرازاً واضحاً للواقع الخطير التي تعاني منه، حيث اختلفت هذه الدراسة عن دراستي العيسوي (2010) وخليل (2009) في أنها أضافت إليهما بعض أهم المخاطر المؤثرة على هذه المواقع. كما توصّلت دراسات أخرى إلى أن استخدام الأراضي بطرق غير صحيحة تُعتبر من المخاطر التي تدمر وتشوه وتقلص من عدد هذه المواقع (البضاني، 2019)، فهذه الدراسة اقتصرت فقط على إبراز أثر التوسع في البناء المُهدد للمواقع دون ذكر المخاطر الأخرى وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي دون إعطاء تحليل وتفسير لها، ولكنها لم تتشابه مع الدراسات السابقة المذكورة حول أثر الأنشطة البشرية السلبية على هذه المواقع. بينما بحث الفلاح (2014، 2012) في المخاطر البشرية في فلسطين عامةً ومحافظة بيت لحم خاصةً والمتمثلة في المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتقنية على المواقع الأثرية والتاريخية، لذا فإن الدراستين السابقتين ركزتا على إبراز أهم هذه المخاطر، بحيث ألقتا الضوء على دور العاملَيْن الفلسطيني والإسرائيلي في تضررها، وتميزتا بالأسلوب الموضوعي في طرح الأفكار حول هذه المخاطر بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للتوصّل إلى نتائج واقعية تفيد الدراسة الحالية في أخذ منحى آخر للتحليل والابتعاد عن الذاتية، أيضاً تُفيد في التعرّف على أهم هذه المخاطر في منطقة الدراسة، كذلك اعتمدتا على المقابلات مع ذوي العلاقة بالقطاع السياحي وحفظ الموروث الثقافي. بينما أشارت دراسة زايد وقواسمي (2018) إلى أن السياسات الإسرائيلية تنهب تاريخ بعض المواقع وتسندها لها، وتؤكد على دراسة الفلاح (2014، 2012) في تسببها لتدمير الكثير من المواقع الأثرية والتاريخية المهمة، فتميزت هذه الدراسة في إبراز قضية مهمة وكيف يمكن التأثير على التاريخ من خلال بناء حجر، حيث هدفت الدراسة السابقة إلى الكشف عن الأثار والنتائج التي ترتبت على المواقع نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال في منطقة الدراسة، كما أنها اعتمدت الأسلوب التحليلي في إعطاء استنتاجات نقدية بناءً

عليها، بالإضافة إلى أنها تشابهت مع بعض نتائج الفلاح، واختلفت فيما بينهما حول توثيقها بأمثلة مرتبطة بأرض الواقع، كذلك فإن الاحتلال يمنع السكان المحليين من زيارة بعض هذه المواقع، ويمنع أية عملية تنقيب عن الآثار فيها من قبل الفلسطينيين، بالإضافة إلى الدمار الذي أصابها بفعل القصف والتفجير والحفر، ويتوقع زيادة تضرر بعض المواقع الأثرية والتاريخية عند الانتهاء من بناء جدار الفصل العنصري، وفي حال تم تحقيق خطط تنموية ستتطور بنية الكثير من هذه المواقع وعرضها للسائح الأجنبي، وقد تؤدي في المستقبل إلى تزويد المنطقة بالدخل الاقتصادي (قصاصفة، 2014؛ أبو السعود، 2013؛ Al-Houdalieh، 2008؛ أبو الهيجاء، 2008)، فاعتمدت دراسة Al-Houdalieh (2008) على المنهج التحليلي النقدي في تحليل أثر الاحتلال منطقة الدراسة، بينما تميّزت دراستا قصاصفة (2014) وأبو الهيجاء (2008) باشتمالهما على الأمثلة للمخاطر السياسية في كل موقع من المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم في الحاضر والمستقبل، والتي لم تذكرها أية من الدراسات الأخرى وذلك باعتمادهما على الأسلوب التاريخي والوصفي، والاستبيان كأداة للتوصل إلى هذه المخاطر، كذلك فإن دراسة أبو الهيجاء (2008) تناولت أثر الحروب والصراعات على تدمير المواقع في المنطقة، وأيضاً ضعف تطبيق القوانين الدولية على الممارسات الإسرائيلية، لذا أفادت هذه الدراسات الدراسة الحالية في تحليل وضع هذه المواقع في منطقة الدراسة والتهديدات التي تعاني منها بفعل الممارسات البشرية الخاطئة، وكذلك سهّلت عليها كتابة وتحليل التوزيع الجغرافي للمواقع الأثرية والتاريخية، إلى جانب أنها دعمتها بأمثلة حول مُستقبل بعض هذه المواقع، وبالرغم من ذلك إلا أن الدراستان السابقتان لم تعتمدا الأسلوب التحليلي النقدي الذي يدعم الصراع الدائم بين الفلسطينيين والاحتلال الاسرائيلي وما ينتج عنه، أيضاً لم تركزا على استعراض أثر المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للوضع الحالي التي تقع ضمن مهام الجهات المسؤولة، ونتائجها في المستقبل، كونها من المخاطر الرئيسية المدمرة للمواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، على عكس

دراسة أبو سعود (2013) التي تناولت آفاق مستقبل هذه المواقع والتحديات الاجتماعية والاقتصادية لها، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في وصف الأثر. كما أشارت دراسة Glock (2016) إلى اتخاذ التوراة كوسيلة للحفاظ على التاريخ اليهودي الإسرائيلي، بحيث أنها ركزت على قضية مهمة وفي غاية الخطورة، وهي اختلاق قصة لا تمت إلى الواقع بصلة، وكما اعتمدت على الأسلوب الموضوعي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي لإظهار الحقيقة التي يخفيها الاحتلال بالغطاء الديني التوراتي ويشوهها بتلك الادعاءات. بينما بحثت دراسة Yahya (2010) في قضية مهمة ألا وهي تهريب وبيع الفلسطينيين هويتهم التاريخية والاتجار غير الشمروع بها من أجل مصالحهم الشخصية، حيث اعتمدت على المنهج التحليلي والأسلوب الموضوعي في إظهار الحقيقة دون تجميلها. بينما تميّزت دراسة عودة (2011) بموضوعية الباحث فيما توصّل له من نتائج حول غير شرعية الاجراءات التي يتّبعها الاحتلال بحق المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، بالاعتماد على المنهج التاريخي والأسلوب التحليلي. كما أشار كل من Ju'beh (2009) ويحيى (2008) إلى أن القوانين والتشريعات المعمول بها لحماية الآثار كانت ضعيفة في فترة ما، بحيث أن كلاً من الدراستين كانتا موضوعيتين في نتائجهما، حيث ركزتا على إبراز الممارسات الفلسطينية بعيداً عن أثر الاحتلال الاسرائيلي في هذه المواقع بالاعتماد على النصوص التاريخية والمنهج الوصفي، ولكن هذا لا يعني بأن يُلغيا دور الاحتلال في تضرر هذه المواقع.

ومع ذلك فإن تضرر المواقع الأثرية والتاريخية لا يقتصر فقط في منطقة الدراسة، فهو أوسع وأشمل حيث يصل إلى دول حوض البحر المتوسط، حيث توصّلت الباحثة عبد القادر (2006) في دراستها إلى معاناة المواقع الأثرية والتاريخية في الجزائر بفعل ضعف الترويج والتسويق، فالدراسة السابقة تميزت بوصف كافة المخاطر البشرية التي تؤثر على هذه المواقع، ولكن دون إبراز الأكثر ضرراً، وذلك بالاعتماد على الأسلوب الوصفي واستخدام الاستبيان لجمع المعلومات حول هذه

المخاطر. في حين يرى قداش وبن العربي (2018) أن أهم المخاطر التي تؤثر على الجزائر هي الإهمال نتيجة ضعف التخطيط السليم لها، حيث تناولت هذه الدراسة المخاطر الاجتماعية بالاعتماد على الأسلوب التحليلي في طرحها ولكنها لم تدعم دراستها بالمخاطر الأخرى، على عكس دراسة مساني التحليلية (2019) التي تُشير إلى أن الحكومة الجزائرية تُعاني من انعدام الاستقرار، والتي تُعيق من تنمية وتطوير مواقعها الأثرية والتاريخية. كما يؤكد الحداد (2017) والروّاف (2015) على ضعف التخطيط وغياب تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المباني القديمة في ليبيا، والتي تُساهم في تدهورها وإهمالها، فإن كلا الدراستين ركزتا على أثر الزحف العمراني العشوائي على هذه المباني، مما يعكس حجم الخطر التي تُعاني منها كإحدى المخاطر الرئيسة، فاعتمدتا على المنهج التحليلي وأسلوب المقابلات للتعرف على نتائجها. كما ترى دراسة Cha (2012) أن أزمة الديون الأوروبية ساهمت في زيادة تضرر المواقع الأثرية والتاريخية في الدول الأوروبية عام 2009، فاعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي والأسلوب التحليلي في مدى تأثير الأزمات الاقتصادية التي وقعت في دول اليورو على تدهور هذه المواقع، والتي اتخذت منهجاً غير محبّذاً للنهوض باقتصادها، مع تدعيمها لذلك بأمثلة لمواقع مهمة فيها. بينما تناولت بعض الدراسات كدراسة الشربيني (2018) ومولير (2016) وجنوجتن (2016) ونمر وأخرون (2013) الاعتداءات المقصودة وغير المقصودة على المواقع الأثرية والتاريخية خلال الأحداث السياسية، فالدراسات السابقة اعتمدت على الأسلوب التحليلي والوصفي والمنهج التاريخي لوصف حال الآثار في دول حوض البحر المتوسط، والتي تبرز بشكل أكبر في الدول العربية، فدراسة الشربيني (2018) تناولت وضع المواقع في مصر منذ خمسين عام حتى العقد الحالي، أما دراستا مولير (2016) ونمر وآخرون (2013) فقد ركزتا على اعتداءات تنظيم داعش الإرهابي على المواقع الأثرية المهمة، في حين اهتمت دراسة جنوجتن (2016) بإبراز السياسات التي يتّبعها التنظيم في الحصول على السلاح والأضرار الناتجة عنه، وذلك

بالاعتماد على أسلوب الملاحظة والمشاهدات الميدانية وإجراء المقابلات مع بعض الجهات المسؤولة. حيث استدل كل من العشماوي (2012) والجبوري والبريفكاني (2010) في دراستهم إلى أن هنالك اختلافات من حيث التشريعات التي تتبعها كل دولة من حيث حماية الممتلكات الثقافية من دولة لأخرى من حيث آلية معالجة هذه الجريمة، فتميزت كلا الدراستين بإبراز الجانب التشريعي المهمش والذي يجب أن يكون العمود الفقري لحماية هذه الممتلكات من الطامعين بها، فاعتمدتا على الأسلوب التحليلي في تحليل أثر قلة فاعلية تطبيق القوانين والتشريعات المعمول بها لحماية المواقع الأثرية والتاريخية، والاعتماد على المنهج التاريخي في تطوّر هذه القوانين ومدى فاعليتها. في حين استدل أمين (2012) وGalile (2007) وColette (2007) والبنّا (2006) في دراساتهم إلى أن التغيّرات المناخية لها أضرار مادية مباشرة وغير مباشرة على المباني التاريخية، فكل الدراسات السابقة توصلت إلى نتائجها التحليلية من خلال رصد التغيرات من سنة لأخرى سواء من صور الأقمار الصناعية، أو الصور الجوية، أو تقنيات الاستشعار عن بعد، أو تقنية نظم المعلومات الجغرافية، إلى جانب أنها اشتملت على توقعات حول مدى تأثير المناخ عليها في حال استمرار هذه العناصر في التغيّر للأسوء، فدراسة Colette (2007) استندت على مثال من الدول الأوروبية وآخر من الدول، في حين تناولت دراسات كل من أمين (2012) والبنّا (2006) الآثار الناتجة عن هذه التغيرات في مصر، وبالأخص الإسكندرية الواقعة على الساحل، وأما دراسة Galile (2007) هي من الدراسات القلائل جداً والتي حاولت أن تبيّن الأضرار الواقعة على المواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية. بينما تميّزت دراسة Riemann and others (2018) بأنها بحثت في نتائج وأضرار المواقع الأثرية والتاريخية لدول حوض البحر المتوسط الواقعة ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، إلى جانب أنها درست مُستقبل هذه الآثار في حال لم يتم وضع حلول لها حتى نهاية القرن الحالي، وذلك باستخدام المنهج الكمي في تبيان الأضرار المتوقعة بالأرقام ولكن دون إعطاء تحليل لهذه النتائج. بينما يُشير جاسم (2014) في

دراسته إلى أن الملوثات البيئية تتسبب في تدهور المواقع الأثرية والتاريخية نتيجة الأنشطة البشرية، حيث بينت الدراسة السابقة أن الملوثات البيئية تعتبر إحدى المخاطر البشرية المؤثرة على المواقع الثقافية، فكلما زادت الأنشطة البشرية كلما زاد التلوث، وبالتالي زيادة ضررها، كما أنها استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات وتحليل الأثر.

وبعض الدراسات درست أهم المخاطر البشرية في دول الهلال الخصيب كالأردن، حيث أشار سامح (2012) إلى غياب الوعي وتضرر الكثير من المعالم الأثرية والتاريخية نتيجة الإهمال. أيضاً بيّن الخشمان (2015) تضرر البتراء بالملوثات الهوائية والتغيرات في عناصر المناخ، فالدراستين السابقتين تناولتا أثر الأنشطة البشرية السلبية على هذه المواقع من خلال الملاحظة بالتفاعل في الميدان والمقابلات والاستبيان، فدراسة سامح (2012) ركزت على أثر المخاطر الاجتماعية المتمثلة في قلة الوعي من خلال المقابلات، في حين ركزت دراسة الخشمان (2015) على تحليل أثر الملوثات البيئية على هذه المواقع وذلك بالاعتماد على الشواهد والمقابلات. كما استنتجت عدة دراسات مثل الزعبي (2007) وعيسى وحسن (2015) وعبد الرحمن (2016) وأبو الصوف (2010) أن ضعف الاستثمار يُعتبر من الأسباب الرئيسة في تدهور بعض هذه المواقع، والتي تأثرت بعضها بالأحداث، لذا اهتمت الدراسات السابقة بدراسة مخاطر مختلفة، فدراسة الزعبي (2007) اهتمت بالناحية الاجتماعية كإهمال بعض المواقع الأثرية والتاريخية في سوريا بالاعتماد على المنهج التحليلي، بينما تناولت دراسة عيسى وحسن (2015) أثر الأحداث السياسية على المواقع في العراق وواقع الحركة السياحية فيها من خلال إجراء المقابلات، أما دراستا كل من عبد الرحمن (2016) وأبو الصوف (2010) ركزتا على حال الممتلكات الأثرية والتاريخية القيّمة في سوريا والعراق، والتي تضررت بفعل العمليات الإرهابية مع تعزيزهما بالأمثلة من خلال إجراء مقابلات ومقارنة الصور

القديمة والحديثة لها. بينما اتّبعت دراسة سالم (2012) المنهج التاريخي والمنهج التحليلي في وصف أثر الفساد الحكومي وتعدد الأحزاب والصراعات الطائفية في لبنان وأثرها في تدهور اقتصادها.

إن الحفاظ على التاريخ يُعتبر جزءاً من المعركة ضد أي تخريب، فهنالك العديد من الدراسات التي بحثت في الحلول التي يمكنها التقليل من أثر المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية كدراسة (قاسم، 2016؛ المغربي، 2012)، حيث أن هاتين الدراستين ركزتا على دور المؤسسات التعليمية التوعوي في تعزيز الجهود لدى المواطنين بأهمية الحفاظ على المواقع الثقافية وإدارتها، كما أنهما اشتملتا على وضع حلول اجتماعية وسياسية هادفة. كما توسّعت العديد من الدراسات في الحديث عن وجوب تكثيف الجهود لردع أية عوائق تقف أمامها بشتى الوسائل، وإلقاء الضوء على أهمية المشاركة المجتمعية ورفع الوعي بأهمية المحافظة على هذه المواقع، كذلك رفع الوعي بأهمية الاستثمار والتمويل فيها لعمليات الصيانة والحماية والترميم (عتمة، 2007؛ محيسن، 2009؛ Ghattas، 2010)، بحيث ركزت دراسة عتمة (2007) على توفير الدعم المادي لتيسير المشاريع القائمة على حفظ هذه المواقع الى جانب دور الجامعات في رفع الوعي، ولكنها لم تركز على جوانب الحفظ من خلال إعادة التأهيل والحماية والصيانة. كما أن دراسة محيسن (2009) اشتملت على كل ما سبق ولكنها لم تذكر الفكرة التي ذكرها Ghattas (2010) في دراسته عن الاستثمار والتمويل التي قد تعزز من نمو السياحة، ومن تحقيق الاستقرار في سبل العيش، وتحسين الصحة والتعليم والبنية التحتية. كما أن كل من الدراسات السابقة اعتمدت الأسلوب التحليلي في وصف المخاطر البشرية ووضع حلول للحد أو التقليل منها، إلى جانب أنها ركزت على المخاطر الاجتماعية والاقتصادية بعيداً عن السياسية في طرح الحلول لها، وكذلك هنالك عدة دراسات تناولت موضوع حفظ هذه المواقع من عدة جوانب، بحيث وضّحت دراسة المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – إيكروم[2] (2016) أهمية حفظ المواقع باستخدام التطبيقات الجغرافية. وهنالك أيضاً مَن توسّعَ في سياسات

الحفظ كدراسة أبو ليلة والبرقاوي (2015) واللذين ركزا في تحليلهما على جوانب أخرى كالارتقاء في المبنى والتطوير عليه، بحيث أن دراسة إيكروم (2016) تناولت فقط الحلول للمخاطر البشرية التي تواجه هذه المواقع، بينما دراسة أبو ليلة والبرقاوي (2015) ركزت على وضع حلول وأساليب وقائية طويلة الأمد لتجنب أيةٍ من هذه المخاطر والتهديدات عليها، كما أن كلاً من الدراستين اعتمدتا الأسلوب التحليلي في وصف المشكلة ووضع حلول واقعية لها. في حين اهتمت دراسة ENPI CPC MED Program (2014) بوضع حلول للمخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كالاهتمام بالمواقع الثانوية والاتجار غير المشروع، بعكس الدراسات التي طُرحت في السابق التي لم تشتمل على حلول لكافة هذه المخاطر، كما أنها ركزت على سياسات فعّالة في تنمية السياحة المستدامة للمواقع بالاعتماد على الأسلوب التحليلي، وأيضاً رفع الوعي وزيادة المعرفة لتحسين إدارة المواقع الأثرية والتاريخية فيها، مما يدفع إلى إنشاء شبكة دولية متطورة يمكنها الاعتماد على التكنولوجيا والتطبيقات الجغرافية لتحقيق ذلك. بينما أشارت دراسة Al-Ghazawi and others (2014) إلى تطوير أداء الكوادر البشرية والفنية وزيادة أعدادهم، ولكن هذه الدراسة لم تعتمد على أسلوب الوصف والتحليل، وإنما اكتفت بسرد الحلول دون تحليلها، وهذا يُضعف من قيمة الدراسة. في حين تميّزت دراسة المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – إيكروم (2007) بتناولها الحلول أثناء النزاع المسلح وكيفية التعامل مع المباني الثقافية في ظل الصراعات، بحيث اعتمدت المنهج التاريخي والأسلوب التحليلي والنقدي. بينما ركزت الباحثة غزال (2013) في دراستها على الحلول لحماية الممتلكات الثقافية في ظل الاحتلال، حيث اشتملت على حلول قانونية لهذه المخاطر وبيّنت أهم الاتفاقيات العالمية المنصوص عليها، من خلال اتّباعها المنهج التاريخي والمنهج التحليلي في إثبات ذلك.

### 2.8.1 خلاصة الدراسات السابقة

تتميز الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها وقراءتها بالحداثة، مما يُعطيها طابع الموثوقية وتحديثاً للمعلومات، فهي تتناسب مع الحدود الزمنية لمنطقة الدراسة، كما اعتمدت بعضها على الأسلوب الميداني وإجراء المقابلات والاستبيانات للتعرف على تأثير المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية، كذلك المنهج التحليلي النقدي لتحليل هذه المخاطر وأثرها عليها سواء في منطقة الدراسة، أو دول حوض البحر المتوسط، أو دول الهلال الخصيب، وأيضاً وضع الحلول المقترحة للحد أو التقليل منها، بالإضافة إلى اعتمادها المنهج الوصفي في وصف هذه المخاطر. كذلك ركزت بعضها على إبراز عامل الاحتلال الإسرائيلي كأحد المخاطر البشرية التي تهدد المواقع في منطقة الدراسة مع إغفال دور العامل الفلسطيني في ذلك، والتي لم تحاول أغلبية الدراسات إلقاء الضوء عليها والبحث في نتائجها. كما تبيّن وجود دراسات قليلة تطرقت إلى وضع مؤشرات مستقبلية للمخاطر التي ستعاني منها هذه المواقع في وضع سياسات تنموية للحفاظ عليها، لذا فإن هذه الدراسة التي تم إعدادها تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تركز على مستقبل هذه المواقع وفي وضع سياسات تطويرية لها، وهذا ما يعطيها طابعاً مختلفاً يُميزها عنها، كما أنها تبحث في أوجه الشبه والاختلاف بين المخاطر البشرية في منطقة الدراسة مع دول حوض البحر المتوسط ودول الهلال الخصيب. كما أن هذه الدراسة تتميز بموضوعية الأفكار المطروحة، وتبرز دور العاملَيْن الفلسطيني والإسرائيلي في التأثير عليها باستخدام المنهج التحليلي والمنهج الوصفي والمنهج السلوكي، لذا فإن الكثير من الدراسات السابقة أفادت هذه الدراسة في تحليل وضع المواقع والتهديدات التي تعاني منها بفعل بناء جدار الفصل العنصري، والتوسّع فيه نظراً لكثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، أيضاً أفادت هذه الدراسات في وضع خطوط عريضة وتساؤلات حول مدى خطورة السرقات في منطقة الدراسة من خلال إجراء المُقابلات مع ذوي العلاقة. كما وتتميز الدراسة الحالية في أنها بحثت في التوزيع

الجغرافي للمواقع الأثرية والتاريخية، من خلال الربط والتحليل لأثر العاملين الطبيعي والبشري على توزّعها، حيث تم إجراء مقابلات مع مؤسسات مُعينة ومختصين بمجال الآثار والتاريخ والسياحة، لاستنتاج آثار هذه المخاطر على هذه المواقع، وإدراكها في المستقبل بهدف وضع حلول سريعة وفعّالة لتجنبها، وكذلك استُخدمت الاستبانة كأداة لاستطلاع رأي المواطنين في التعرّف على مدى إدراكهم لهذه المخاطر، إحداهما الكترونية وأخرى ميدانية، كما تم الاعتماد على أسلوب الملاحظة والمشاهدة الميدانية لبعض سلوكيات الأفراد على هذه المواقع.

# 3. الفصل الثالث

# الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية

## 3.1 الضوابط الجغرافية الطبيعية

### 3.1.1 الموقع الجغرافي

تقع مدينة بيت لحم شمال محافظة بيت لحم، فيحدّها من الشرق مدينة بيت ساحور، ومن الغرب مدينتا بيت جالا والدوحة، ومن الشمال مدينة القدس، ومن الجنوب قريتا هندازة وارطاس، وكما تقع حسب الإحداثيات الفلكية عند دائرتي عرض 31.42ْ شمالاً وخط طول 35.12ْ شرقاً (انظر الى خريطة رقم 3).

**خريطة (3) الموقع الجغرافي لمدينة بيت لحم**

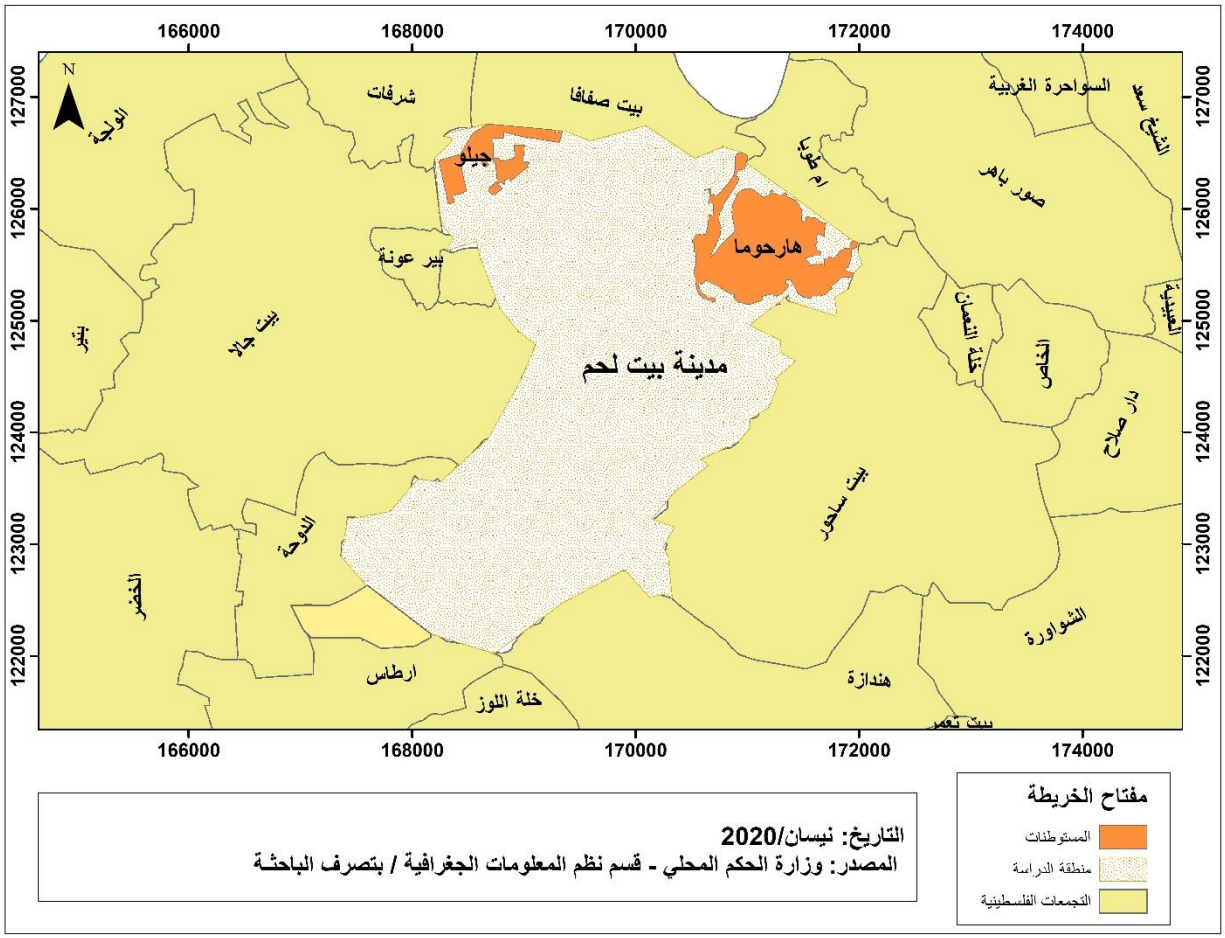

### 3.1.2 المناخ

يُشكّل مناخ مدينة بيت لحم المتميز باعتداله معظم أيام السنة إحدى العوامل الرئيسية التي ساهمت في استيطان الإنسان في المنطقة عبر التاريخ، مما أدى الى تشكّل المواقع الأثرية والتاريخية فيها، بالإضافة إلى مُساهمتها في جذب السائحين إليها خاصةً في الأشهر الأقل حرارةً وبرودةً، وأكثرها اعتدالاً، أي في فصلي الربيع والخريف المُلائمة للحركة السياحية فيها.

#### 3.1.2.1 الأمطار

تسقط الأمطار في منطقة الدراسة في فترة تمتد من شهر تشرين الأول حتى شهر أيار، وأحياناً قبل أو بعد هذه الفترات، كما يبلغ المتوسط السنوي للأمطار حوالي 520 ملم حسب احصائيات دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية لعام 2015، والتي تتركز في أشهر كانون الأول، وكانون الثاني، وشباط، وآذار، كما تلعب الأمطار دوراً مهماً في حركة السياحة فهي تُعيق من حركة السيّاح ونشاطهم في الأيام المطيرة (دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية، 2015)، حيث أن الأمطار تُشكّل خطراً كبيراً على المباني القديمة في مدينة بيت لحم؛ نتيجة تسببها بتآكل صخورها واسوادها لاختلاطها مع الملوثات الهوائية التي ينتج عنها الأمطار الحمضية، وبالتالي تعرّض هذه المباني لخطر حفظها بفعل ذوبان الأملاح فيها، كذلك كلما كانت الأمطار المتساقطة غزيرة كلما زاد تضرر المواقع الأثرية والتاريخية وتلف أبنيتها وتآكلها وتصدُئها.

#### 3.1.2.2 درجة الحرارة

يبلغ متوسط درجة حرارتها السنوي إلى 25.2 درجة مئوية حسب احصائيات دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية لعام 2014، ويتباين من 7 درجة مئوية في الشتاء إلى 18 – 22 درجة مئوية في الصيف (معهد الأبحاث التطبيقية القدس/ أريج[1]، 2010)، وتشكل أحد أهم العوامل الكامنة وراء

زيارة السيّاح للمنطقة خاصة بالنسبة للقادمين من مناطق باردة، بالإضافة إلى أن درجات الحرارة تختلف من شهر إلى أخر، فيعّد شهر كانون الثاني أكثر شهور السنة برداً في المنطقة، وأما شهر تموز فيعدّ أكثر أشهر السنة حرارةً، ومع ذلك فإن أشعة الشمس تنعكس سلباً على حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، بما أن مواد البناء المستخدمة في مبانيها القديمة من الحجر الكلسي والأخشاب، وبالتالي فإن التغيرات في درجات الحرارة تتسبب في تمدد وانكماش هذه المواد، وأيضاً في تلفها وتآكلها واسودادها مع مرور الوقت.

### 3.1.2.3 الرياح

تتأثر مدينة بيت لحم بالمنخفضات الجوية المُصاحبة للرياح الشديدة في الشتاء، حيث تكون محمّلة بالغبار والأتربة والملوثات، إلى جانب تسببها في حت وتعرية حجارة المواقع الأثرية والتاريخية فيها، وبالتالي تعرّضها للتآكل وإعطاء المبنى شكلاً يختلف عما كان عليه سابقاً مع مرور الوقت، وبما أن منطقة الدراسة تقع على جبل فإن تأثير الرياح فيها عالي، إلى جانب نقلها لحبوب اللقاح ونثرها على أسطح المباني وبالتالي تتسبب في نمو النباتات فوقها.

### 3.1.3 التضاريس

تتراوح الارتفاعات في مدينة بيت لحم ما بين 700 متر تحت مستوى سطح البحر إلى 789 متر فوق مستوى سطح البحر، وتنتشر فيها أشجار العنب، والزيتون، والتين، والليمون، والتفاح، واللوزيات، فهي جزء لا يتجزأ من سلسلة جبال فلسطين الوسطى الجنوبية، والتي تُشكّل أحد الأشكال التضاريسية الرئيسية لفلسطين، فهي ذات انحدارات خفيفة تتصل بالهضاب والساحل بلطف (معهد الأبحاث التطبيقية القدس/ أريج[2]، 2010). كما أن تضاريسها لعبت دوراً مهماً في تشكّل المواقع الأثرية

والتاريخية فيها والمتمثلة في الزراعة والفلاحة، مما أدى إلى ترك بقايا أثرية تعكس الحياة الاقتصادية والاجتماعية قديماً وكيفية تطورها خلال المراحل التاريخية.

### 3.1.4 الجيولوجيا

ترجع التكوينات الجيولوجية في مدينة بيت لحم إلى ما يزيد عن 60 مليون سنة، أي إلى العصرين الكريتاسي الأوسط والأعلى ضمن الزمن الجيولوجي الثاني، فهي تتميز بسمك تكويناته، وتنتشر فيها الصخور الرملية من الأسفل والصخور الجيرية من الأعلى، إلى جانب أن الطبقات الجيولوجية فيها تتكوّن من عشر تشكيلات مختلفة كالصوان، والصخور الكلسية، والصخور الحوارية المستخدمة في البناء، بحيث أنها تمتاز بقدرتها على مقاومة عوامل التجوية وتخزين المياه، مما ساعد على بقاء المخلفات الأثرية حتى الآن (حمّاد، 2016).

### 3.1.5 التربة

تُصنف التربة في منطقة الدراسة ضمن المناطق الرطبة وشبه الرطبة، ومعظم تربتها صالحة للزراعة وبنسب متفاوتة من حيث الإنتاج والخصوبة. كما أن أنواع الترب السائدة فيها هي تربة البحر المتوسط الحمراء (التيراروسا)، لتأثرها بمناخ إقليم البحر المتوسط، حيث تنمو فيها الكروم والزيتون واللوزيات، كذلك تربة الرندزينا البنية التي تنتشر على منحدراتها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

## 3.2 الضوابط الجغرافية البشرية

### 3.2.1 نبذة تاريخية

يعود تاريخ مدينة بيت لحم إلى الفترة الكنعانية، أي ما قبل 3000 سنة من مولد السيد المسيح، وتُعتبر من المدن الفلسطينية العريقة، ومن أقدس المدن في العالم لدى الطوائف المسيحية، فكانت محط أنظار الملوك والأباطرة قديماً، كما كانت تُعرف باسم "بيت لخمو" نسبة إلى الإله لخمو الكلداني إله الخصب والنماء، والذي تبنّاه الكنعانيون باسم "لخما"، وعُرفت أيضاً باسم "إفرات أو إفراتا" أي المثمر أو الخصب بالآرامية، كما سُميّت باسم "بيت إيلو لامهما" و"بيت لاخما" نسبةً إلى إله الطعام لامهما، والتي تعني بالآرامية بلخم أو لحم بمعنى الخبز، كذلك شهدت ولادة الملك داود، ثم ولادة السيد المسيح، مما أدى إلى شهرتها في سائر المعمورة، وشيّدت فيها كنيسة المهد عام 326م على يد القديسة هيلانة والدة الإمبراطور قسطنطين، كما زاد من شهرتها الكتابات عنها بمختلف اللغات من قبل الحجّاج والزوّار، حيث وقعت المدينة في الفترة البيزنطية وكانت ضمن مقاطعة القدس، وبعد ذلك قام الفرس بغزو فلسطين عام 614م وتسببوا في دمار الكثير من مواقعها، والتي سلم منها كنيسة المهد لوجود رسم للمجوس الثلاث على الواجهة الغربية منها، بينما في الفترة الإسلامية قام الخليفة عمر بن الخطاب بزيارتها وتم تدشين مسجد باسمه مُقابل الكنيسة، وفي الفترة الصليبية استسلمت إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي عام 1178م، أما في عام 1247م تم هدم أسوارها على يد المماليك، ثم خضعت فلسطين للحكم العثماني ما بين 1517م– 1917م، في حين خضعت في الفترة ما بين 1831م – 1840م لحكم إبراهيم باشا المصري الذي قام بتدمير حارة الفواغرة؛ لأن سكانها ثاروا ضده، وبعد ذلك نشبت حرب القرم من عام 1853م – 1857م والتي كان إحدى أسبابها سرقة نجمة الميلاد من كنيسة المهد عام 1852م، ثم خضعت فلسطين للانتداب البريطاني بعد انتهاء الحرب

العالمية الأولى، ثم تبعها الحكم الأردني عام 1949م على الضفة الغربية إلى أن احتلها الإسرائيليون عام 1967م، وبعد ذلك اندلعت الانتفاضة الأولى عام 1987، وتم تحرير المدينة عام 1995م بعد اتفاقية السلام – أوسلو التي نتج عنها انسحاب قوات الاحتلال، ووقوعها ضمن إدارة السلطة الفسطينية (خوري، 1997)، وفي عام 2000 تم اندلاع انتفاضة ثانية، وبعد عامين تم اجتياح مدينة بيت لحم أربعين يوماً من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت تتعرض للهجومات والمظاهرات من قبل الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتي تشتد عند قبر راحيل وقصر جاسر الأثري والقناة الرومانية.

### 3.2.2 التجمعات السكانية

بلغ عدد سكان مدينة بيت لحم 28,963 نسمة وذلك حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2018، حيث تُشير خريطة (4) إلى التجمعات السكانية التي تتواجد في مدينة بيت لحم وهي مخيمات اللاجئين (مخيم العزة، مخيم عايدة، مخيم الدهيشة).

**خريطة (4) التجمعات السكانية في مدينة بيت لحم**

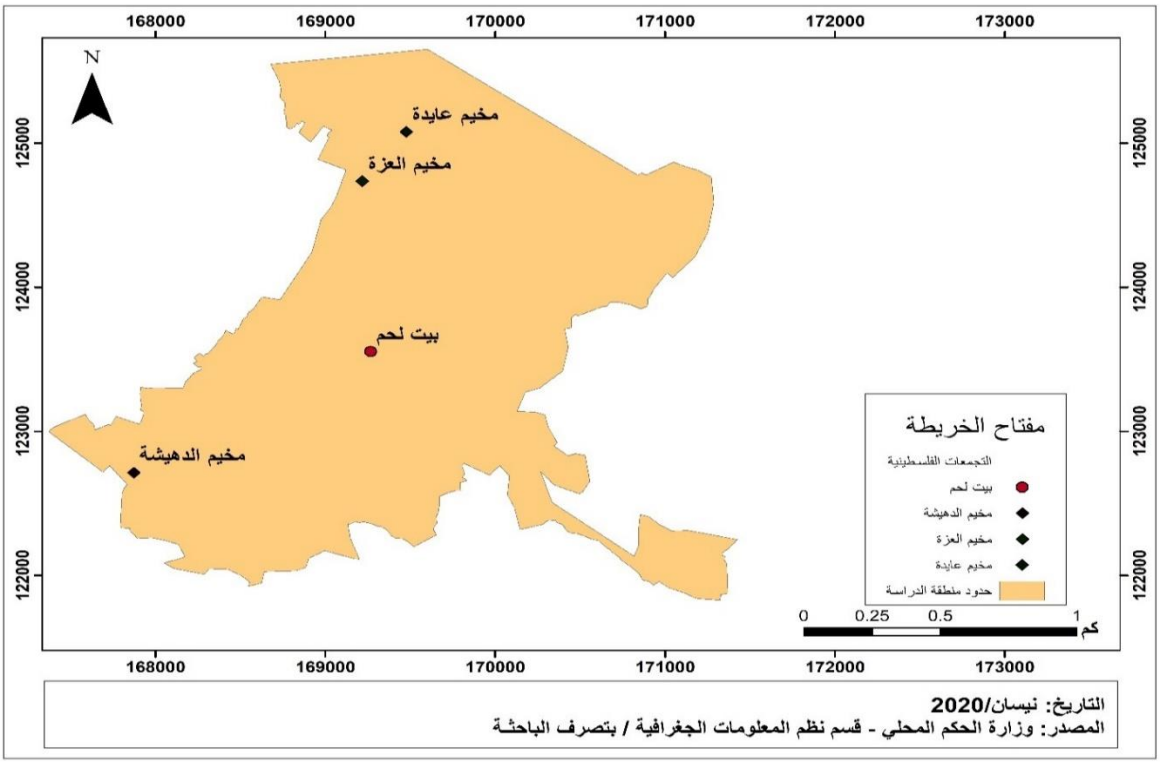

### 3.2.3 استخدامات الأراضي

تمتاز استخدامات الأراضي في مدينة بيت لحم بتنوعها، لاشتمالها على أراضي زراعية مروية وغير مروية، وبساتين زيتون، وغابة، ومخيمات اللاجئين، ومناطق استخراج المعادن، ومناطق عشب طبيعي، ومناطق مبنية للتجمعات الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية، حيث تبلغ مساحة مدينة بيت لحم 8 كم$^2$ من مساحة أراضي محافظة بيت لحم الواقعة ضمن حدود السلطة الفلسطينية (جحا، مقابلة بتاريخ 27 – 5 – 2020).

**خريطة (5) استخدامات الأراضي في مدينة بيت لحم**

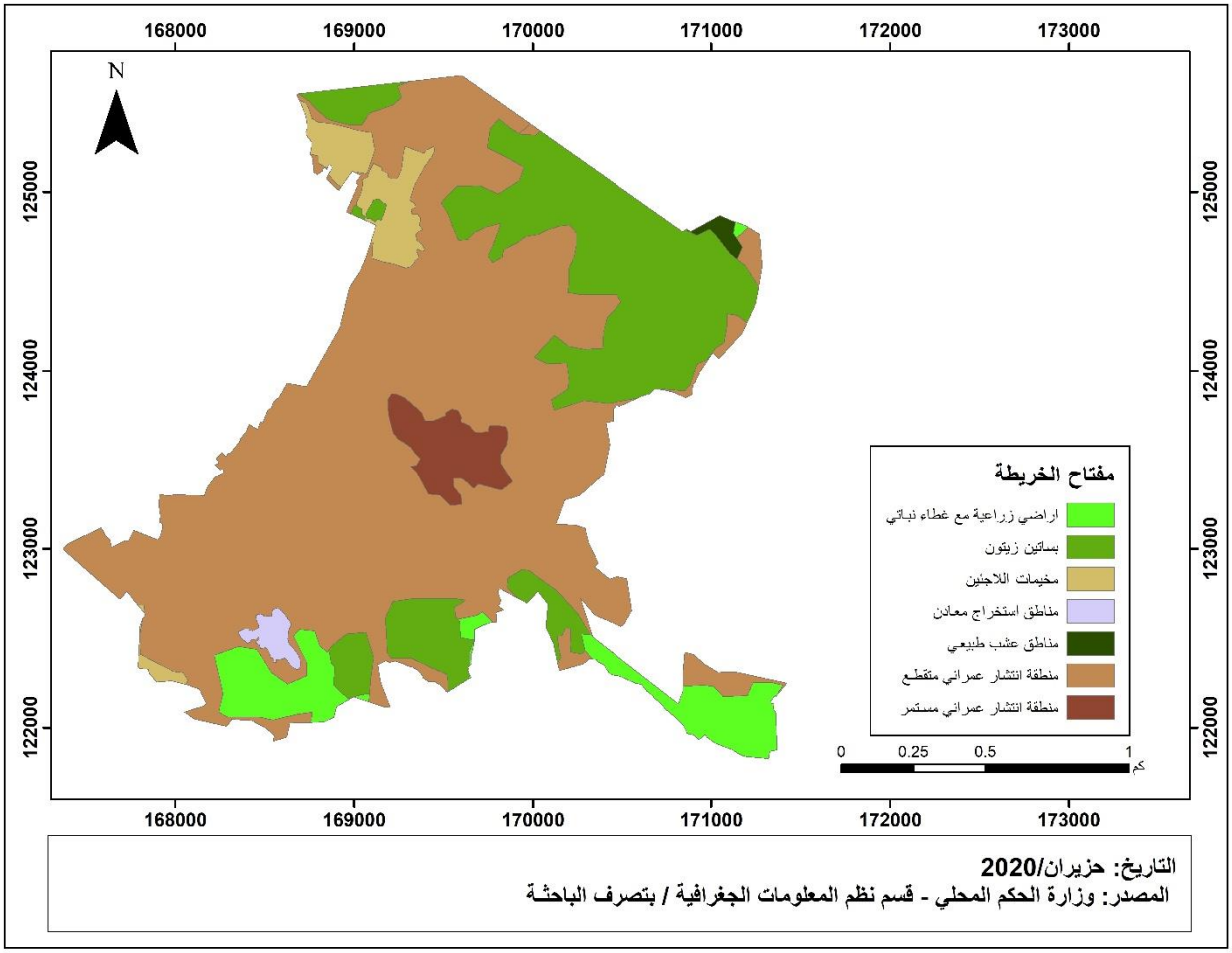

ويتبيّن من خلال خريطة (5) أن المباني السكنية في المنطقة تأخذ حيّزاً أكبر من مساحات غطاء الأرضي، بحيث تبلغ مساحة المناطق الانتشار العمراني المتقطع 4,729 دونماً، أما مناطق الانتشار العمراني المستمر فتبلغ 266 دونماً و265 دونم مخيمات اللاجئين. في حين وصلت مساحة بساتين الزيتون في منطقة الدراسة 1,609 دونماً وأما الأراضي الزراعية مع الغطاء النباتي بلغت 472 دونماً، بينما وصلت مساحة المناطق العشبية فيها إلى 266 دونماً وأما الغابات فبلغت 167 دونماً، في حين مناطق استخراج المعادن بلغت 528 دونماً (وزارة الحكم المحلي، 2020).

كما تتأثر المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم بنوع استخدامات الأراضي سواء العمرانية أو الزراعية، لذا فإن التخطيط غير السليم يُساهم في تضرر هذه المواقع، وذلك مع تزامن استمرارية الزيادة في عدد سكان المنطقة والتي ينتج عنها الزحف العمراني على حساب هذه المواقع، إلى جانب تأثرها بالمخاطر البيئية من تلوث للهواء ورمي النفايات الناتجة عن الممارسات الخاطئة للسكان.

### 3.2.4 التعليم

يُشكّل المستوى التعليمي نقطة فاصلة ما بين أثر المخاطر البشرية ومدى إدراك المواطنين ووعيهم بأهمية حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، لذا فإن التعليم يلعب دوراً مهماً في كيفية التعامل معها وامتلاكهم لمعلومات ثقافية وتاريخية عن الموقع، حيث وصل عدد الأُميين في محافظة بيت لحم حسب احصائيات عام 2018 ما نسبته 2.3% من سكان المحافظة، وأما المُلمين بالقراءة والكتابة 5.6%، بينما الذين وصلوا إلى المرحلة الابتدائية 13.2%، والمرحلة الإعدادية 36.1%، والمرحلة الثانوية 23.6%، والدبلوم 4.2%، في حين وصل عدد الذين أنهوا مرحلة البكالوريوس وأعلى 15% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[2]، 2019).

### 3.2.5 النشاطات الاقتصادية

يأتي قطاع السياحة في المرتبة الأولى لمدينة بيت لحم باعتباره العمود الفقري لاقتصادها، حيث يزورها السياح للحج طوال العام، ويوجد فيها العديد من الفنادق السياحية. ومن أهم الصناعات السياحية التي تشتهر بها هي الحفر على خشب الزيتون، والصدف، والنحاس، والتطريز، فهي تعتمد على التصدير وإلى الداخل والخارج. كما يأتي بعدها قطاع الصناعة والذي من أهمه صناعة النسيج، حيث يوجد 73 محلاً للصناعات المهنية كالحدادة والنجارة والألمنيوم، و37 ملحمة، و26 مخبزاً، و95 متجراً لبيع الخضار والفواكه، و185 محلاً لبيع الملابس، و300 محلاً تجارياً لأغراض مختلفة، إلى جانب ذلك يلعب قطاع الزراعة دوراً ثانوياً في اقتصادها ويرجع ذلك الى طبيعة الأرض الجبلية، ومن أهم محاصيلها الزيتون، والعنب، واللوزيات، والحبوب، والقمح، والشعير، وبعض أنواع البقوليات، والخضراوات الصيفية، حيث تُعَد الوجهة الأولى والرئيسية والقبلة الدينية للحجاج الوافدين إلى فلسطين من مختلف مناطق العالم لقدسيتها خاصة المسيحيين؛ نظراً لوجود كنيسة المهد مكان ميلاد السيد المسيح. كما تم تسجيل ما نسبته 38% من عدد السائحين الوافدين إلى المنطقة خلال عام 2019، وبلغ عدد النزلاء فيها في نفس العام 64% من عدد النزلاء في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[2] 2019، 2011)، حيث أنه من خلال ملاحظة الباحثة للحركة السياحية خلال تفشي فيروس كورونا في محافظة بيت لحم وبالأخص في مدينة بيت لحم، تبيّن تضرُّر قطاع السياحة كونه المحرك الأساسي لدخل أهالي المنطقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كما تم ذكره سابقاً، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال عام 2020 للخسائر الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني في فترة جائحة الكورونا حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% لعام 2020 مقارنةً مع عام 2019، حيث أنه تم إغلاق منشآت تجارية في المحافظة بشكل كلي بنسبة 31.7%، و8% منها أغلقت جزئياً

و2.1% من المنشآت لم تغلق أبداً و33.4% من المنشآت لم تقم بتسريح موظفيها، بينما قامت 8.4% من المنشآت بتسريح موظفيها، علماً أن محافظة بيت لحم تعتمد بشكل أساسي على الحركة السياحية في تشغيل كافة منشآتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وبما أن مناخ مدينة بيت لحم يتيمز بالاعتدال؛ فإن ذلك يجعل الحركة السياحية فيها مناسبة في كل الفصول لكل الهوايات والأذواق والأعمار، وبالتالي فإنه يُشجّع السائحين والحجاج للقدوم إليها، كما أن السياحة الدينية تتخذ الحيز الأكبر للحركة السياحية، حيث أنها تتخذ أهميتها الدينية، والتاريخية، والاقتصادية من كنيسة المهد، فهي تستقطب آلاف السائحين إليها من مختلف مناطق العالم، لذا فإن السياحة تلعب دوراً مهماً في اقتصادها كونها تجلب العملات الصعبة، وتوفر فرص عمل لعدد كبير من المواطنين، إلى جانب أنها تُشجع على الاستثمار في مجال الخدمات كالفنادق، والمطاعم، والنقل السياحي بكافة أشكاله وأنواعه، وكذلك تعزيز الصناعات اليدوية التراثية كالتحف المصنوعة من الصدف وخشب الزيتون، وبالتالي فإن ذلك ينعكس على تطوير البنية التحتية فيها كالطرق، وشبكات المياه، والكهرباء، والإتصالات (خوري، 1997)، كما أن هذا القطاع يتأثر بالأحداث السياسية في منطقة الدراسة، ففي عام 2000 بعد الاجتياح الإسرائيلي توقف هذا القطاع نهائياً بسبب السياسات التي فرضها الاحتلال من حواجز ومنع السواح من زيارتها، مما أدى إلى إلغاء جميع الحجوزات في الفنادق السياحية، إلى جانب مشاعر الخوف والرهبة من المخاطرة في الزيارة في تلك الظروف (معهد الأبحاث التطبيقية القدس/ أريج، 2002).

### 3.2.6 المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم

تتنوع منطقة الدراسة بالمواقع الأثرية والتاريخية، مما يعكس قيمتها التاريخية التي مرت عبرها الشعوب، مما يدل على تميّز موقعها الجغرافي، ومُناخها المُعتدل، وتضاريسها الملائمة لاستيطان الإنسان فيها (انظر الى خريطة رقم 6).

**خريطة (6) المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم**

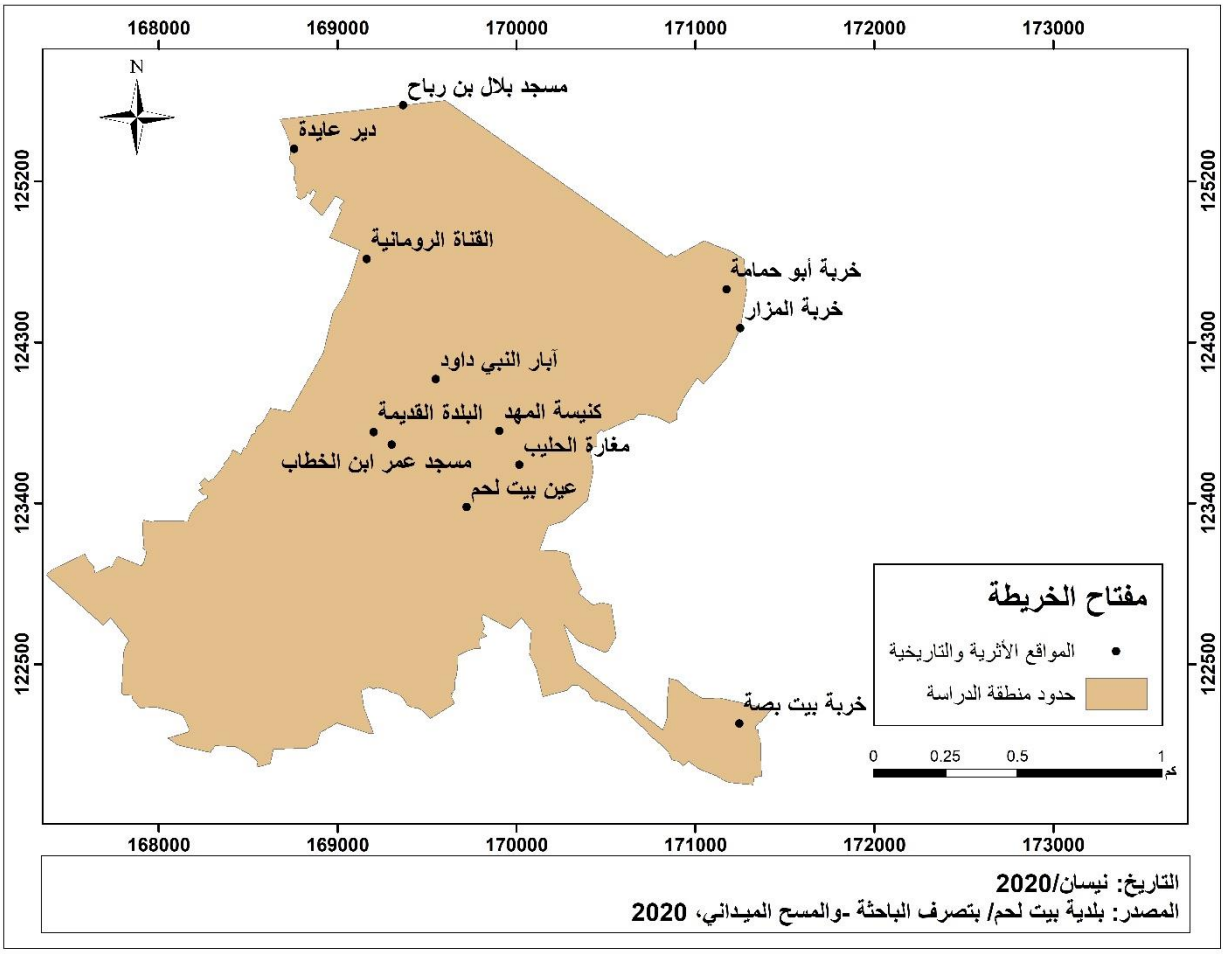


#### 3.2.6.1 العوامل الطبيعية التي أدت إلى تشكل المواقع الأثرية والتاريخية

إن مصادر المياه كالينابيع والعيون أعطت أهمية تاريخية وأثرية للمدينة، فهي تعكس توافر المياه وخصوبة تربتها، والتي أدت إلى توزّع التجمعات السكانية قربها للاستفادة منها في الكثير من

الاستخدامات وأهمها الزراعة والشرب، والتي كانت تُنقل عبر قنوات إما للاستخدامات الشخصية أو نقلها إلى مناطق أخرى مجاورة لها، وذلك دلالةً على التطور التاريخي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة كعين بيت لحم (أبو الهيجاء، 2008)، كما أن معاصر الزيتون والعنب تعكس تضاريس ومناخ المنطقة الملائمة لزراعة المحاصيل، والتي كانت سائدة في المدينة كمعصرة بد جقمان الواقعة في البلدة القديم والتي تعني عصر الزيتون بالطرق التقليدية (Enjoy Bethlehem، 2019)، حيث تعود إلى القرن الثامن عشر لعائلة جقمان، ثم تحوّلت إلى متحف يصوّر الأدوات التي كانت مستخدمة في مراحل عصر الزيتون، كما أن هذه المعاصر تعكس أهمية هذه المهنة الاقتصادية في كسب لُقمة العيش في فترة من الزمن (انظر إلى الصورة 5 في ملحق الصور).

بالإضافة إلى أن اللتون أو الكبارة تصوّر صناعة الشيد من الحجارة الكلسية قديماً، والتي هي عبارة عن تجويف في الأرض توضع الصخور فيها لإشعالها بهدف إذابتها وتشكيلها (أنيس وأخرون، 2004)، مما يدّل ذلك على جيولوجيا المنطقة الجبلية الغنية بالصخور الكلسية، أيضاً تعكس الطبقات الاجتماعية بين السكان حيث كان يملكها الأثرياء لإنتاج الشيد وبيعه كمصنع حسن أفندي في شارع القدس – الخليل الذي يمر من مدينة بيت لحم وبلدة الخضر (العيسّة، 2018)، لذا نتوصّل إلى أن بناء هذه المصانع قديماً تشكلت في المنطقة الجبلية للمدينة بسبب توافر الصخور فيها، كما أنها ارتبطت بازدهار طرق المواصلات والنقل، فهذا يعني انتعاش المنطقة اقتصادياً واجتماعياً بفعل هذه المهنة، والتي ساهمت في زيادة حركة التنقل والنقل والنشاط التجاري في المناطق المجاورة منها، كما أن الأبواب القديمة ارتبطت بالأحداث التاريخية كبوابة الزرارة في البلدة القديمة منها (انظر إلى صورة 6 في ملحق الصور)، والتي شهدت محاصرة السكان للجنود العثمانين في القرون الماضية (مركز زيارة فلسطين، 2019)، كما أنها تطوّرت بشكل تدريجي وعشوائي فأخذت خصائص تشكيل الأرض التي أقيمت فوقها، حيث تغلغلت هذه الخصائص في الحارات السبع الرئيسية (حارة العناترة، حارة

السريان، حارة التراجمة، حارة فراحية، حارة القواوسة، حارة الحريزات، حارة الفواغرة) في البلدة القديمة والتي تشكلت في نهاية القرن السادس عشر (مركز حفظ التراث الثقافي، 2018)، أيضاً فإن تعدد الكهوف والمُغر تُشير إلى الأهمية التاريخية للمُنشآت السكنية التي سكنتها الشعوب في المنطقة عبر التاريخ، والتي تحوّل بعضها إلى كنائس وأديرة مثل مغارة الحليب.

### 3.2.6.2 العوامل البشرية التي أدت إلى تشكل المواقع الأثرية والتاريخية

أشار المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (2002) إلى أن هذه المواقع تتنوع ما بين الخرب، والبيوت، والعِزب القديمة، والمواقع الدينية والتاريخية، ومنشآت صناعية قديمة كالمعاصر والآبار، ومنشآت دفاعية كالأبواب، والبقايا الأثرية القديمة المتناثرة كعيون الماء، حيث أن مدينة بيت لحم أصبحت وجهة لحج المسيحيين من جميع أنحاء العالم منذ القرن الرابع الميلادي حتى اليوم، مما ساهم ذلك في إقامة العديد من المباني والمراكز الدينية التي تعكس المرحلة التبشيرية المسيحية من قبل الرهبان المسيحين كالنائس والأديرة مثل: دير الأرمن، ودير السالزيان، ودير السريان، ودير الأحباش والكنيسة اللوثرية (مركز حفظ التراث الثقافي، 2015)، كما أن المركز التاريخي للمدينة والمناطق المحيطة بها تتميّز بتراث معماري يعود معظمه إلى الحكم العثماني، حيث أن منطقة بيت لحم القديمة تتضمن العديد من المباني الأثرية كالأحواش مثل حوش السريان، وحوش حنانيا، والمباني البسيطة كمناطير لحراسة الأراضي الزراعية مثل منطار دار الأعمى، والقصور التي تأثرت بحركة الإصلاحات نهاية حكم الدولة العثمانية – بداية القرن العشرين – مثل قصر أنطون الجعّار وقصر أولاد هرماس، حيث أن تطور العمران يعكس الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. كما يؤكد كندي (2017) إلى أن أنماط المباني السكنية التاريخية تأثرت بالحالة الاجتماعية خلال الحكم العثماني الذي كان يتّبع نظام إقطاعيات يقسّم المجتمع إلى طبقات حسب المهنة، وبالتالي التأثير على نمط

بناء السكن، بحيث تمثل البيوت والبلدات القديمة التطوّر الحضري للمنطقة عن غيرها من المناطق، فهي تعكس التطور التاريخي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان. كما أنها تشتهر بإقامة المهرجانات الثقافية سنوياً في هذه المنطقة، والتي تسعى بدورها إلى الحفاظ على تاريخ المنطقة وإحيائِه، والمرتبط بتاريخها للحفاظ على مكانتها على خريطة السياحة العالمية كمهرجان حياة بيت لحم، ومهرجان الشارع يلا يلا وغيرها من المهرجانات الثقافية (Enjoy Bethlehem, 2019)، كما تتنوع المواقع الدينية في المدينة والتي تأخذ الحيز الرئيسي في السوق السياحي فيها، بحيث أن الحركة السياحة وتوافر الخدمات تزدهر بشكل واضح فيها لوجود المواقع الدينية فيها، كما أن هذه المواقع هي السبب الرئيسي في تمدّنها وتطورها عبر التاريخ، والتي ميّزتها عن التجمعات السكانية الأخرى، نتيجة الحركة السياحية فيها والتي أدت إلى الانتعاش الاقتصادي، إلى جانب أن التجمعات المجاورة إليها تأثرت بمظاهر التمدن فيها كبلدة الخضر وبلدة العبيدية، بينما تُشير المساجد والقبور إلى الفتوحات الإسلامية كمسجد عمر بن الخطّاب، بالإضافة إلى وجود قبة واحدة في المدينة وهي قبة راحيل التي بُنيت في فترة المماليك (وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، 2015)، وقد تكون القبب عامةً ظهرت في فترة ما قبل الإسلام، ولكنها تمثل عنصراً من العناصر الإسلامية المملوكية والعثمانية المعمارية المهمة والتي تُعطي طابعاً جمالياً متميز لهتين الفترتين.

### 3.2.7 البنية التحتية

إن الحركة السياحة في مدينة بيت لحم وتوافر البنية التحتية السليمة تعكس تطوراً ظاهراً فيها، فهي جزء رئيسي في استقطاب السائحين وتوفير الرفاهية لهم، وبالتالي إبقائهم فترة أطول في المنطقة، مما يساهم في الدخل المحلي والفردي، إضافةً إلى أنها تشتمل على شبكة المياه (المياه العادمة، والشرب، والاستخدامات الأخرى)، ومعالجة النفايات، وشبكة الكهرباء، والنقل والمواصلات، والفنادق، والمطاعم، والمتنزهات، والمتاحف، ومشاغل صناعة التحف التراثية (غريب والقدومي، 2010).

### 3.2.7.1 شبكة المياه

تُعاني مدينة بيت لحم من أزمة في المياه تتمثل في انقطاع المياه لفترة زمنية طويلة خاصة في الصيف، ويرجع ذلك إلى السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه فيها، كذلك بسبب ارتفاع نسبة الفاقد في شبكة المياه لتلف الشبكة وممارسات بعض المواطنين الخاطئة المتمثلة في تركيب وصلات خارجية غير شرعية والعبث بالعدادات (معهد الأبحاث التطبيقية القدس/أريج[2]، 2010).

### 3.2.7.2 النفايات الصلبة والسائلة

تُعتبر خدمة الصرف الصحي والتخلص من النفايات بأشكالها من الخدمات المهمة في المنطقة، فهي تُساهم في تطوير الحركة السياحية فيها، وتُحافظ على البيئة، وتُضفي مشهداً جمالياً وحضارياً، حيث تُشرف البلديات على عملية جمع النفايات فيها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)، فمن منطلق حاجة محافظة بيت لحم إلى مكب للنفايات الصلبة صحي، تم إنشاء مكب المنيا في بلدة تقوع والذي تم تشغيله عام 2014، حيث أنه يتبع أيضاً لمحافظة الخليل (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2014)، كما أن عدم توفر شبكة صرف صحي لخدمة مختلف الأحياء فيها، تؤدي إلى ضُعف إدارة المياه العادمة في مختلف التجمعات السكانية، وبالتالي يدفع ذلك بعض المواطنين إلى تصريف هذه المياه من خلال الحفر الامتصاصية غير المبطنة، والتي تتسبب في تلويث المياه الجوفية باعتبارها أحد أهم مصادر المياه في المحافظة، كما أن البعض منهم يقوم بتصريف هذه المياه في الشوارع العادمة، مما يتسبب في انتشار الأمراض والأوبئة، إلى جانب أن البعض منهم يقوم بالربط غير القانوني بشبكة الصرف الصحي، وبالتالي زيادة تدفق المياه من الشبكة بشكل يفوق قدرتها، مما يؤدي إلى فيضانها في الشوارع، كذلك فإن سوء تنفيذ المناهل يُساهم في تفاقم المشكلة، بالإضافة إلى التخلص من النفايات الصلبة في مجاري الصرف الصحي، علاوةً على ذلك، لا توجد في المنطقة

محطات معالجة المياه العادمة الناتجة عن المنشآت الصناعية، ويتم تصريفها إلى شبكات الصرف الصحي العامة أو في برك اصطناعية مكشوفة (معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، 2008).

### 3.2.8 النقل والمواصلات

يُساهم قطاع النقل والمواصلات في زيادة الحركة السياحية في المنطقة، فهو المقياس الحقيقي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فيها، كما أن غالبية السائحين القادمين إلى المنطقة يتنقلون بمجموعات سياحية، بواسطة حافلات سياحية وبالتالي فإن استخدام السيارة قليل جداً تقتصر فقط على السياحة الداخلية المتمثلة في السكان المحليين، وبحسب ما جاء في تقرير الإحصاء السنوي لعام 2018 فإن هنالك 3 شركات نقل سياحية في المنطقة، والعديد من الوكالات السياحية التي تنظّم الحركة السياحية فيها، حيث تم تسجيل 21,987 مركبة في محافظة بيت لحم عام 2018 من بينها 19,343 سيارة خاصة، و1,573 شاحنة وسيارة تجارية، و768 سيارة أجرة، و91 دراجة نارية، و73 باص خصوصي، و60 باص عمومي، 36 مقطورة، و35 جرار زراعي، و8 مركبات أخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

نستخلص من هذا الفصل، أن مدينة بيت لحم تتميز عن غيرها من المناطق بطابعها الجغرافي الملائم لاستيطان الإنسان فيها على مر العصور، لذا فإن ذلك ساهم في تطورها تدريجياً، حيث لعبت دوراً بارزاً في تشكّل المعالم الأثرية والتاريخية فيها وتنوعها، نتيجة الحضارات والثقافات التي استوطنت فيها وصولاً إلى مرحلة التمدن متأثرةً بهذه البقايا الثمينة في جذب السائحين لها، وبالتالي تطورها وازدهارها في النواحي الاقتصادية والتعليمية والخدماتية.

# 4. الفصل الرابع

# نتائج تحليل الاستبيان

تشهد المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم العديد من المخاطر البشرية التي تهدد حفظها، والتي قد تختلف أو تتشابه من موقع أثري وتاريخي إلى موقع آخر، وذلك نتيجة اهتمام المؤسسات المعنية ببعض المواقع دون غيرها مثل كنيسة المهد ومغارة الحليب، على اعتبارهما مُحركاً اقتصادياً يُسهم في زيادة الدخل القومي والمحلي، فمن هنا تم تحليل إجابات المواطنين من خلال الاستبيان الذي تم تعبئته من قبل 290 فرداً ميدانياً و184 استبياناً إلكترونياً، وذلك من أجل التعرّف على المخاطر البشرية المؤثرة على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم من وجهة نظرهم، ثم التعرّف إلى مدى إدراكهم بهذه المخاطر، وأهم الأسباب المؤثرة على المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، وكيفية تأثير بعض المخاطر عليها، وبعض السياسيات التي تتّبعها المؤسسات المعنية للحد منها، ومستقبل هذه المواقع من خلال استخدام برنامج SPSS.

## وصف عينة الدراسة حسب جنس المفحوص

من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة، تبيّن أن المشاركة الأعلى كانت من الإناث والتي بلغت ما نسبته 56.90% من عدد أفراد عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة المشاركين من الذكور ما نسبته 43.10% من عدد أفراد عينة الدراسة.

## وصف عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

أظهرت نتائج تحليل الاستبيان أن أكثر المشاركين كانوا من الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 20 – 40 سنة، بحيث بلغت نسبتهم 46.21% من عدد أفراد عينة الدراسة، ثم تليها الفئة العمرية

40 فما فوق بنسبة 34.48% من عدد أفراد عينة الدراسة، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم أقل من 20 إلى 19.31% من عدد أفراد عينة الدراسة.

**وصف عينة الدراسة حسب المهنة**

يتبيّن لنا أن أكثر المشاركين في تعبئة الاستبيان هم من الموظفين، والتي بلغت نسبتهم 38.62% من عدد أفراد عينة الدراسة، بالمقابل بلغت نسبة الطلبة المشاركين 22.07% من عدد أفراد عينة الدراسة، كما أن هنالك فارق كبير بين هاتين النسبتين مع ما أظهرته نتائج الاستبيان مقارنةً مع النسب الأخرى، فاتّضح أن الأفراد الذين أجابوا بغير ذلك بلغت نسبتهم 12.76 % من عدد أفراد عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة النساء غير العاملات أو ربات المنزل 11.38% من عدد أفراد عينة الدراسة، ثم تليها العاملين في مجال التجارة، فبلغت نسبتهم 9.31% من عدد أفراد عينة الدراسة، وأخيراً والأقل نسبةً هم العمّال الذين يشكّلون 5.86% من عدد أفراد عينة الدراسة.

**وصف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي**

أظهرت نتائج تحليل الاستبيان أن 52.76% من عدد أفراد عينة الدراسة حاصلون على شهادة بكالوريوس، وأن 21.38% من عدد أفراد العينة حاصلون على شهادة دراسات عليا، بينما الذين لم ينهوا مرحلة التوجيهي أو الثانوية العامة يشكّلون ما نسبته 15.17% من عدد أفراد عينة الدراسة، أما الحاصلين على شهادة متوسطة أو دبلوم بلغت نسبتهم 10.69% من عدد أفراد عينة الدراسة.

**تحليل أسئلة الاستبيان**

يلعب التعليم دوراً مهماً في مجال الحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية، فهو يوضّح مسؤوليات الفرد التي تقع على عاتقه تجاه حفظ موروثه الثقافي والبيئة المحيطة بهذه المواقع، كما أنه يُساهم في تعريف المواطنين بالمراحل التاريخية التي مرت بها المنطقة وبالتالي تعزز فيهم الانتماء وحب الوطن،

لذا سيتم استخدام واختبار (Crosstabs) من أجل فحص العلاقة بين مستوى التعليم ووجود مخاطر بيئية على المواقع الأثرية والتاريخية في المناطق المزدحمة بالسكان، جدول (1).

**جدول (1) العلاقة بين مستوى التعليم ووجود مخاطر بيئية على المواقع الأثرية والتاريخية في المناطق المزدحمة بالسكان**

| هل توجد مخاطر بيئية على المواقع الأثرية والتاريخية الواقعة في المناطق المزدحمة بالسكان؟ | المستوى التعليمي | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | ماجستير فما أعلى | بكالوريس | دبلوم | توجيهي فما دون | |
| موافق بشدة | 23 | 50 | 16 | 17 | 106 |
| موافق | 23 | 50 | 10 | 16 | 99 |
| محايد | 10 | 29 | 4 | 4 | 47 |
| معارض | 4 | 15 | 1 | 2 | 22 |
| معارض بشدة | 2 | 8 | 0 | 5 | 15 |
| **المجموع** | **62** | **152** | **31** | **44** | **289** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

أظهر تحليل اختبار (Crosstabs) أن هنالك 289 شخصاً من أصل 290 شخصاً من عينة الدراسة أجابوا على السؤال السابق كما هو مبيّن في جدول (1)، كما يتّضح بأن هنالك 106 أشخاص يوافقون بشدة على وجود مخاطر بيئية على هذه المواقع من بينهم 73 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى، وأن 99 شخصاً يوافقون على وجود مخاطر بيئية عليها منهم 73 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى، أيضاً تبيّن بأن 47 شخصاً محايدين، فمن بينهم 39 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريس فما أعلى، وأما عدد الأشخاص الذين أجابوا بمعارض ومعارض بشدة 37 شخصاً منهم 29 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى، وحسب ما تم الإشارة إليه، فإن هذه المؤشرات تعكس بأن المتعلمين يرون أن هنالك مخاطر بيئية واضحة، وذلك

بناءً على خبرتهم العلمية والعملية، بينما قسم أخر من المُجيبين ليس لديهم إجابة، وهذا يعكس افتقارهم للمعلومات، أو عدم إدراكهم بأن للمخاطر البشرية تأثيراً كبيراً على هذه المواقع كرمي النفايات ودخان السيارات، والبعض الأخر أجاب بمعارض ومعارض بشدة، فهذه الفئة ذات الأغلبية المتعلمة تُشكل خطراً كبيراً على الحفاظ عليها نتيجة عدم الإدراك وقلة الوعي بهذه المخاطر.

نستنتج مما سبق، أنه بالرغم من إدراك المواطنين بوجود مخاطر بيئية على الممتلكات الثقافية الأثرية والتاريخية الواقعة بالقرب من المناطق السكنية، إلا أنه لا يعكس وجود وعي ثقافي حول كيفية التعامل مع هذه الممتلكات، فعلى سبيل المثال تحوّل موقع عين بيت لحم الواقع بالقرب من ساحة المهد ذي المنطقة المزدحمة بالحركة السكانية إلى مكب للنفايات بالرغم من إعادة تأهيلها وترميمها من قبل الجهات المسؤولة (انظر إلى صورة 7 في ملحق الصور)، لذا فإنها تفتقر إلى الرقابة المستمرة والترويج لها، وتعريف المواطنين بها، وتوعيتهم في الحفاظ عليها، كما أن لهذا الأثر تأثيراً سلبياً غير مباشر عليها، وهو تحلل هذه النفايات وتسببها في تآكل واسوداد حجارتها، حيث تبيّن من خلال المشاهدات والملاحظات الميدانية قيام أحد سائقي سيارات الأجرة برمي النفايات داخل الموقع كونها تقع بالقرب من موقف سيارات الأجرة.

حيث يظهر أن الملوثات البيئية تُشكل خطراً على حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، كما قد يكون التأثير غير مباشر عليها كاسوداد وتآكل صخورها، أو مباشر كرمي النفايات التي تتسبب في التشويه الجمالي والحضاري لها، مما قد يؤدي إلى نفور الزائرين أو المواطنين من الاقتراب منها، والتعرّف عليها عن قُرب، حيث أشار السيد عصام جحا مدير المشاريع في مركز حفظ التراث الثقافي خلال إجراء المقابلة معه بتاريخ (27– 5 – 2020)، إلى أن البلدة القديمة تُعاني من مشكلة النفايات التي تعمل على تلويث مبانيها القديمة (انظر إلى صورة 8 في ملحق الصور)، حيث عدم وجود وعي وتعاون من قبل أهل المنطقة مع بلدية بيت لحم حول وضع النفايات في ساعة محددة من

اليوم حتى تقوم مركبة الحاويات بجمعها كإحدى الحلول، كما يُشير إلى مشكلة الازدحامات المرورية وركن السيارات في أزقتها الضيّقة مما يتسبب في تلويث مبانيها بدخان السيارات ويُعيق من الحركة فيها (انظر إلى صورة 9 في ملحق الصور)، ونتيجة لذلك قامت البلدية بوضع أعمدة على جوانب الطريق لمنع الحركة فيها، ولكن يتعمّد أهل المنطقة على تخريبها وإزالتها، وهذا ما تم مشاهدته وملاحظته في الميدان من قبل أحد شباب المنطقة قيامه بإزالة العامود عمداً. وبناءً على ما سبق، تم طرح سؤال يهدف إلى معرفة المواطنين بالملوثات البيئية التي تُعيق من جذب الزائرين للتعرّف على المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة حسب جنس المفحوص.

**جدول (2) العلاقة بين الملوثات البيئية وجذب الزائرين للمواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم حسب جنس المفحوص**

| هل تعيق الملوثات البيئية من جذب الزائرين للمواقع الأثرية والتاريخية؟ | الجنس | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | أنثى | ذكر | |
| موافق بشدة | 56 | 50 | 106 |
| موافق | 60 | 41 | 101 |
| محايد | 23 | 16 | 39 |
| معارض | 14 | 14 | 28 |
| معارض بشدة | 12 | 4 | 16 |
| **المجموع** | **165** | **125** | **290** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

حيث يتبيّن من جدول (2) أن غالبيتهم يرون أن الملوثات تُعيق من جذبهم إليها والتعرّف عليها، فإن هنالك 116 أنثى من أصل 165 بعضهن موافقات بشدة والبعض الآخر موافقات، بالمقابل هنالك 91 ذكراً من أصل 125 أجابوا بالموافقة والموافقة الشديدة، وهذا يُثبت صحة أن الملوثات البيئية تتسبب في التشويه الجمالي والحضاري لهذه المواقع، كما أنه يعكس مشاعرهم الواقعية بناءً على

تجارب سابقة، بينما يظهر أن 23 أنثى و16 ذكراً أجابوا بالحياد، وأن هنالك 26 أنثى و18 ذكراً عبّروا عن معارضتهم ومعارضتهم الشديدة حول معرفتهم ما إذ توجد ملوثات بيئية محيطة بهذه المواقع تتسبب في نفورهم، فقد يُعزى ذلك إلى بُعد منطقتهم السكنية عنها، أو قلة توافر معلومات كافية حول المخاطر التي تهدد حفظ تاريخ المنطقة.

كما أن هنالك آثار يتسبب بها بعض الزائرين والسائحين عند دخولهم للمواقع الأثرية والتاريخية من رمي للنفايات بقصد أو دون قصد، ومن عملية التنفس وملامستها، ومن كتابات على حجارتها مثل كنيسة المهد ومغارة الحليب الأكثر نشاطاً وازدحاماً وإقبالاً من قبل الزائرين، وهذا ما تم ملاحظته ومشاهدته ميدانياً للازدحامات السياحية داخل مغارة مهد المسيح، وحسب ما تم الإشارة إليه، فمن الممكن أن قلة ترتيب وتنظيم ساعات دخول وخروج الزائرين وعددهم يتسبب في زيادة الضرر على هذه المواقع، لذا تم طرح سؤال على المفحوصين للتعرّف على مدى إدراكهم بهذا الضرر، ومن خلال تحليل إجاباتهم تبينّ أن الذين أجابوا بالموافقة والموافقة الشديدة ما نسبته 64.1% من إجابات أفراد عينة الدراسة شكل (1)، وهذا يدل إدراك المواطنين لهذا الأثر وخطورته في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية، كما يعكس ضعف الإجراءات التي تتّبعها الجهات المعنية وقلة التخطيط والتنظيم المُسبق، وهذا ما تم التوصّل إليه من خلال إجراء مقابلة مع السيد جريس اليتيم مُدير المكتب السياحي للجولات في الأراضي المقدسة (21 – 1 – 2020)، الذي يرى أن المواقع الأكثر نشاطاً بالسائحين تفتقر إلى التنظيم في ساعات دخولهم وخروجهم من قبل الجهات المسؤولة، مما يتسبب في زيادة التخريب بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى جانب مساهمته في خسارة الوقت نتيجة الانتظار لساعات طويلة في الموقع حتى يأتي دورهم، وبالتالي يقلل ذلك من فرصة التعرّف أكثر على المواقع المحيطة بالمواقع الرئيسية، لذا ومن أجل التقليل من هذا الأثر يجب ترتيب مواعيد وحجز للزيارات مع المكاتب السياحية والأدلاء السياحيين حتى لا يحدث تضارب مع المجموعات السياحية، إضافةً إلى قلة الرقابة،

والحماية، وتنظيم دخولهم وخروجهم من قبل أفراد الشرطة السياحية، نتيجة قلة أعدادهم ودورهم غير الفعّال في مُعاقبة الزائرين المخربين الذين يتسببون برمي النفايات والكتابة على الجدران وغيرها من الأضرار، إلى جانب افتقارهم للاطلاع على خبرات العالم حول التنظيم والترتيب؛ مما ينعكس أيضاً بشكل سلبي على نظرة السائحين لها، في حين يرى السيد ماثيوس قسيس (27 – 1 – 2020) أحد الأدلاء السياحين في كنيسة المهد، أن مشاعر بعض الحجاج الزائرين للكنيسة تغلب عليهم، حيث تتسبب في تخريبها سواء كتابة أسمائهم عليها، أو صلواتهم، أو أدعيتهم، أو أخذ ذكرى من حجارتها، وهذا ما تم مشاهدته وملاحظته ميدانياً لبعض السائحين المصريين قيامهم بكتابة أدعيتهم وصلواتهم على حجارتها الرخامية، لذا فإن الترتيب والتنظيم يُساهمان في التقليل من هذا الضرر، وبالتالي تُصبح الرؤية لدى أفراد الشرطة أكثر وضوحاً، كما يرى أن تغطيتها بالزجاج هي إحدى الحلول التي تُساهم في حمايتها، وبالمقابل فإن هنالك ما نسبته 19.7% من أفراد عينة الدراسة أجابوا بالحياد، مما يعكس ضعف وعي البعض وعدم إدراكهم بالمخاطر المباشرة وغير المباشرة عليها، وأما المعارضين والمعارضين بشدة شكّلوا ما نسبته 16.2% من أفراد عينة الدراسة، لذا فإن هذه الإجابات قليلة جداً وتَعكس قلة التنظيم والترتيب والمُساهمة في تضرر هذه المواقع في المنطقة.

**شكل (1) المفحوصين حول مدى موافقتهم بأثر قلة ترتيب وتنظيم عدد وساعات دخول وخروج الزائرين**

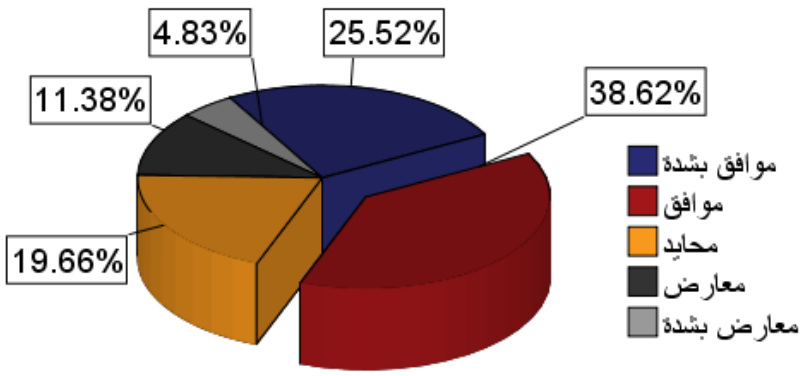


المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

نستنتج مما سبق، أن القوانين والتشريعات المعمول بها لحماية المواقع الأثرية والتاريخية قد تكون ضعيفة أو بحاجة إلى تفعيل دور الجهات المسؤولة من ناحية المراقبة، لذلك من أجل فحص هذه النتيجة من وجهة نظر المواطنين تم طرح سؤال عليهم حول تطبيق القوانين والتشريعات المرتبطة بحفظ هذه المواقع من أية اعتداءات عليها من قبل المؤسسات الحكومية، على اعتبارها العمود الفقري الذي يحقق الأمن لهذه المواقع في حال تطبيقها، حيث أظهرت النتائج من خلال تحليل إجابات المفحوصين كما يظهر في شكل (2)، أن هنالك ما نسبته 45.6% من إجابات أفراد عينة الدراسة أجابوا بموافقين وموافقين بشدة، وأن المُحايدين شكّلوا ما نسبته 34.1% من إجابات أفراد عينة الدراسة، في حين عبّر البعض عن معارضتهم ومعارضتهم الشديدة ما نسبته 20.3% من أفراد عينة الدراسة.

**شكل (2) المفحوصين حول مدى موافقتهم بتطبيق المؤسسات الحكومية القوانين والتشريعات**

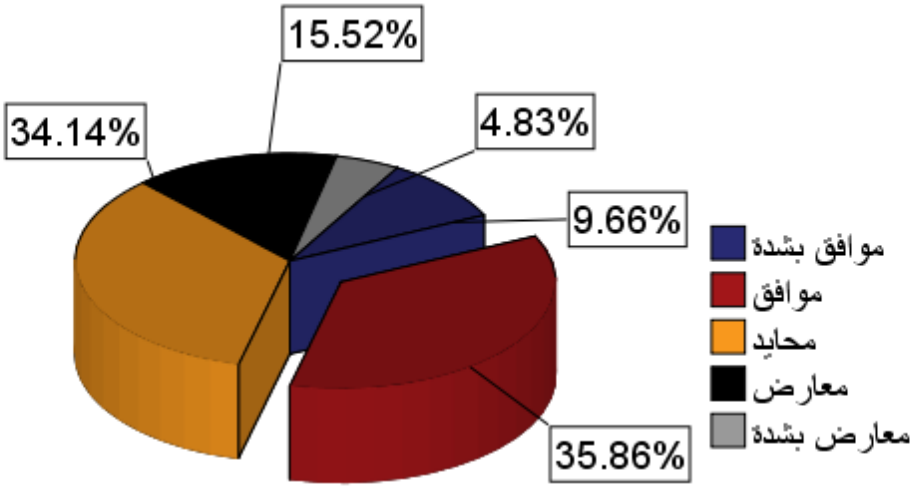


المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

إن هذه النتائج تُشير إلى قلة المعلومات لدى غالبية أفراد عينة الدراسة حول فعالية هذه القوانين والتشريعات نتيجة قلة ثقافة القراءة والمطالعة لديهم، كما أنه يدل على ضعف الوعي السياسي لديهم حول القوانين والتشريعات المنصوص عليها، في حين أشارت السيدة إيمان الطيطي مديرة قسم دائرة

الآثار الفلسطينية من خلال المقابلة التي تم إجراؤها معها بتاريخ (20 – 5 – 2020)، إلى أنه تم استبدال القانون الأردني القديم بآخر أكثر صرامة وفاعلية عام 2018، وهو قانون 11 الذي أعطى الحق للوزارة وشرطة السياحة والآثار بمعاقبة المخربيين ولصوص الآثار إما بالحبس أو دفع غرامات باهظة أو كلاهما، وذلك حسب نوع الضرر، وهذا ما يؤكده مدير شرطة السياحة والآثار الفلسطينية السيد محمد شكارنة من خلال المقابلة التي تم إجراؤها معه بتاريخ (21 – 5 – 2020)، أن القانون الجديد يُعتبر من أقسى القوانين والعقوبات في العالم، والذي ساهم بشكل كبير في التقليل من الممارسات المتعلقة بالآثار غير الشرعية، حيث أنه في عام 2019 كانت أقل السنوات التي سُجلت فيها قضايا الاتجار بالآثار مقارنةً مع السنوات السابقة، في حين أضاف بأنه مع بداية ظهور فيروس كورونا لعام 2020 بدأت تظهر بعض الحالات بحثاً عن الآثار نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، كما يرى أن قلة وعي بعض المواطنين للمفهوم الأثري والقيمة الأثرية تؤدي إلى اللجوء لأساليب غير الشرعية، وإن هذه الممارسات تُعيق من دراسة الماضي من قبل الأثريين لفهم نمط حياة ومعيشة الإنسان السابق الاجتماعية والاقتصادية، والأدوات التي كان يستخدمها، والعادات والأفكار التي كان يتّبعها من خلال دراسة الطبقات الأرضية لمعرفة عمر المرحلة أو الحضارة، والتي بدورها تُساعد على إثبات تاريخ فلسطين الذي يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تشويهه وإسناده له، كما أن قلة الوعي والطمع لدى البعض تتسبب في بيع بعض القطع الأثرية لتجار إسرائيليين لأهداف سياسية، ولكنه يرى أن هذا القانون ساهم بشكل كبير في ضبط هذه الأعمال إلى جانب تفعيل دورهم من ناحية اتّباع سياسات فعّالة للسطو على أية أعمال سرية، بينما ترى السيدة ميس اليتيم رئيسة قسم العلاقات العامة والتوعية المجتمعية في مركز حفظ التراث الثقافي (30 – 1 – 2020)، أن القوانين لا تحمي المواقع الأثرية والتاريخية الواقعة في المناطق السكنية من التخريب والاعتداءات عليها من قبل المواطنين، وعززت ذلك ببعض الأمثلة كالكتابة على الجدران في البلدة القديمة (انظر إلى صورة 10 في ملحق

الصور)، والتوسع العمراني في البلدة القديمة الذي يتسبب في هدم المباني القديمة وانهيارها، فهنالك 4 مباني انهارت بسبب استغلال الأرض وتحويلها إلى مبانٍ تجارية كمبنى نزال، وذلك نتيجة قلة وجود أراضي البناء، وتُتابع أن الغرامات المالية التي فرضتها المؤسسات الحكومية قليلة بالنسبة لرجال أعمال يطمحون لبناء العقارات، حيث يبين ذلك أن العقوبات غير صارمة، وغير رادعة أمام المخربين بفعل الهدم والبناء، حيث أن بلدية بيت لحم تُعطي تراخيص بناء على القوانين التي تملكها، ولكنهم لا يملكون نظرة واضحة لمستقبل هذه المواقع. حيث تبيّن أن هنالك 1,267 مبنىً أثرياً وتاريخياً في مدينة بيت لحم، كما أفادت المهندسة المعمارية إيناس مرزوقة من بلدية بيت لحم (8 – 10 – 2019)، ومنها 328 مبنىً أثرياً وتاريخياً من أصل 921 مبنىً في البلدة القديمة يتعرّض إما للزحف العمراني، أو الهجرة، أو الإهمال، كما هو في حارة القواوسة (انظر الى صورة 11 في ملحق الصور)، في حين يتعرّض 74 مبنىً أثرياً وتاريخياً من أصل 346 مبنىً في المدينة للأضرار المذكورة، كما يؤكد السيد عصام جحا (مركز حفظ التراث الثقافي) أن دور البلدية غير فعّال في إيقاف تلك الممارسات، نتيجة قلة وجود رقابة من قبلهم وتعاون ومتابعة من قبل الوزارة، أيضاً عدم اتباع سياسات الترميم السليمة كنوع مادة البناء التي يتم استخدامها مخالفة للمبنى القديم من طوب، وزينجو، وأنتينات، وخزانات مياه وغيرها، وبالتالي فإنه يتسبب في تغيير شكل ووظيفة المبنى كما هو في حارة التراجمة في البلدة القديمة (انظر إلى صورة 12 في ملحق الصور)، وأيضاً التسبب في تضرره وانهياره في بعض الأحيان.

كما أن القوانين والتشريعات غير رادعة للممارسات غير الشرعية التي يّتبعها الاحتلال الإسرائيلي في تشويه وزوال الموروث الثقافي الفلسطيني في مدينة بيت لحم، لذا تم طرح سؤال في الاستبيان حول ما إذ يعيق الاحتلال الإسرائيلي المواطنين من الوصول إلى المواقع الأثرية والتاريخية في المناطق المسيّطر عليها والقريبة منها من وجهة نظره لإثبات الفرضية القائلة أن ممارسات الاحتلال

الإسرائيلي تلعب دوراً في تشويه تاريخ المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، فتبيّن أن هنالك نسبة عالية جداً من أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا بالموافقة الشديدة كما هو موضّح في شكل (3)، حيث شكّلوا ما نسبته 47.6% من إجابات أفراد عينة الدراسة، ما يعني حوالي نصف المُجيبين وافقوا بشدة، وأما الموافقين بما نسبته 32.8% من أفراد عينة الدراسة، في حين المُجيبين بالحياد شكّلوا ما نسبته 12.1% من أفراد عينة الدراسة، وأما المعارضين والمعارضين بشدة فشكّلوا نسبته 7.6% من أفراد عينة الدراسة، لذا فإن هذه النتائج تؤكد على صحة الفرضية السابقة.

**شكل (3) المفحوصين حول مدى موافقتهم بتأثير الاحتلال الإسرائيلي**

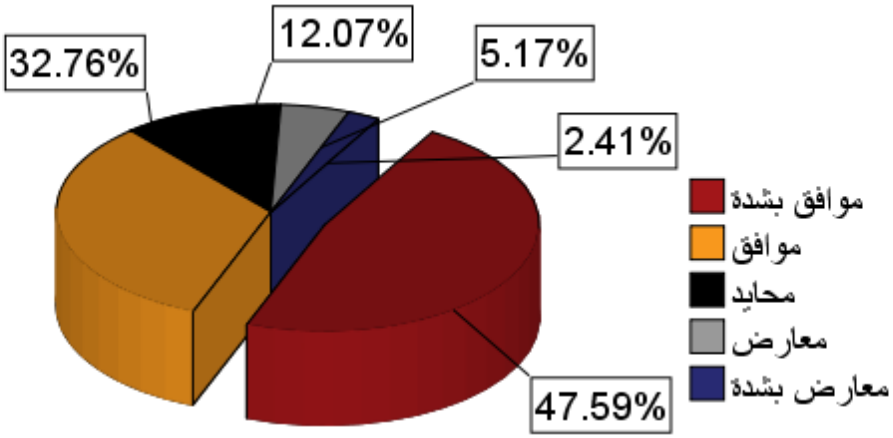


المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

ونستخلص من السابق أن الاحتلال يلعب دوراً بارزاً في تشويه الرواية التاريخية والموروث الأثري الفلسطيني في منطقة الدراسة، حيث يُعتبر من أهم المخاطر البشرية التي تتسبب في تراجع قيمته، فعلى سبيل المثال، قيام الاحتلال بضم مسجد بلال بن رباح – قبر راحيل – إلى داخل جدار الفصل العنصري، أيضاً جبل أبو غنيم الذي يحتوي على بقايا أثرية من العصور السابقة وبفعل تحويله إلى مستوطنة "هارحوما" تعرّض للسرقات غير المشروعة والتخريب، ونتيجة ذلك فإن الاحتلال فرض قيوداً على الجهات المسؤولة والمواطنين من الوصول إلى هذه المواقع من أجل تقديم سياسات الحفظ اللازمة لها والتعرّف عليها عن قُرب.

وتم التوصّل من خلال تحليل إجابات السيد تشارلي زيدان المدير التنفيذي لمجلس الخدمات المشترك لتطوير السياحة في محافظة بيت لحم بتاريخ (28 – 1 – 2020)، إلى أن التشويه للروايات التاريخية وتعددّها يواجه خطورة من قبل الأدلاء السياحيين، حيث تبيّن أن كل دليل سياحي يروي التاريخ بطريقة عرض تختلف عن الآخر وبمعلومات خاطئة، وبالتالي فإن ذلك يتسبب في عدم مصداقية المعلومة المعروضة مما يعني قلة الرقابة من قبل الجهات المسؤولة ومتابعتهم وتدريبهم، كما يؤكد أن الاحتلال يدافع ويحافظ على مرجعياته التي غيّروا فيها على عكس الشعب الفلسطيني، وأن الإعلام الإسرائيلي يسعى إلى عرض معلومات خاطئة وخطيرة كعرض كنيسة المهد في إسرائيل، حيث أن هذه النقطة بحد ذاتها تحتاج إلى خطة عمل إستراتيجية من أجل مواجهة هذا التشويه، وبالتالي فإن ما سبق ينعكس بشكل سلبي على رؤية السائحين لهذه المواقع ومقارنتها مع طريقة عرض الاحتلال لها.

**جدول (3) المفحوصين حول مدى موافقتهم بطريقة عرض الرواية التاريخية**

| **هل تتسبب طريقة عرض الرواية التاريخية من قبل الأدلاء السياحيين للمواقع الأثرية والتاريخية في التشويه من تاريخها؟** | | |
|---|---|---|
| | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
| موافق بشدة | 58 | %19.8 |
| موافق | 95 | %32.6 |
| محايد | 87 | %30.2 |
| معارض | 36 | %12.5 |
| معارض بشدة | 14 | %4.9 |
| **المجموع** | **290** | **%100** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

حيث يظهر في جدول (3) أن هنالك 151 شخصاً شكّلوا ما نسبته 52.4% من أفراد عينة الدراسة وافقوا ووافقوا بشدة على أن طريقة عرض المعلومات التاريخية من قبل الأدلاء السياحيين

تتسبب في التقليل من قيمة المواقع الأثرية والتاريخية، فمن الممكن أن إجاباتهم ناتجة عن استقبالهم لمعلومات مختلفة من مصادر متعددة من ذوي العلاقة بالأخص الأدلاء السياحيين لنفس الموقع، وذلك من خلال ربطهم بمعلوماتهم التي يمتلكونها، والتي وصلت إليهم إما من خلال الأسرة أو المؤسسات التعليمية ومع معلومات الأدلاء السياحيين، بينما الذين عبّروا بالحياد بلغ عددهم 87 شخصاً أي ما نسبته 30.2% من أفراد عينة الدراسة، وأما المعارضين والمعارضين بشدة بلغ عددهم 50 شخصاً بما نسبته 16.4% من أفراد عينة الدراسة، وقد يُعزى ذلك إلى محدودية المعلومات التي يمتلكها المُجيبين حول المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، ومن الممكن أن البعض يعتقد بأن الأدلاء السياحين يمتلكون معلومات موحدة وذي مصداقية، وذلك باعتقادهم أن الروايات التاريخية ذات مصدر واحد بغض النظر عن مصدر المعلومات التي وصلتهم، أو المؤسسة التعليمية التي أنهى الأدلاء السياحيين دراستهم منها سواء كلية أو جامعة.

في حين يرى السيد عصام جحا أن بعض الأدلاء السياحيين غير أُمناء في مهنتهم، فيروون تاريخ المنطقة كما يعرّفها الإسرائيليون في قصصهم وكتبهم على أنها مدينة ديفيد، أي أنها واقعة ضمن حدود القدس، حيث أن مراجع مغلوطة كهذه الكتب والكتيبات لا زالت تُباع في المحلات التجارية السياحية الفلسطينية، وذلك نتيجة الافتقار إلى مراقبتهم من قبل وزارة السياحة والآثار الفلسطينية وبلدية بيت لحم، بينما أشار الدليل السياحي حسام جبران (7 – 6 – 2020) إلى أن الرواية التاريخية ترتكز على الرواية التوراتية – الكتاب المقدس – دون تمحيصها، لذا فإن الدليل السياحي الفلسطيني يعطي تلقائياً معلومات إسرائيلية دون أن يدرك ذلك، ويُضيف أن المؤسسات التعليمية لا تؤهله بأن يقدّم روايات تاريخية، في حين تبيّن من خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع مدير الدائرة الإعلامية في وزارة السياحة والآثار الفلسطينية السيد جريس قمصية بتاريخ (20 – 5 – 2020) أن الوزارة تقوم بعمل دورات للأدلاء السياحيين كل عام، من أجل تزويدهم بالمعلومات

المستحدثة حول السياحة وما يرتبط بها من مستكشفات أثرية، ولكنه لم يذكر بأنها تقوم بمتابعة الأدلاء السياحيين من حيث أدائهم المهني وأمانتهم في توصيل المعلومة التاريخية.

ومن أجل التأكد من الإجابات السابقة حول الوعي السياسي، تم طرح سؤال حول توقعات أفراد عينة الدراسة حول تراجع تضرر المواقع الأثرية والتاريخية في حال تم تثبيت وجود فلسطين على الخريطة السياحية كمقصد آمن، حيث تم استخدام اختبار (Crosstabs) من أجل فحص العلاقة بين المستوى التعليمي والسؤال السابق، كما يظهر في جدول (4) فإن هنالك 289 إجابة من أصل 290 شخصاً، فهنالك 165 شخصاً أجابوا بموافقين وموافقين بشدة فمنهم 118 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى من أصل 289 شخصاً، وهذا العدد قليل مقارنةً بالعدد الكُلي لأفراد عينة الدراسة، مما يعكس ضعف الوعي لدى البقية بسبب عدم الاطلاع والقراءة، أو ضعف المؤسسات التعليمية في وضع خطط واضحة ومدروسة بتعريفهم بالمخاطر التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي، كذلك تعريفهم بالنتائج المترتبة عليها في حال تم وضع حلول قانونية عادلة وواقعية لها، على اعتبار أن المواقع الأثرية والتاريخية هي مرجعية ملموسة وغير ملموسة للكتب والروايات التاريخية والأبحاث والدراسات العلمية، كذلك مصدر بترول فلسطين اقتصادياً، وهذا ما يُثبته المُجيبون بالحياد، والذي بلغ عددهم 79 شخصاً ومن بينهم 58 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى.

**جدول (4) المفحوصين حول تثبيت وجود فلسطين على الخريطة السياحية كمقصد آمن**

| هل تتوقع تراجع تضرر المواقع الأثرية والتاريخية في حال تم تثبيت وجود فلسطين على الخريطة السياحية كمقصد آمن؟ | المستوى التعليمي | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | ماجستير فما أعلى | بكالوريس | دبلوم | توجيهي فما دون | |
| موافق بشدة | 11 | 34 | 2 | 9 | 56 |
| موافق | 23 | 50 | 14 | 22 | 109 |
| محايد | 19 | 39 | 12 | 9 | 79 |
| معارض | 8 | 21 | 2 | 1 | 32 |
| معارض بشدة | 1 | 9 | 0 | 3 | 13 |
| **المجموع** | **62** | **153** | **30** | **44** | **289** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

كذلك المعارضين والمعارضين بشدة الذين بلغ عددهم 45 شخصاً منهم 39 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى، حيث أنه لو كانوا يمتلكون وعياً كافياً لكانت أغلبية الإجابات جميعها موافق بشدة وموافق، على اعتبار أن الاستقرار والأمن السياسي واعتراف فلسطين كدولة مستقلة من أهم الجوانب التي تُساهم في حفظ هذه المواقع والتطوير، كونها تؤدي إلى زيادة الحركة السياحية فيها، وبالتالي تدعيم الاقتصاد محلياً وقومياً وتوفير المزيد من فرص العمل، وكذلك تُساهم في زيادة الوعي حوّل تاريخ فلسطين والتعريف به محلياً ودولياً وعالمياً.

كما يتبيّن أن التعليم غير فعّال وغير مُمنهج بشكل واضح لخلق أجيال واعية ومُفكرة، وهذا ما تؤكده نتائج التحليل الذي أظهره اختبار (Crosstabs) والذي فحص العلاقة بين المستوى التعليمي وامتلاك المواطنين لمعلومات كافية حول المواقع الأثرية والتاريخية.

**جدول (5) المفحوصين حول امتلاك المواطنين لمعلومات كافية**

| هل ترى بأنك تمتلك معلومات كافية عن المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة؟ | المستوى التعليمي | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | ماجستير فما أعلى | بكالوريوس | دبلوم | توجيهي فما دون | |
| موافق بشدة | 6 | 10 | 3 | 3 | 22 |
| موافق | 13 | 40 | 7 | 13 | 73 |
| محايد | 11 | 47 | 8 | 10 | 76 |
| معارض | 24 | 34 | 9 | 13 | 80 |
| معارض بشدة | 8 | 22 | 4 | 4 | 38 |
| **المجموع** | **62** | **153** | **31** | **43** | **289** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

ويبيّن جدول (5) أن 289 شخصاً أجابوا على هذا السؤال من أصل 290 شخصا، فهنالك 22 شخصاً أجابوا بموافقين بشدة من بينهم 16 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى، و73 أجابوا بموافقين ومن بينهم 53 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى، أي 69 شخصاً من أصل 289 يعتقدون بأنهم يمتلكون معلومات كافية حول المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، وهذا العدد قليل مقارنةً مع الأشخاص الذين أجابوا بالحياد وهم 76 شخصاً ومنهم 58 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى، وأما المعارضين والمعارضين بشدة فهم 118 شخصاً ومن بينهم 88 شخصاً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى، لذا يتّضح أن الأغلبية تفتقر إلى معلومات كافية عن هذه المواقع في منطقة الدراسة، وقد يُعزى ذلك إلى افتقار المناهج التعليمية بها والتركيز على محتوى معين في طرح المواضيع، فلا توجد هنالك خطة إستراتيجية واضحة من قبل وزارة السياحة والآثار الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية من أجل تطوير المنهاج الفلسطيني في المدارس، وكذلك من الممكن أن الجامعات والكليات تفتقر إلى مساقات للتعريف بالمواقع الأثرية

والتاريخية، وهذا ما أكده السيد عصام جحا كونه أستاذ جامعي لطلبة ماجستير السياحة في جامعة بيت لحم، فيرى أن المادة التعليمية محدودة ومتواضعة جداً، مما ينتج عنه فرد يمتلك بُعداً معرفياً محدوداً، وذلك لافتقار المنظومتين الأسرية والتعليمية من أسس ومعلومات رفع الوعي لدى هذه الفئة حول كيفية الحفاظ على هذه المواقع وتعريفهم بها، إلى جانب قلة ثقافة المطالعة والقراءة، كما يرى السيد تشارلي زيدان (مجلس الخدمات المشترك لتطوير السياحة في محافظة بيت لحم)، أن ضعف الوعي المجتمعي يتسبب في تضرر هذه المواقع، فاتّفق مع السيدة ميس اليتيم (مركز حفظ التراث الثقافي) التي بيّنت إلى تعرّض بعض المواقع إلى التشويه الجمالي والحضاري كعين بيت لحم التي تحوّلت إلى مكب للنفايات، كما يُضيف أن المساقات التخصصية في مجال علم الآثار والدراسات التاريخية والسياحية قليلة أو غير موجودة ضمن المنهاج الرسمي، بينما أشارت المهندسة رنا نجاجرة (بلدية بيت لحم) من خلال المقابلة التي تم إجراؤها معها بتاريخ (29 – 5 – 2020)، إلى أن كل من خربة أبو حمامة وخربة المزار وخربة بيت بصة الواقعة ضمن حدود البلدية تُعاني من جهل المواطنين بها، وتُضيف أن أغلبية السكان لم يسمعوا عنها ولا يعرفون أين تقع، إلى جانب قلة المعلومات والمصادر والمراجع التي تروي قصتها التاريخية.

ونستدل إلى أن الجهات المسؤولة عن حفظ الموروث الثقافي سواء السياحية أو التعليمية، تفتقر إلى التعاون فيما بينها من أجل إثراء المنهاج التعليمي في المدارس والجامعات والكليات بالمواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، وذلك نتيجة اهتمامها بالمواقع الدينية المتمثلة في كنيسة المهد ومغارة الحليب، إلى جانب افتقارها للمعلومات التعريفية والوصفية لها مثل عين بيت لحم والقناة الرومانية والخرب الموجودة فيها.

لذا فإن إحدى الحلول التي تُساهم في التقليل من المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم هي حملات التوعية من قبل المؤسسات المعنية، ويبيّن لنا شكل (4) النسب

المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة ما إذ تتوافر حملات توعية حول كيفية التعامل مع المواقع الأثرية والتاريخية، ويوضّح أن ما نسبته 47.9% من أفراد عينة الدراسة يرى أنه لا تتوافر حملات توعية حول كيفية التعامل مع المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، وأن ما نسبته 32.4% من أفراد عينة الدراسة محايد، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة لم يسمعوا أو يُشاركوا في حملات التوعية التي تُشرف عليها بعض المؤسسات الخاصة والحكومية، مما قد يعكس قلة التعاون بين المؤسسات وعدم وجود نظرة مستقبلية واضحة في وضع خطة تنموية هادفة تُساهم في رفع الوعي لدى المواطنين، في حين شكّل المُجيبين بموافق ما نسبته 15.2% من أفراد عينة الدراسة، بينما الموافقين بشدة ما نسبته 5.5% من أفراد عينة الدراسة.

**شكل (4) المفحوصين حول توافر حملات توعية**

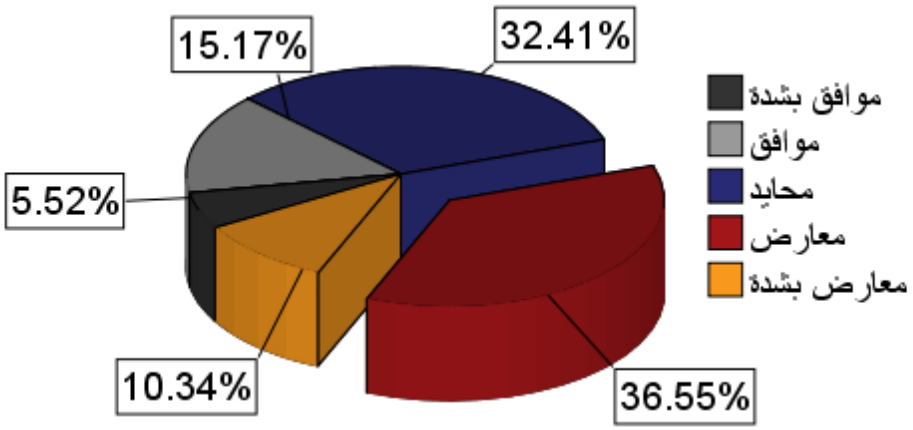


المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

حيث تبيّن من خلال المشاهدات الميدانية قيام أحد المواطنين بإلصاق منشورات إعلانية على المباني القديمة في البلدة القديمة، وهذا يعكس قلة وعي البعض لقيمة هذه المباني وأهمية الحفاظ عليها، ومع ذلك هنالك بعض المؤسسات الخاصة تسعى إلى نشر الوعي عبر القيام بنشاطات توعوية ومُشاركة المجتمع المحلي فيها، من خلال لقاءات ومحاضرات في المدارس للتعريف بالموروث الثقافي كما تحدّثت السيدة ميس اليتيم (مركز حفظ التراث الثقافي)، أيضاً تدريب الأدلاء السياحين للتوجّه نحو

تعريف السائحين والسكان المحليين بالمواقع غير الدينية، وعمل دورات تصوير، ومنشورات، وحملات تطوعية من أجل تنظيف وتحضير هذه المواقع.

كما اقترح السيد تشارلي زيدان (مجلس الخدمات المشترك لتطوير السياحة في محافظة بيت لحم) عمل ورشات عمل وتدريبات لموظفي البلدية بهدف تطوير قدراتهم، وعمل رحلات مدرسية للتعرّف على المواقع الموجود في المنطقة، ولكن بالرغم من محاولة هذه المؤسسات توعية المجتمع إلا أن مُعظم أجوبة عينة الدراسة تعكس قلة فعالية هذه الأنشطة واستمراريتها، لذا فهي بحاجة إلى تفعيل بشكل دوري ومُستمر من خلال حشد عدد أكبر من المُشاركين بوساطة زيادة التفاعل في مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الأهداف التوعوية، إلى جانب خلق صلات تعاونية بين المؤسسات بهدف مُشاركة أهدافها معاً وتكامل الجهود فيما بينها، والتركيز على كل فئات المجتمع، بينما وضّح السيد جريس قمصية (وزارة السياحة والآثار الفلسطينية) أنهم يركزون على تنظيم زيارات لطلبة المدارس وعمل دورات تدريبية للمعلميين؛ من أجل التزوّد بمعلومات حول المواقع وتعريف طلبتهم فيها، ولكنه يرى أن توجهاتهم ترفيهية أكثر منها تعليمية، ولا يوجد التزام من هذه الناحية بالرغم من إعفاء المدارس عن دفع رسوم الدخولية للموقع إن وُجد، في حين أشار السيد إلياس عوض مدير المشاريع في مركز التقارب بين الشعوب من خلال المقابلة التي تم إجراؤها معه بتاريخ (21 – 5 – 2020)، أنهم يقدّمون على مشاريع مرتبطة بحفظ المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة كمشروع تراثي هويتي، والذي يهدف بشكل أساسي إلى رفع الوعي بأهمية التراث الفلسطيني المادي وغير المادي ومن ضمنه المواقع الأثرية والتاريخية، بحيث أن الفئة المستهدفة هم طلبة المدارس والجامعات لتعريفهم بتاريخ بلادهم.

ومن خلال السابق نستنتج، أن الترويج للمواقع الأثرية والتاريخية هو إحدى العوامل المُساهمة في حفظها، والذي بدوره يُساعد في التعرّف على تاريخ المنطقة، وبالتالي تعزيز حب الانتماء والمواطنة

لدى المواطنين، مما قد يرفع ذلك من مستوى الوعي لديهم، ومن هنا سيتم اظهار نتائج تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول اهتمام المؤسسات الحكومية والخاصة بالترويج للمواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، حيث يظهر جدول (6) أن 20 شخصاً أي ما نسبته 6.9% عبّروا عن موافقتهم الشديدة حول اهتمام المؤسسات الحكومية والخاصة بالترويج للمواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، وأن 41 شخصاً أي ما نسبته 14.1% من أفراد عينة الدراسة أجابوا بموافقين، في حين الذين أجابوا بمحايد 67 شخصاً أي ما نسبته 23.1% من أفراد عينة الدراسة، وأن 105 شخصاً أي ما نسبته 36.2% من أفراد عينة الدراسة عارضوا السؤال المطروح، وأن المعارضين بشدة شكّلوا ما نسبته 19.7% من أفراد عينة الدراسة أي 57 شخصاً، حيث يتبيّن أن أكثر الإجابات سلبية، فكان مجموع الأشخاص المعارضين والمعارضين بشدة 162 شخصاً، وهذا يعكس قلة اهتمام المؤسسات المعنية بالترويج لبعض المواقع في المنطقة.

**جدول (6) المفحوصين حول اهتمام المؤسسات الحكومية والخاصة بالترويج**

| **هل تهتم المؤسسات الحكومية والخاصة بالترويج للمواقع الأثرية والتاريخية؟** | | |
|---|---|---|
| | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
| موافق بشدة | 20 | %6.9 |
| موافق | 41 | %14.1 |
| محايد | 67 | %23.1 |
| معارض | 105 | %36.2 |
| معارض بشدة | 57 | %19.7 |
| **المجموع** | **290** | **%100** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

حيث تبيّن من خلال إجراء مقابلة مع السيد تشارلي زيدان أن هنالك العديد من هذه المواقع تُعاني من الإهمال وقلة الترويج كعين بيت لحم، وبد جقمان (معصرة زيتون قديمة)، وآبار النبي داود

وغيرها من المواقع الثانوية التي تحتاج إلى تعريف المواطنين بها، وهذا ما تؤكده السيدة كارمن غطاس مديرة قسم العلاقات العامة والإعلام في بلدية بيت لحم (8 – 10 – 2019) أن آبار النبي داود تُعاني من الإهمال المجتمعي والترويج كونها تقع ضمن مؤسسة خاصة، وترى أنه من الصعب التعامل مع هذه المؤسسات فهي ترفض أي تعاون سواء مع البلدية أو وزارة السياحة والآثار الفلسطينية أو أية مؤسسة خاصة بهدف الترويج لها وترميمها، ولكن هذا لا يُلغي أهميتها التاريخية ووجوب الترويج لها وإعادة تأهيلها والتعريف بها كموقع أثري وتاريخي وديني، كما أنها تؤكد على ضرورة اهتمام المؤسسات المعنية على المواقع الرئيسية التي تجذب السائحين باعتبارها محركاً اقتصادياً، لذا يتّضح من خلال السابق، أن إجابات المحايدين والمعارضين والمعارضين بشدة هم الأكثر واقعية وإدراكاً من ناحية الترويج للمواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، في حين بيّن السيد ماجد اسحق المدير العام للتسويق والإعلام السياحي في وزارة السياحة والآثار الفلسطينية من خلال إجراء مقابلة معه بتاريخ (20 – 5 – 2020)، أن الوزارة تسعى إلى الترويج للسياحة الداخلية كمقصد سياحي للمواقع الأثرية والتاريخية التي تقع ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، ويسعون إلى الترويج لها من خلال بروشورات ومنشورات لكل موقع، لذا نستنتج أن التركيز يقتصر على الترويج للمواقع الأثرية والتاريخية الرئيسية المعروفة عالمياً من أجل جذب السائحين وتدعيم اقتصاد المنطقة.

يتبيّن مما سبق، أن الجهات المسؤولة لا تهتم بالترويج للكثير من المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة لاقتصارها على المواقع الدينية "الرئيسة" باعتبارها مصدر لانتعاش الاقتصاد فيها، ولكن تبيّن أن بعض المؤسسات بدأت في السنوات القليلة الماضية بترميم بعض المواقع الموجودة في البلدة القديمة والترويج، لها محلياً وعالمياً بالأخص في شارع النجمة الحيوي الجاذب للسائحين عبر شبكات التواصل الاجتماعي واللوحات التعريفية والمهرجانات الثقافية السنوية.

ولكن وبالرغم من ضعف الترويج لبعض المواقع الأثرية والتاريخية الثانوية، إلا أن بعض المؤسسات الخاصة تهتم بالترويج للمواقع الموجودة في المنطقة والتعريف بها محلياً وعالمياً من خلال نشر المعلومات حولها عبر مواقع إلكترونية خاصة بهذه المؤسسات مثل موقع (Enjoy Bethlehem)، الذي يهتم بعرض كل ما يحتاج الفرد للتعرّف على المنطقة واستكشافها، ومن ضمنها بعض المواقع الثانوية فيها مع إرفاقها بخريطة للموقع، مما يُسهّل وصول الزائر إليها. بناءً على ما سبق، تم طرح سؤال في الاستبيان الموجه إلى مواطنين حول اهتمام المؤسسات المعنية باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة والمعلومات حول المواقع الأثرية والتاريخية، ومن خلال تحليل هذا السؤال تم التوصّل إلى أن هنالك ما نسبته 6.2% من أفراد عينة الدراسة عبّروا عن موافقتهم الشديدة، بينما هنالك 15.2% من أفراد عينة الدراسة وافقوا على ذلك، ولكن الأشخاص الذين أجابوا بالحياد نسبتهم 45.9% من أفراد عينة الدراسة، وأن 24.1% من أفراد عينة الدراسة عارضوا على ذلك، أما الأشخاص الذين عارضوا بشدة شكّلوا ما نسبته 8.6% من أفراد عينة الدراسة، شكل (5).

**شكل (5) المفحوصين حول اهتمام المؤسسات المعنية باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي**

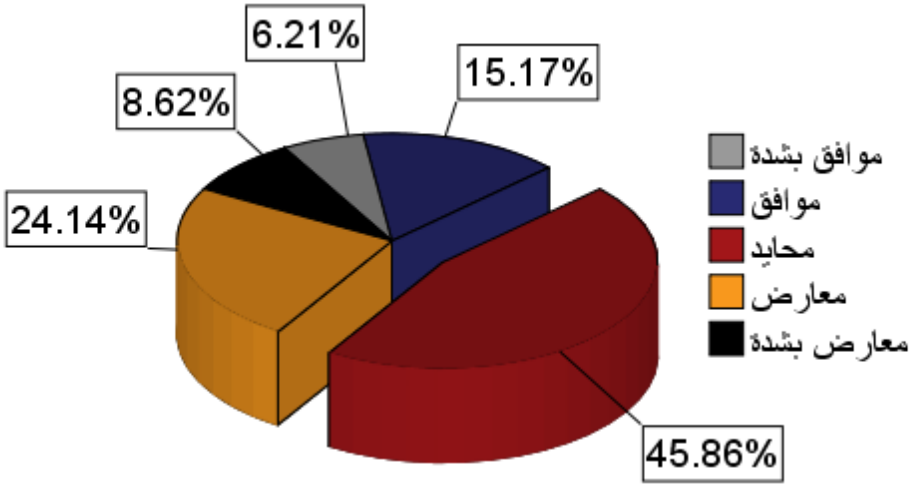


المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

إن هذه النسب تدل على ضعف طريقة ترويج المؤسسات لمواقعهم وصفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى قلة تفاعلها الدائم في نشر الثقافة والمعلومات حول المواقع الأثرية والتاريخية، ومن الممكن أيضاً أن بعض هذه المواقع تستهدف فئة معينة من المجتمع وهم السائحين والزائرين مع عدم الاكتراث بتعريف المواطنين بها، وذلك من خلال نشرها بلغات مختلفة بما يتناسب مع السائح الأجنبي، فيجب الأخذ بعين الاعتبار بأن ليس جميع الفئات لها نفس القدرات على فهم اللغات المختلفة، لذا من الأفضل التركيز على اللغة الأم، إلى جانب تفعيل منشوراتهم بشكل مستمر، حتى تصل إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين يستخدمون شبكة الإنترنت كونها طريقة أكثر فعالية من المنشورات الورقية لسهولة نشرها ومشاركتها بأقل وقت وجهد وتكلفة، في حين بيّن السيد جريس قمصية (وزارة السياحة والآثار الفلسطينية) أنهم يروجون للمواقع الأثرية والتاريخية عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال برامج إذاعية وأفلام قصيرة، وتطبيقات الفيسبوك والإنستجرام، ولكن تبيّن بعد تفحّصها بأنها تقتصر على حفظ المواقع الرئيسية في المنطقة وأكثر التركيز على الأجانب وليس السكان المحليين.

لذا فإن نشر المعرفة والمعلومات من خلال استغلال شبكات مواقع التواصل الاجتماعي إحدى الطرق الخلاّقة في نشر الوعي لدى المواطنين، حيث أن تفعيل دور الشباب من طلبة مدارس وجامعات في ذلك يلعب دوراً مهماً في توصيل رسالة إما ثقافية، أو فنية، أو سياحية، أو سياسية من خلال نشرهم وتفاعلهم في مواقع التواصل الاجتماعي الفردية؛ بهدف تسليط الضوء على المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة التي يزرونها أو لديهم معلومات حولها، وهذا ما تم التوصّل إليه من خلال مقابلة السيد تشارلي زيدان (مجلس الخدمات المشترك لتطوير السياحة في محافظة بيت لحم)، الذي يسعى نحو تطوير وتفعيل دور فئة الشباب في نشر المعرفة والمعلومات التي يمتلكونها، كما تم التوّصل من خلال تحليل العلاقة بين عمر المفحوص وتركيز المؤسسات المعنية على تعزيز المشاركة

المجتمعية في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم باستخدام اختبار (Crosstabs)، بأن 20 شخصاً وافقوا بشدة على السؤال المطروح ومن بينهم 13 شخصاً تتراوح أعمارهم ما بين 20 – 40 سنة، وشخصين من فئة أقل من 20 سنة، وهذه الفئات التي تشمل طلبة المدارس والجامعات والموظفين، في حين أجاب 60 شخصاً بالموافقة، منهم 26 شخصاً من الفئة التي تتراوح ما بين 20 – 40 سنة و8 أشخاص من فئة أقل من 20 سنة، أي أن 49 شخصاً من أصل 80 فرداً من أفراد عينة الدراسة بعضهم موافق بشدة والبعض الأخر موافقين، بينما هنالك 84 شخصاً صرّحوا بالحياد فمنهم 40 شخصاً من الفئة التي تتراوح ما بين 20 – 40 سنة و25 شخصاً من فئة أقل من 20 سنة، بينما المعارضين بلغ عددهم 99 شخصاً، منهم 40 شخصاً من الفئة التي تتراوح ما بين 20 – 40 سنة و18 شخصاً من فئة أقل من 20 سنة، وأما المعارضين بشدة فبلغ عددهم 27 شخصاً، منهم 15 شخصاً من الفئة التي تتراوح ما بين 20 – 40 سنة و3 أشخاص من فئة أقل من 20 سنة كما موضّح في جدول (7).

**جدول (7) العلاقة بين عمر المفحوص وتركيز المؤسسات المعنية على تعزيز المشاركة المجتمعية في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية**

| هل تركز المؤسسات المعنية على تعزيز المشاركة المجتمعية في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية؟ | العمر | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | أقل من 20 | ما بين 20 – 40 | 40 فما فوق | |
| موافق بشدة | 2 | 13 | 5 | 20 |
| موافق | 8 | 26 | 26 | 60 |
| محايد | 25 | 40 | 19 | 84 |
| معارض | 18 | 40 | 41 | 99 |
| معارض بشدة | 3 | 15 | 9 | 27 |
| **المجموع** | **56** | **134** | **100** | **290** |

المصدر: المسح الميداني من قبل البحثة لعام 2020

نستنتج أن أغلبية الإجابات تعكس قلة تركيز المؤسسات المعنية على تعزيز المشاركة المجتمعية في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية، حيث أن المشاركة المجتمعية هي أساس من أساسيات التقليل من المخاطر البشرية على هذه المواقع، لذا من أجل الحد من آثارها يجب خلق صلات تعاونية بين المؤسسات ووضع خطط إستراتيجية واضحة تتمركز حول المشاركة المجتمعية ومن جميع فئات المجتمع، كما يُبيّن جدول (7) أن أغلبية المفحوصين من عمر 40 فما فوق كانت إجاباتهم بموافق بشدة وموافق، والتي بلغت 31 إجابة من أصل 100 فرد من أفراد عينة الدراسة، فمنها 5 إجابات بموافق بشدة و26 بموافق، أي أنهم يرون أن المؤسسات المعنية تركز على تعزيز المشاركة المجتمعية، وقد يُعزى هذا الاختلاف بين الفئات العمرية إلى مهنة المفحوص.

**جدول (8) العلاقة بين مهنة المفحوص وما إذ تركز المؤسسات المعنية على تعزيز المشاركة المجتمعية في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية**

| هل تركز المؤسسات المعنية على تعزيز المشاركة المجتمعية في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية؟ | المهنة | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | موظف/ة | عامل/ة | طالب/ة | تاجر | ربة منزل | غير ذلك | |
| موافق بشدة | 3 | 0 | 5 | 0 | 1 | 0 | 9 |
| موافق | 31 | 3 | 17 | 3 | 11 | 7 | 72 |
| محايد | 18 | 0 | 21 | 2 | 2 | 6 | 49 |
| معرض | 8 | 0 | 9 | 1 | 4 | 6 | 28 |
| معارض بشدة | 2 | 0 | 3 | 0 | 0 | 1 | 6 |
| **المجموع** | **62** | **3** | **55** | **6** | **18** | **20** | **164** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

في حين اتضّح من جدول (8) أن 80 شخصاً وافقوا بشدة ووافقوا على تركيز جهود هذه المؤسسات في ذلك وغالبيتهم موظفين، حيث بلغ عددهم 31 شخصاً، وأن 84 شخصاً مُحايدين

وأغلبهم موظفين وطلبة، حيث بلغ عدد الموظفين 25 موظفاً/ةً و21 طالباً/ةً، بينما المعارضين بشدة والمعارضين بلغ عددهم 126 شخصاً وأغلبيتهم موظفين، حيث بلغ عددهم 46 موظفاً/ةً، وهذا يُثبت صحة النتائج التي أظهرها جدول (7) والتي تُشير إلى أن غالبية الأفراد التي تتراوح أعمارهم ما بين 20 – 40 عبّروا عن حيادهم ومعارضتهم حول مُشاركتهم في المجتمع، مما يُشير إلى ضرورة تفعيل دور فئة الشباب من طلبة وموظفين في مجال حفظ هذه المواقع من أجل خلق جيل واعٍ قادر على تبنّي أفكار خلّاقة، حيث أشار السيد عصام جحا (مركز حفظ التراث الثقافي) إلى أن السكان المحليين يفتقرون إلى الأفكار الريادية التي تُساهم في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، ودورها في زيادة الدخل الفردي والمحلي كأن يفتحوا مشاريع مربحة في المبنى الأثري والتراثي الذي يمتلكونه، ويحوّلونه إلى مبنى للإستضافة كدار ستي عزيزة، أو مدرسة تعليم مثل مدرسة تعليم الفسيفساء والأيقونات.

ومن أجل تحقيق المشاركة المجتمعية فمن الضروري خلق صلات تعاونية بين المواطنين والمؤسسات المرتبطة بمجال حفظ المواقع الأثرية والتاريخية، والعمل على تطويرها وتعاون المؤسسات فيما بينها، وذلك من خلال إشراك المواطن وتشجيعه على تحقيق أفكاره القائمة على توفير دخل له وحفظ الموروث الثقافي، وأيضاً توعيته بدوره وضرورة الحفاظ على هذا الموروث من المخاطر البشرية التي تهدد وجودها، وكذلك التركيز على ازدواجية العمل بين جميع المؤسسات على اعتبار أن كل مؤسسة لها تخصصية في العمل وقادرة على تقديم خبرتها العلمية والعملية، ومن أجل التقليل من المخاطر البشرية على هذه المواقع يجب أولاً تحقيق التعاون بين المؤسسات حتى تتكامل الجهود وتُحقق أفضل النتائج وأن تكون ظاهرة للجميع، حيث أشار السيد الياس عوض (مركز التقارب بين الشعوب) إلى أن مسؤولية بلدية بيت لحم ووزارة السياحة والآثار الفلسطينية تتضارب معاً في الإجراءات والأدوار التي تتبعها، كما يُشير إلى تقصير البلدية في تقديم الدعم والحماية لبعض المواقع

الأثرية والتاريخية الواقعة ضمن حدودها، بينما أشار رئيس بلدية بيت لحم أنطون سلمان أثناء المقابلة التي تم إجراؤها معه بتاريخ (29 – 5 – 2020)، إلى أن هنالك قوانين لا تُعطي مجالس البلديات قدرة على التحكم في الجانب الفني والتنظيمي معاً فيما يتعلق بحفظ المواقع الأثرية والتاريخية، حيث وضّح أن دور بلدية بيت لحم يقتصر فقط على الجانب التنظيمي كإعطاء تراخيص هدم وبناء وذلك بعد موافقة وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، بينما الجانب الفني يقع ضمن مسؤولية وإشراف الوزارة كإعادة التأهيل والترويج لها، مما يعكس قلة التعاون بين المؤسسات الحكومية الرئيسية، كما أشار إلى وجود قوانين تُقيّد عملهم كقانون رقم 1 لعام 1997 الذي يحدد صلاحية البلدية لحفظ هذه المواقع من قبل الهيئات المحلية، وكذلك قانون رقم 79 لعام 1966 المتعلق بالآثار، وأن مسؤولية معالجة ومتابعة الاعتداءات على الآثار تقع تحت إشراف الوزارة وليس لمجالس البلديات دور فيها، كذلك النظام الخاص بالحفاظ على التراث المعماري لعام 2014 الذي يعطي للبلدية صلاحية الإشراف على الأبنية التراثية والتاريخية للبلدة القديمة والمباني المنفردة في المنطقة من حيث إعطاء تراخيص هدم وبناء.

**جدول (9) المفحوصين حول وجود تعاون بين المؤسسات في عملية التخطيط حسب جنس المفحوص**

| هل هنالك تعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة في عملية التخطيط للحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية؟ | الجنس | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | أنثى | ذكر | |
| موافق بشدة | 8 | 7 | 15 |
| موافق | 23 | 35 | 58 |
| محايد | 40 | 77 | 117 |
| معارض | 40 | 35 | 75 |
| معارض بشدة | 14 | 10 | 24 |
| **المجموع** | **125** | **164** | **289** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

وحسب ما تم الإشارة إليه فيما سبق، فإن تحليل اختبار (Chi Square) الموضّح في جدول (9) أظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الجنس وما إذ كان هناك تعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة في عملية التخطيط للحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية، لذا فإن المتغير المستقل " الجنس" يؤثر على المتغير التابع، وهو مدى إدراك المواطنين بالصلات التعاونية بين المؤسسات المعنية في حفظ هذه المواقع، على اعتبارها الداعم الأكبر معنوياً ومادياً لتحقيق التنمية لهذه المواقع بكافة المجالات، حيث بلغت قيمة ألفا Chi 0.038، أي أقل من نسبة الخطأ ألفا 0.05، أي تُقبل الفرضية البديلة، وتُرفض الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا يوجد تأثير. لذا من أجل تحقيق هذا التعاون يجب وضع خطط إستراتيجية واضحة وطويلة الأمد، وذلك للحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة كونها المنبر الأساسي في حفظها وتطويرها، بحيث أظهرت نتائج تحليل الاستبيان كما هو موضّح في شكل (6)، أن هنالك ما نسبته 41.5% من أفراد عينة الدراسة كانت إجابتهم محايدة، بينما بلغ عدد المعارضين والمعارضين بشدة ما نسبته 39.4% من أفراد عينة الدراسة، وأما الموافقين بشدة والموافقين ما نسبته 19% من أفراد عينة الدراسة.

**شكل (6) المفحوصين حول وضع المؤسسات المعنية خطط استراتيجية**

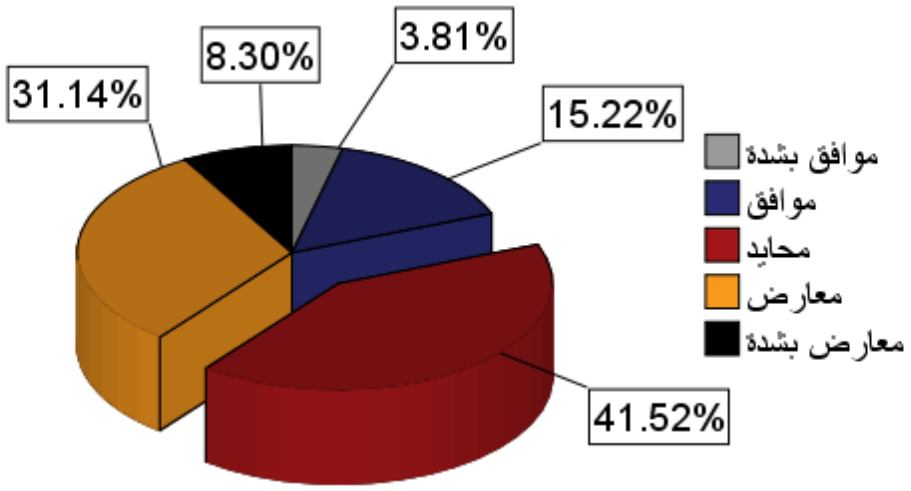


المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

كما يتبيّن أن أغلبية الإجابات كانت محايدة، مما يدل على عدم وضوح الرؤية لدى معظم المواطنين حول ما إذا تضع هذه المؤسسات خططاً إستراتيجية، فهذا يعكس ضعف الآليات المتبعة في تيسيير وإنجاح هذه الخطط، في حين أن المفحوصين الذين أجابوا بالمعارضة والمعارضة الشديدة تعزز إجابات ما سبق، وبالتالي فإن هذه المؤشرات تعكس عدم اتباع خطط إستراتيجية مُسبقة واضحة وطويلة الأمد قائمة على التعاون، وعدم وجود رؤية مستقبلية في سبيل الحفاظ عليها كتطويرها، والترويج لها، وإعادة تأهليها، وتوفير الاستثمار، وتوفير الخدمات اللوجستية والسياحية، والكوادر البشرية والفنية المتخصصة.

حيث يُعتبر إعادة تأهيل المواقع الأثرية والتاريخية من أساسيات حفظ الموروث الثقافي في أي منطقة، ولكن هنالك تساؤلات حول مدى اهتمام الجهات المعنية بإعادة تأهيل جميع المواقع الأثرية والتاريخية دون استثناء، لذلك تم طرح سؤال في الاستبيان بهدف التعرّف على مدى معرفة المواطنين بوضع هذه المواقع التأهيلية من وجهة نظرهم، ويظهر شكل (7) أن الذين أجابوا بالموافقة والموافقة الشديدة نسبتهم 55.5% من أفراد عينة الدراسة، أي ما يقارب نصف الإجابات، مما يُشير إلى اهتمام الجهات المسؤولة بالترميم وإعادة التأهيل، كما تم التوصّل من خلال إجراء مقابلة مع المهندسة المعمارية إيناس مرزوقة (بلدية بيت لحم)، أن وزارة السياحة والآثار الفلسطينية في عام 2018 وضعت قراراً لحماية المواقع الأثرية والتاريخية والتطوير عليها مما يعكس اهتمامها بإعادة التأهيل، وتُضيف أنه تم إعادة ترميم العديد من المباني الأثرية والتاريخية في البلدة القديمة من بيت لحم كحوش أبو جارور في شارع النجمة، الذي أصبح مدرسة لتعليم تصنيع الفسيفساء ورسم الأيقونات البيزنطية، والذي رُمم من قبل بلدية بيت لحم، ومركز حفظ التراث الثقافي، والوزارة كإحدى المشاريع الإستثمارية، وهذا ما تؤكده السيدة ميس اليتيم (مركز حفظ التراث الثقافي)، أن الجهات المسؤولة تسعى إلى عمل خطط تشغيلية ما بعد المشروع لضمان حفظه وديمومته، وتُضيف أنه بعد ترميم شارع النجمة وبعض

المباني القديمة فيه كحوش أبو جارور، وحوش السريان، وحوش حنانيا زاد من حركة الوفود السياحية في المنطقة، كذلك يُشير السيد تشارلي زيدان (مجلس الخدمات المشترك لتطوير السياحة في محافظة بيت لحم) إلى تحويل بعض المواقع الأثرية والتاريخية إلى متاحف بعد ترميمها كمتحف بد جقمان، ومتحف بيت لحم للفلكلور – بيتنا التلحمي. في حين شكّل المُحايدين ما نسبتهم 26.2% من أفراد عينة الدراسة، بينما الذين أجابوا بالمعارضة والمعارضة الشديدة ما نسبته 18.3% من أفراد عينة الدراسة، وقد يُعزى ذلك عن قلة الترويج لبعض المواقع الأثرية والتاريخية المؤهلة سياحياً كما تم التطرق إليه في السابق حول الترويج، لذا فإنها بحاجة إلى تعريف المواطنين أكثر عنها وعن المشاريع التي يشرفون على تأهيلها وخاصة بعد الإنتهاء منها.

**شكل (7) المفحوصين حول اهتمام المؤسسات الحكومية والخاصة بإعادة التأهيل**

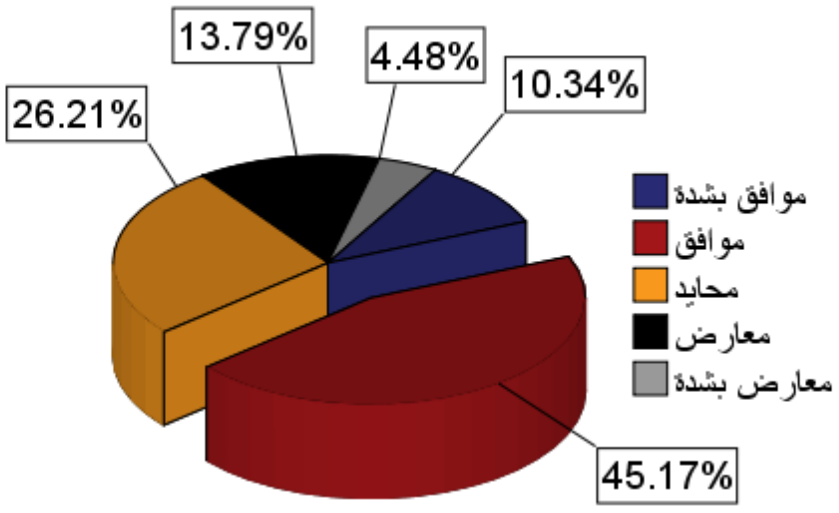


المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

يتبيّن من خلال السابق، أن الاستمرارية في تطوير المواقع الأثرية والتاريخية بعد الانتهاء من تأهيلها سياحياً، من أجل التعريف بها والاستفادة منها اقتصادياً مُهم في حفظ قيمتها التاريخية والاجتماعية، وأن المهرجانات الثقافية السنوية والأسواق الشعبية التي تقوم بها مدينة بيت لحم

بالأخص في البلدة القديمة – شارع النجمة – إحدى الطرق لحفظ تاريخ المنطقة وإحيائهِ كمهرجان حياة بيت لحم، كما صرّح به السيد تشارلي زيدان. وبناءً على ما سبق تم توجيه سؤال في الاستبيان يهدف إلى التعرّف على مدى إدراك المواطنين بالإجراءات التي تتخذها وزارة السياحة والآثار الفلسطينية في حفظ المواقع المؤهلة سياحياً، على اعتبار أن إعادة تأهيل أي موقع لا يتوقف فور الانتهاء من تأهيله، وإنما أيضاً الاستمرار في تطويره وتقديم الصيانة والرقابة والحماية والترويج والخدمات له.

**شكل (8) المفحوصين حول اهتمام وزارة السياحة والآثار الفلسطينية بالاستثمار**

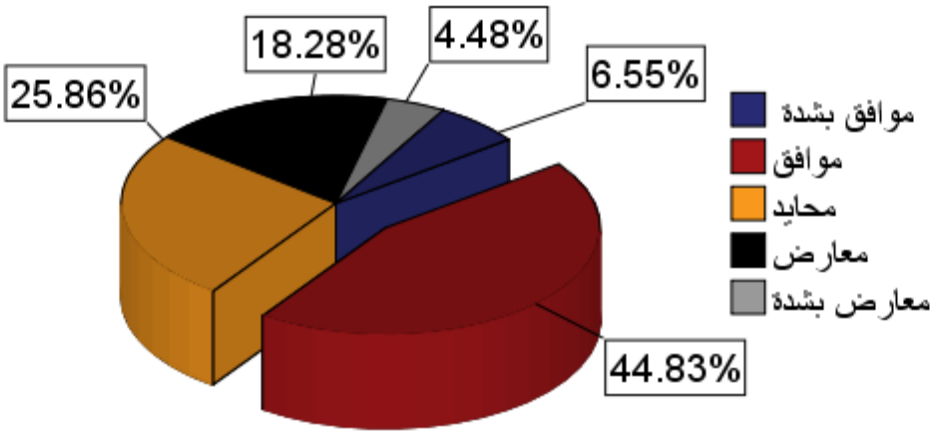


المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

حيث أظهرت نتائج تحليل الاستبيان والموضّحة في شكل (8) أن الذين عبّروا عن موافقتهم الشديدة وموافقتهم، بلغت نسبتهم 51.4% من أفراد عينة الدراسة، وهذه النتائج ذات مؤشرات جيدة، فهي تؤكد على سعي وزارة السياحة والآثار الفلسطينية نحو التطوير في السنوات الأخيرة الماضية، وذلك من خلال المهرجانات الثقافية والأسواق الشعبية التي تُشرف عليها كما يظهر للعيان، وأن المُحايدين شكّلوا ما نسبته 25.9% من أفراد عينة الدراسة، بينما الذين عبّروا عن معارضتهم ومعارضتهم الشديدة ما نسبته 22.8% من أفراد عينة الدراسة، وهذا يدّل على قلة تفعيل وتكثيف جهودهم في التعريف بهذه المواقع والترويج لها، وقلة المُشاركة المجتمعية في الأنشطة الثقافية التي

تُقام سنوياً، لذا فإن الحاجة إلى تفعيل دور وسائل الإعلام إحدى الحلول المناسبة للترويج للمهرجانات والأسواق المُقامة كونها وسيلة فعّالة في ربط المواطن بأرضه واعتزازه بأرضه، أيضاً تُساهم في انتعاش المنطقة اقتصادياً بسبب المُشاركة فيها في بيع منتوجات السكان المحليين وخاصة التراثية.

وتبيّن أن تطوير المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم أصبحت من ضمن أولويات وزارة السياحة والآثار الفلسطينية في العامين الماضيين، مما يعكس توجههم نحو حفظ بعض المواقع الثانوية واستغلالها اقتصادياً، ولكن هل الاستثمار الذي تقدمه يكفي لاستمرارية الهدف، أم أنها تحتاج إلى دعم ثانوي من قبل السكان المحليين؟ في الحقيقة من أجل الاستمرار فهي بحاجة إلى الاستثمار الخاص كمشاريع ترميمية ممولة ذاتياً لاستغلالها اقتصادياً، وتكون تحت إشراف الجهات المسؤولة كحوش السريان ودار ستي عزيزة التي تحوّلت إلى بيت ضيافة لاستقبال السائحين، وهذا ما تم التوصّل إليه خلال مُقابلة السيدة ميس اليتيم (مركز حفظ التراث الثقافي)، والتي وضّحت أن فكرة الترميم من قبل القطاع الخاص بدأت عام 2014 إلا أنها غير فعّالة كالمطلوب، وتُضيف السيدة كارمن غطاس (بلدية بيت لحم) أن الإمكانيات المادية للبعض لا تسمح لهم بترك بيوتهم في البلدة القديمة وشراء أو استئجار شقق سكنية للانتقال إليها، مما يُضعف فكرة التمويل الذاتي في المباني القديمة، بينما تُشير السيدة إيناس مرزوقة (بلدية بيت لحم) إلى أن وزارة السياحة والآثار الفلسطينية تتفق مع بعض مُلّاك المبنى التاريخي والأثري المهجور في البلدة القديمة على أن تقوم بترميمه بأجر غير مدفوع، وتستخدمه لفترة زمنية محددة مُقابل إعادة إحياء المبنى للمالك.

حيث يُظهر جدول (10) نتائج تحليل رأي المواطنين حول تشجيع المؤسسات الحكومية والخاصة على الاستثمار الخاص في المواقع الأثرية والتاريخية، وتبيّن أن هنالك 76 إجابة تتفق وتتفق بشدة على ذلك أي ما نسبته 26.2% من أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ عدد المحايدين 81 شخصاً أي

ما نسبته 27.9% من أفراد عينة الدراسة، وأما المعارضين والمعارضين بشدة فبلغ عددهم 133 شخصاً أي شكّلوا ما نسبته 45.9% من أفراد عينة الدراسة، وهذه النتائج تتفق مع السيدة ميس اليتيم حول عدم فعالية الاستثمار الخاص، مما يعكس قلة المشاركة المجتمعية في المواضيع المختصة بحفظ المواقع الأثرية والتاريخية، لذا فهي بحاجة إلى نشر هذه الفكرة من قبل المؤسسات المعنية لدى المواطنين والتعاون معها.

**جدول (10) المفحوصين حول تشجيعهم على الاستثمار الخاص**

| هل تشجّع المؤسسات الحكومية والخاصة على الاستثمار الخاص في المواقع الأثرية والتاريخية؟ | | |
|---|---|---|
| | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
| **موافق بشدة** | 13 | %4.5 |
| **موافق** | 63 | %21.7 |
| **محايد** | 81 | %27.9 |
| **معارض** | 109 | %37.6 |
| **معارض بشدة** | 24 | %8.3 |
| **المجموع** | **290** | **%100** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

كما أشارت السيدة ميس اليتيم إلى أن الإمكانيات المادية لدى المؤسسات الحكومية تُعيق من توفير كل ما يلزم لحفظ الموقع الأثري والتاريخي، كما أن المشاريع القائمة عليها لا تُغطي احتياجات المبنى، وتُضيف السيدة كارمن غطاس أن الحكومة الفلسطينية لا تُعطي ميزانيات كافية لوزارة السياحة والآثار الفلسطينية من أجل تطوير قطاع السياحة وبالأخص المواقع الأثرية والتاريخية، وبالتالي فإنه يُعيق من توفير المشاريع اللازمة لحفظ هذه المواقع في المنطقة، ومن هذا المنطلق تم توجيه سؤال في الاستبيان من أجل التعرّف على رأي المواطنين حول وجود علاقة بين توافر الموارد المالية، والقدرة

على الاستثمار في المواقع الأثرية والتاريخية، باعتبارها المُساهم الأكبر في زيادة عمليات التأهيل للمواقع، وتوفير كل ما يلزمه من كوادر بشرية وأدوات، ومن خلال تحليل السؤال أشارت النتائج كما هي مبيّنة في جدول (11) إلى أن 202 شخصاً عبّر عن موافقته وموافقته الشديدة أي ما نسبته 66.4% من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعكس أن أكثر من نصف المُجيبين يرون أن قلة الإمكانيات المادية تُعيق من تطوير المواقع الأثرية والتاريخية، وهذا ما تؤكده السيدة ميس اليتيم أن الإمكانيات المادية تُؤثر على حفظها وتطويرها باعتبار أن المشاريع لا يمكن تنفيذها دون دعم ومنح وميزانيات.

**جدول (11) المفحوصين حول وجود علاقة بين الإمكانيات المادية والاستثمار**

| **هل هنالك علاقة بين الإمكانيات المادية والاستثمار في المواقع الأثرية والتاريخية؟** | | |
|---|---|---|
| | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
| موافق بشدة | 63 | %21.8 |
| موافق | 129 | %44.6 |
| محايد | 55 | %19 |
| معارض | 34 | %11.8 |
| معارض بشدة | 8 | %2.8 |
| **المجموع** | **290** | **%100** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

بينما بلغ عدد المُحايدين 55 شخصاً أي ما نسبته 19%، وأما المعارضين والمعارضين بشدة فبلغ عددهم 42 شخصاً أي شكّلوا ما نسبته 14.6% من أفراد عينة الدراسة، قد يُعزى ذلك إلى أنهم لا يملكون معلومات كفاية حول كيفية تيسير المشاريع، وحاجة هذه المواقع لميزانيات كبيرة من توفير كوادر بشرية وفنية متخصصة، وأدوات وتقنيات تتناسب مع المبنى القديم، على اعتبار أن لكل مبنى وموقع أثري وتاريخي معايير للترميم تختلف عن الآخر وبالتالي فإنه يحتاج إلى مواد بناء تتلاءم

معها، وكذلك توفير الخدمات والتدابير الوقائية اللازمة له، وهذا ما تم التوصّل إليه من خلال إجراء المقابلة مع السيدة إيناس مرزوقة (بلدية بيت لحم)، في حين يُشير السيد ماجد اسحق (وزارة السياحة والآثار الفلسطينية) إلى أن الإمكانيات المادية للوزارة محدودة جداً، وأن كل موقع أثري وتاريخي يحتاج إلى ملايين الدولارت للترميم، وعدم توافر كوادر بشرية وفنية متخصصة بشكل كبير نتيجة قلة الإمكانيات المادية في تطوير هذه الكوادر، وتوفير الأدوات اللازمة للتنقيب عن الآثار وتوثيقها لدراسة الماضي، والكشف عن الآثار، ويتابع أن الوزارة تسعى إلى تدعيم السياسات التنموية مستقبلاً من خلال مشروع خطة العنقود السياحية الدائري، من أجل تطوير محافظة بيت لحم، وتوفير الخدمات اللوجستية والسياحية كإنشاء محطات باصات للتوقف عند كل موقع أثري وتاريخي، ووضع لوحات تعريفية فيه حتى تكون جاهزة لاستقبال السائحين، وتطوير المواقع الأثرية والتاريخية المهملة، حيث أن هذا المشروع تم اقتراحه ولكنه يحتاج إلى ميزانيات عالية جداً من أجل تنفيذه والاستمرار فيه، ومع ذلك توقف التخطيط له مع الظروف الراهنة التي تسود العالم بفعل تفشي فيروس كورونا.

نستخلص أن محدودية الإمكانيات المادية تُعيق من الاستثمار، فهي تؤثر على إمكانية توفير الأدوات والتقنيات اللازمة للترميم، وتوفير الكوادر البشرية الفنية والمتخصصة والخدمات اللوجستية والسياحية، وإمكانية تجميل الموقع وما يُحيط به، والأهم من ذلك إمكانية تأهيله وترميمه واستمرارية تشغيله.

ومن هذا المنطلق تم طرح سؤال في الاستبيان بهدف التعرّف على وجهة نظر المواطنين حول توافر كوادر بشرية وفنية متخصصة في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، فيتبيّن من خلال شكل (9) أن الذين عبّروا بالإيجاب أي موافقين وموافقين بشدة بلغت نسبتهم 36% من مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة، في حين شكّل المحايدين ما نسبته 39.4%، بينما المعارضين والمعارضين بشدة

شكّلوا ما نسبته 23.5% من مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على عدم توافر كوادر بشرية وفنية متخصصة كافية في منطقة الدراسة من أجل الحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية فيها.

**شكل (9) المفحوصين حول توافر كوادر بشرية وفنية متخصصة**

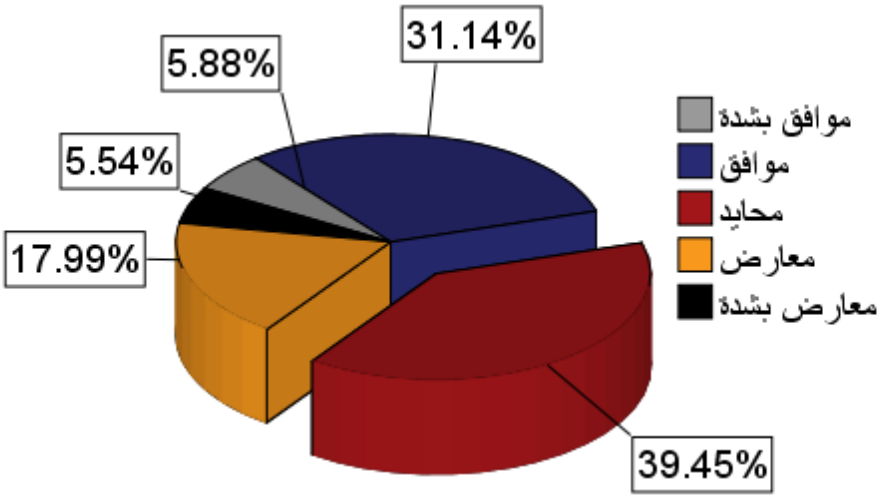


المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

حيث أشار السيد جريس اليتيم (المكتب السياحي للجولات في الأراضي المقدّسة) إلى قلة خبرات الكوادر البشرية القادرة على التخطيط ورفع مستوى المواقع الأثرية والتاريخية، وأنه في بعض الأحيان قد يتسبب ما سبق في انهيار المبنى وتشويهه نتيجة عدم اتّباع المعايير المطلوبة في البناء، وقد يعزى هذا الضعف في قدرات الكوادر البشرية والفنية إلى نقص ورش العمل والتدريبات التي تهدف إلى تطوير قدراتهم، لذا من الضروري تكامل الجهود بين كافة المؤسسات ووضع خطط إستراتيجية من أجل رفع مستوى المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم. كما يُضيف السيد تشارلي زيدان (مجلس الخدمات المشترك لتطوير السياحة في محافظة بيت لحم) أن قلة كل من التخطيط، والفنيين، والخطط تؤثر على حفظ المواقع الأثرية والتاريخية، ويُشير إلى أن بعض المُستثمرين يقدمون تمويلاً مادياً لتنفيذ المشاريع القائمة في بعض المواقع، إلا أنه يُستغل بشكل خاطئ في طريقة الترميم وجودة مواد البناء نتيجة الأسباب المذكورة سابقاً.

نستنتج مما سبق، أن الجهات المسؤولة عن حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم تحاول إعادة تأهيل بعضها والاستثمار فيها، لذا فإن الاستثمار إحدى الخطوات الإنمائية التي تُساهم في حفظها، إلى جانب توفير فرص عمل للسكان المحليين، حيث تم طرح سؤال في الاستبيان من أجل التعرّف على مدى توافر الخدمات اللوجستية والسياحية التي تجذب الزائر، وتقدّم له كل ما يحتاجه من معلومات حول الموقع، وتحقيق رفاهيته ورغباته وذلك من خلال ملاحظات المواطنين.

**جدول (12) المفحوصين حول توافر خدمات لوجستية وسياحية كافية**

| **هل تتوافر كوادر بشرية وفنية متخصصة في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية؟** | | |
|---|---|---|
| | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
| موافق بشدة | 12 | %4.1 |
| موافق | 53 | %18.3 |
| محايد | 112 | %38.6 |
| معارض | 94 | %32.4 |
| معارض بشدة | 19 | %6.6 |
| **المجموع** | **290** | **%100** |

المصدر: المسح الميداني من قبل الباحثة لعام 2020

ومن خلال تحليل نتائج هذا السؤال في جدول (12) يتبيّن أن هنالك 112 شخصاً أجاب بالحياد من أصل 290 أي ما نسبته 38.3% من مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة، وأن هنالك 113 شخصاً عبّر عن معارضته ومعارضته الشديدة أي ما نسبته 39% من مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة، بينما الذين صّرحوا بموافقتهم وموافقتهم الشديدة بلغ عددهم 65 شخصاً أي شكّلوا ما نسبته 22.4% من مجمل إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذه النتائج تّشير إلى ضعف الخدمات اللوجستية والسياحية المتوافرة في المواقع الأثرية والتاريخية ومحيطها، حيث يوضّح السيد تشارلي زيدان خلال المقابلة أن هذه الخدمات محدودة وذا نوعية ضعيفة خاصةً في المواقع الثانوية فهي شبه معدومة، في

حين المواقع الأكثر أهمية تتوافر فيها بعض من هذه الخدمات، ولكنها بحاجة إلى تطوير وصيانة مستمرة، كما يُضيف أن قلة الإمكانيات المادية تُعيق من توفير هذه الخدمات وتطويرها، إلى جانب أن أغلبية المواقع تفتقر إلى بنية تحتية جيدة، ومعلومات وصفية وخرائط مكانية حولها، وحمامات عامة، ومقاعد، ومواقف للسيارات والباصات، وغير موائمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ويمكن الاستنتاج مما سبق، أن المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم تتمثل أبرزها في ضعف الوعي المجتمعي، مما يؤثر على حفظها وتطورها، إلى جانب ضعف الإمكانيات المادية التي تُعيق من توفير كل ما يلزم الموقع من أجل إتمام سياسات الحفظ بالشكل الصحيح، حيث أنه مع الظروف التي تمر بها المنطقة بفعل تفشي فيروس كورونا فإنه سيعيق من توفير ميزانيات ومشاريع مخصصة لحفظ هذه المواقع، كما أنه من المتوقع تراجع الحركة السياحية فيها والتي كانت تُساهم في دعم الاقتصاد المحلي لأهالي المنطقة.

# 5.الفصل الخامس

## النتائج والاستنتاجات والتوصيات والخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات وتحقيق الأهداف المعمول بها، من أجل التعرّف على المخاطر البشرية التي تؤثر على الموروثات الثقافية للحضارات، والتي احتفظت بها مدينة بيت لحم منذ زمن بعيد حتى الآن، وأيضاً دراسة كيفية تأثيرها عليها والتعرّف على الحلول التي تُساهم في التقليل من أثرها، وذلك من خلال إجراء المقابلات وتوزيع الاستبيان والاعتماد على الملاحظات والمشاهدات الميدانية للتوصّل إلى النتائج المطلوبة وتعميمها لتفيد المسؤولين وصنّاع القرار والباحثين بها والمجتمع ككل، وأيضاً التوصّل إلى استنتاجات واستخلاصات مستقبلية من استمرارية بعض المخاطر البشرية وتأثيرها عليها. وبناءً على هذه النتائج والاستنتاجات تم الخروج ببعض التوصيات التي توصي بها الدراسة لكل من يقع على عاتقه الحفاظ عليها من مواطنين ومؤسسات حكومية وخاصة. لذا فإن الروايات التاريخية والبقايا الأثرية تعكس لنا تاريخ المنطقة الحضارية والثقافية والتي من واجب كل فرد حمايتها من الضياع والإهمال.

## 5.1 النتائج

خلاصة أهم نتائج الدراسة:

توصّلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج حول أثر المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم ومن أهمها ما يلي:

***النتائج التي تُجيب على سؤال الدراسة الرئيسي " ما هي المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم"**

1. قلة احترام الموروث الثقافي، وعدم المسؤولية لدى بعض المواطنين حول كيفية الحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، مع عدم نشر الثقافة العلمية والتوعوية لهذه المواقع في المناهج التعليمية، فالمعرفة محدودة وغير كافية لإثراء الطلبة بالمعلومات القيّمة.
2. أجاب ما مجموعه 158 شخصاً من أصل 290 من أفراد عينة الدراسة، أي ما نسبته 54.4%، والتي تعكس أنهم لا يمتلكون معلومات دقيقة حول مدى فاعلية وتطبيق القوانين والتشريعات المعمول بها، من قبل الحكومة الفلسطينية لحماية المواقع الأثرية والتاريخية من المخربين والمعتدين، بفعل التنقيب والحفر والسرقة والاتجار بالآثار، وقد يرجع ذلك إلى قلة الوعي بأهمية حفظ هذه المواقع.
3. أجاب ما مجموعه 151 فرداً من أفراد عينة الدراسة، بنسبة 52.4% بالإيجاب، حول تسبب طريقة عرض الرواية التاريخية في تشويه المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة من قبل بعض الأدلاء السياحيين، فهي تفتقر للأمانة العلمية، وتُباع بعض الكتب في بعض المحلات التجارية السياحية التي تروي قصصاً تاريخية خاطئة كما يرويها الاحتلال الإسرائيلي، مما يُضعف من قيمة هذه المواقع، وبالتالي يشوّه تاريخها ويقلل من موثوقيتها ومصداقيتها، خاصة

في ظل استمرار الاحتلال الذي يسعى بشتّى الطرق إلى طمس الرواية الحقيقية، وإسناد التاريخ الفلسطيني له، وخلق تاريخ خاص فيه يدافع عنه أمام العالم من خلال مرجعيات ملموسة.

4. أشارت غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة إلى ضعف تعزيز الجهات المسؤولة والمعنية دور المشاركة المجتمعية في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، وهذا يُثبت صحة الفرضية القائلة أن تعزيز المشاركة المجتمعية قد يقلل من أثر المخاطر البشرية التي تواجهها هذه المواقع كإحدى الحلول الخلّاقة.
5. تبيّن أن القطاع الاستثماري الممول ذاتياً غير فعّال كما هو مطلوب في تقديم الدعم المادي للمواقع الأثرية والتاريخية بهدف تطويرها واستغلالها في تدعيم اقتصاد المنطقة، حيث يسعى الكثيرين إلى هدمها بهدف الاستثمار فيها تجارياً.
6. أبدى 45.9% من أفراد عينة الدراسة عدم رضاهم عن تشجيع الجهات المسؤولة الاستثمار الخاص في المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، وهذا يعكس قلة المشاركة المجتمعية في المواضيع المختصة بحفظها.
7. اهتمام المؤسسات المعنية بحفظ المواقع الأثرية والتاريخية الرئيسية في المنطقة، في حين تفتقر الكثير من المواقع الأقل أهمية أو الثانوية في وضع خطط استراتيجية واضحة ومدروسة من أجل حفظها.
8. تواجه بعض المواقع الأثرية والتاريخية الإهمال وقلة الترويج لها من قبل الجهات المسؤولة سواء بقصد أو بغير قصد، مما يتسبب في التقليل من قيمتها وزوال آثارها تدريجياً كالخرب الواقعة ضمن حدود منطقة الدراسة، وهي 3 خرب (خربة المزار، خربة أبو حمامة، جزء من خربة بيت بصة)، وبالتالي فإن ذلك يتسبب في تراجع قيمتها التاريخية وحفظ روايتها، كما أن

هذه الخرب تُعاني من قلة أرشفة وتسجيل آثارها وتوثيقها نتيجة قلة توفير أدوات وتقنيات التنقيب عن الآثار والكوادر البشرية والفنية المتخصصة، حيث أشارت غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة إلى ضعف الترويج لبعض هذه المواقع في المنطقة والتعريف بها، في حين أن المواقع الرئيسية: كنيسة المهد، مغارة الحليب، مسجد عمر بن الخطاب، هي الأقل تضرراً من حيث حفظها والترويج لها، بينما مسجد بلال رباح – قبر راحيل – حالته خاصة كونه مسيطر عليه من قبل الاحتلال الإسرائيلي ولا تستطيع الجهات الفلسطينية التصرف فيه، ومع ذلك فإنه لا يُعاني الإهمال وقلة الترويج ولكنه يُعاني من التشويه التاريخي ووضعه ضمن السياق والسياسات التهويدية.

9. أبدى بعض أفراد عينة الدراسة محايدتهم، والتي بلغت نسبة إجابتهم 45.9% حول اهتمام المؤسسات المعنية باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة والمعلومات حول المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، وهذا يعكس ضعف طريقة الترويج لمواقعهم وصفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي المرتبطة بهذه المواقع، وقلة تفاعلها المستمر في نشر الثقافة والمعلومات، واستهداف بعضها السائحين الأجانب فقط.
10. الممارسات الخاطئة وعدم اتباع المعايير الخاصة للمباني القديمة عند الترميم، مما يتسبب في تضررها كانهيارها واستخدام مواد بناء لا تتناسب مع نوع حجارة المبنى، وذلك نتيجة قلة خبرة وعدد الكوادر البشرية والفنية المتخصصة في حفظها، وضعف التخطيط السليم، وقلة الرقابة من قبل الجهات المسؤولة.
11. تبيّن أن القانون الذي تم إصداره عام 2018 والذي ينص على حماية الآثار من السرقة، أعطى الحق لوزارة السياحة والآثار الفلسطينية، وشرطة السياحة والآثار الفلسطينية بإيقاف كل

شخص يتسبب في تخريب وضياع الآثار، مما ساهم في حفظها وقلل من أعداد لصوص الآثار.

12. تبيّن قلة فاعلية القوانين والتشريعات المعمول بها من قبل الجهات التنفيذية للحد من الاعتداءات والتخريب المتمثل في التوسع العمراني، حيث تبيّن قلة تطبيق هذه القوانين والتشريعات لمعاقبة المخربين والمعتدين عليها، إلى جانب عدم وجود قوانين فعّالة فيما يخص الحفاظ على نظافة الموقع وسلامته من قبل الزائرين.

*** النتائج التي تُجيب على سؤال الدراسة الفرعي الأول " ما هي أهم الأسباب التي تُساهم في تضرر المعالم العمرانية الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم"**

13. لا يوجد وعي كافٍ من قبل المواطنين حول أهمية حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، نتيجة قلة ثقافة المطالعة والقراءة، وافتقار المنظومة الأسرية والتعليمية للتعريف بها وكيفية الحفاظ عليها. حيث أبدى غالبية أفراد عينة الدراسة معارضتهم ومحايدتهم فيما يتعلق بامتلاكهم معلومات كافية حول المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، كموقع عين بيت لحم، والقناة الرومانية، والخرب التي تتعرض إلى ضياع قيمتها التاريخية وتهديد آثارها بفعل محدودية المعلومات المتوافرة حولها.

14. أبدى غالبية أفراد عينة الدراسة رضاهم حول تأثير الاحتلال الإسرائيلي على حركة المواطنين بالحد من الوصول إلى بعض المواقع الأثرية والتاريخية في المناطق المسيطر عليها والقريبة منها، وهذا يُثبت الفرضية القائلة أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تلعب دوراً في تشويه تاريخ المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، كما أنه يلعب دوراً بارزاً في زوال وتضرر بعض المواقع، وذلك من خلال تهويدها بتغيير بعض أسمائها، وتغيير ملامحها بفعل الزحف الاستيطاني وبناء جدار الفصل العنصري مما يشوّه تاريخ المنطقة، ويُعيق من حرية التصرف

فيها، أو تقديم الحماية لها من قبل الجهات الفلسطينية واستغلالها في المنفعة الاقتصادية، كما حصل في قبر راحيل أو مسجد بلال بن رباح الذي تم ضمه إلى داخل جدار الفصل العنصري، وكذلك تحويل جبل أبو غنيم الذي يحتوي على بعض الآثار إلى مستوطنة هارحوما مما جعله عرضة للتخريب وسرقة آثاره.

15. أجاب ما مجموعه 66.4% من أفراد عينة الدراسة على أن الإمكانيات المادية تُؤثر على حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في المدينة وتطويرها، باعتبار أن المشاريع لا يمكن تنفيذها دون دعم ومنح وميزانيات مُقدمة لها، وهذا يُثبت صحة الفرضية القائلة أن الإمكانيات المادية تؤثر على حفظ قيمة المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، لذا فإن محدودية الإمكانيات المادية تُشكّل عائقاً أمام توفير كل ما يلزم الموقع من صيانة وترميم، وتوفير الأدوات والتقنيات، والكوادر البشرية الفنية والمتخصصة، وتوفير الخدمات اللوجستية والسياحية والتطوير عليها.

16. توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين الجنس، وما إذا كان هناك تعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة في عملية التخطيط للحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية، وهذا يُشير إلى ضعف الصلات التعاونية بين المؤسسات الحكومية والخاصة من أجل النهوض بها وبالتالي يُعيق من تعزيز الجهود التكاملية.

*** النتائج التي تُجيب على سؤال الدراسة الفرعي الثاني " ما هي الآثار الناتجة عن الممارسات البشرية الخاطئة على حفظ الأماكن الثقافية الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة"**

17. تنعكس مشاعر الحجاج عند زيارة المواقع الدينية الأثرية والتاريخية سلباً في تعاملهم معها من خلال كتابة أسمائهم، وصلواتهم، وأدعيتهم وغيرها من الكتابات الأخرى على حجارتها

ومعالمها، مما يتسبب في تشويهها والتقليل من قيمتها التاريخية، وهذا تم ملاحظته ومشاهدته ميدانياً لبعض السائحين القادمين من مصر الشقيقة الذين قاموا بكتابة بعض صلواتهم على حجارة كنيسة المهد.

18. تتسبب إضاءة الشموع وقناديل الزيت القابلة للاشتعال والتدخين في بعض المواقع الأثرية والتاريخية للحريق، مما يؤدي إلى اسودادها والتهام أجزاء من معالمها.

19. أجاب ما مجموعه 207 فرداً من أفراد عينة الدراسة من بينهم 116 أنثى و91 ذكراً أن الملوثات البيئية تتسبب في التشويه الجمالي والحضاري لهذه المواقع، إلى جانب أنها تُعيق من جذبهم إليها للتعرّف عليها عن قُرب.

20. أجاب ما مجموعه 205 فرداً من أصل 290 من أفراد عينة الدراسة، ومن بينهم 146 فرداً حاصلين على شهادة بكالوريوس فما أعلى بوجود مخاطر بيئية على المواقع الأثرية والتاريخية في المناطق المزدحمة بالسكان في مدينة بيت لحم، والذي يكون تأثيره عليها بشكل غير مباشر كاسوداد وتآكل صخورها بفعل دخان السيارات وتحلل النفايات أو مباشر كرمي النفايات، كتحوّل حوش حنانيا وعين بيت لحم إلى مكبات للنفايات بالرغم من قيام الجهات المسؤولة بإعادة تأهيلهما، إلا أنهما يواجها تقصيراً من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة من حيث استمرارية تشغيلهما والترويج لهما بالأخص توعية المواطنين حول كيفية الحفاظ على هذه المعالم وتعريفهم بها (انظر الى صورة 13 في ملحق الصور)، وهذا يُثبت صحة الفرضية القائلة أن المخاطر البيئية الناتجة عن الأنشطة السكانية تهدد المواقع الأثرية والتاريخية المُحيطة بالمناطق السكنية في منطقة الدراسة، حيث تبيّن من خلال المشاهدات والملاحظات الميدانية قيام أحد سائقي سيارات الأجرة برمي النفايات داخل موقع عين بيت لحم كونها تقع عند موقف سيارات الأجرة.

21. إن العمليات غير المشروعة كالتنقيب عن الآثار وسرقتها والاتجار فيها تُعيق من فهم ودراسة الماضي.

22. ضعف الوعي السياسي حول المخاطر التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي على المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، وأيضاً افتقار المواطنين للتطلعات نحو المستقبل.

23. الغالبية العُظمى من أفراد عينة الدراسة ونسبتهم 64.1% يرون أن قلة ترتيب وتنظيم ساعات دخول وخروج الزائرين وعددهم تتسبب في زيادة الضرر على المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة المواقع الأكثر ازدحاماً بالسائحين نتيجة عملية التنفس والاختلاط المباشر بالأيدي والأرجل ورمي النفايات بقصد أو بغير قصد، حيث تم ملاحظة الأعداد الكبيرة من السائحين في كنيسة المهد من خلال رصد هذا التأثير غير المباشر ميدانياً.

24. إن قلة الكوادر البشرية والفنية المتخصصة والأدوات اللازمة لأعمال التنقيب عن الآثار تُعيق من دراسة تاريخ المنطقة والكشف عن الآثار، وأيضاً قلة تسخير هذه الكوادر لعمل لجان وخطط من شأنها التوعية والرقابة وعمل أنشطة ومبادرات مع المجتمع المحلي.

25. عدم كفاية حملات التوعية المرتبطة بكيفية التعامل مع المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، وهذا يعكس ضعف الخطط الإستراتيجية الموضوعة ومتابعتها واستمراريتها من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة، وأيضاً قلة التعاون بين هذه المؤسسات بالرغم من سعي بعضها لتعريف المواطنين بكيفية حفظ هذه المواقع، حيث تم ملاحظة قيام شاب بإلصاق بعض المنشورات الإعلانية على المباني القديمة في البلدة القديمة، وكذلك قلة وعي بعض أهالي المنطقة بأهمية وضع أعمدة على أرصفة البلدة من أجل الحد من الحركة المرورية فيها،

دفعت إحدى الشباب بتخريبها وإزالتها رداً على عدم رضاه بها وهذا الذي تم مشاهدته من خلال الميدان.

*** النتائج التي تُجيب على سؤال الدراسة الفرعي الثالث " كيف يمكن السيطرة على التجاوزات البشرية على الآثار المعمارية المادية ذي الملامح التاريخية في المنطقة"**

26. يتبيّن أن إشراك المواطنين في تحمّل مسؤولية حماية المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة يُعتبر من الخطوات الإنمائية الأولى، وذلك من خلال تشجيعهم على الاستثمار الخاص فيها، وبالتالي فإنه سيُساهم في زيادة فرص العمل لهم، وأيضاً يمكن تشجيعهم على إنشاء ورش ومصانع لصناعة التحف الصدفية والخشبية التي تشتهر بها المنطقة بالقرب من هذه المواقع كوسيلة لإحياء المهن والحرف القديمة.
27. التركيز على دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي بين الطلبة كونهم شباب المستقبل وأساس المجتمع، وخلق بيئة استثمارية تفتح لهم مجالات عملية.
28. خلق صلات تعاونية بين جميع المؤسسات المعنية لحفظ المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة من أجل تكامل الجهود وتحقيق أفضل النتائج.
29. إن تعزيز دور المتاحف والمكتبات واستخدام الأدوات والتقنيات الحديثة والتطبيقات الجغرافية يُساهم بشكل كبير في حفظ الموقع والتسويق له وتسجيله وأرشفته، وذلك باعتبارها مصدر وأداة لتوثيق الروايات التاريخية وحفظ القطع الأثرية.
30. توفير إمكانيات مادية من أجل الاستمرار في التطوير على الموقع الأثري والتاريخي المؤهل سياحياً وتنفيذ الخطط الإستراتيجية عليه، والتشجيع على الاستثمار الخاص فيه من أجل حفظه واستغلاله كمصدر دخل للفرد وأهل المنطقة.

31. أشارت إجابات المفحوصين إلى اهتمام المؤسسات الحكومية بإعادة تأهيل المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، كما أن الغالبية العظمى أبدت موافقتها حول دور وزارة السياحة والآثار الفلسطينية في سعيها نحو الاستثمار في بعض هذه المواقع بهدف التطوير عليها كالمواقع الموجودة في البلدة القديمة، وهذا يعكس مدى إدراكها بأهمية حفظ الموروث الثقافي.

*** النتائج التي تُجيب على سؤال الدراسة الفرعي الرابع " ما مستقبل الممتلكات الأثرية والأحداث الماضية من السياسات التنموية لها في المنطقة"**

32. تبيّن أن قطاع السياحة بكافة أنماطه يُشكّل طريقاً يمكن من خلاله إيصال صورة مُختلفة عما يصوّرها الاحتلال الإسرائيلي، لذا فإن تطويره يُعتبر سلاحاً ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول طمس وتشويه الإرث الثقافي الفلسطيني.
33. من المتوقع في حال تم تطبيق الخطط الإستراتيجية الإنمائية في مدينة بيت لحم، أنه سيقلل من أثر المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية فيها، حيث تبيّن أن بعض الجهات المعنية تسعى إلى التقليل من أثر العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية عليها من خلال حملات التوعية واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي وجذب المشاريع ودعمها مادياً.
34. أجاب ما مجموعه 109 فرداً من أصل 289 فرداً بموافق في حال تم تثبيت فلسطين على الخريطة السياحية كمقصد آمن، وبالتالي تراجع تضرر المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، وقد يُعزى ذلك إلى وعيهم وإدراكهم بالمخاطر التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي على بعض هذه المواقع كتشويه تاريخها، وبناء المستوطنات بالقرب منها أو عليها، وبناء جدار الفصل العنصري.

## 5.2 الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة تم التوصّل إلى عدة استنتاجات وهي كالآتي:

1- إن استمرار زيادة عدد السكان في مدينة بيت لحم من سنة لأخرى، سيتسبب في زيادة تضرر المواقع الأثرية والتاريخية فيها من خلال تفاقم مشكلة الملوثات البيئية، وظاهرة الزحف العمراني وما يتبعها من قلة وعي لبعض المواطنين وكيفية المحافظة عليها.

2- مع تفاقم ظاهرة الزحف العمراني غير المنتظم في البلدة القديمة، ومع قلة وجود الرقابة من الجهات المسؤولة على حماية المباني القديمة، يُتوقع زيادة تضررها إذا لم يتم اتّباع سياسات الترميم الصحيحة وتطبيق القوانين والتشريعات المعمول بها لحماية هذه المباني.

3- مع استمرارية تطبيق القوانين والتشريعات الفعّالة والمعدّل عليها سنة 2018 لحماية الآثار من التخريب والعبث بها، يُتوقع الحد من أية اعتداءات عليها وبالتالي المُساهمة في حفظ الرواية التاريخية ودراسة التاريخ القديم للشعوب التي مرت في المنطقة.

4- مع إهمال بعض المواقع الأثرية والتاريخية الثانوية في مدينة بيت لحم كالخرب، فإنه يُتوقع خلال السنوات القادمة تراجع قيمتها التاريخية وفقدان آثارها تماماً، مع محدودية توثيق آثارها وتسجيلها وأرشفتها نتيجة عدم إمكانية توفير أدوات وتقنيات حديثة للتنقيب عن آثارها، وتفعيل دور التطبيقات الجغرافية في حفظها.

5- في حال استمرار تفشي فيروس كورونا لفترة أطول عالمياً ومحلياً، فإنه سيقلل من جذب المستثمرين والمانحين الأجانب لتقديم ميزانيات ومشاريع تأهيلية وتطويرية للمواقع الأثرية والتاريخية بالأخص الواقعة في البلدة القديمة.

6- يُساهم الاستثمار الخاص في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، لذا في حال تم تشجيع وتوعية أهالي المنطقة للاستثمار فيها فإنه سيفتح مجالات مختلفة لكافة المواطنين سواء على المستوى الشخصي أو العام وبشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك نظراً لزيادة جذب السائحين الأجانب والمحليين.

7- تُعتبر الخدمات السياحية واللوجستية في المواقع الأثرية والتاريخية وبالقرب منها من أهم العناصر الجاذبة للسائحين، لذا في حال تم توفيرها والتطوير عليها من حيث النوعية والكمية فإنه سيُساهم في زيادة حفظ هذه المواقع وتشجيع السائحين للتعرّف عليها عن قُرب.

## 5.3 التوصيات

1- ضرورة خلق صلة تعاونية بين جميع المؤسسات المرتبطة بحفظ وتطوير المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، وأيضاً ضرورة التعاون والتنسيق بين وزارة السياحة والآثار الفلسطينية وبلدية بيت لحم بشكل خاص، على تبنّي خطط إستراتيجية قادرة على حصر أهم المخاطر البشرية التي تُهدد هذه المواقع من أجل النهوض بها وتطويرها مُستقبلاً.

2- تشجيع السكان المحليين على الاستثمار الخاص في المواقع الأثرية والتاريخية كونها ستشكل مردوداً اقتصادياً وستحافظ على هذه المواقع، وذلك من خلال تقديم محفزات اقتصادية لهم كإعفائهم من الضرائب.

3- العمل على توفير وتفعيل الخدمات اللوجستية والسياحية في المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة من خرائط توجيهية وتعريفية بها، وحمامات عامة، ومقاعد، ومواقف سيارات، وإشارات استدلالية، ومسارات لذوي الاحتياجات الخاصة، وخرائط ولوحات توضيحية.

4- تفعيل دور الرقابة من قبل وزارة السياحة والآثار الفلسطينية وبلدية بيت لحم على أداء الأدلاء السياحيين، وتفحّص الكتب التي تُباع في محلات بيع الهدايا التذكارية.

5- الاطلاع على خبرات العالم في كيفية حفظ المواقع الأثرية والتاريخية.

6- السعي إلى تطوير القوانين والتشريعات المعمول بها، لحماية الإرث الثقافي للمباني القديمة من الزحف العمراني من خلال فرض عقوبات صارمة ودفع غرامات مالية عالية.

7- ضرورة الترويج للمواقع الأثرية والتاريخية الثانوية على المستوى المحلي والعالمي، بهدف تعريف المواطنين بها واستهدافهم بشكل خاص، وزيادة جذب الزائرين والسائحين لها.

8- عمل لجان مكونة من كوادر بشرية وفنية متخصصة في مجالات مختلفة مرتبطة بحفظ المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، وتدريبهم على كيفية التعامل مع المعايير المناسبة وتطبيقها عند ترميم الموقع.

9- ضرورة تكثيف حملات التوعية بشكل دوري ومستمر من قبل الجهات المسؤولة والمعنية لدى جميع فئات المجتمع، من خلال زيادة الأنشطة والمبادارات التعريفية والتوعوية للمنطقة وزيادة تفعيل دور الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

## 5.4 الخاتمة

تركت مدينة بيت لحم وراءها حضارات غابرة والتي بقيت شاهدة عليها حتى هذا اليوم، فتعكس هذه الحضارات ثقافة الشعوب الاجتماعية والاقتصادية التي مرت في المنطقة من إبداع في فن العمارة، والحرف، والأدوات الحياتية، والطقوس الشعائرية الجنائزية ومراحل تطورها من فترة زمنية لأخرى، لذا فإن المحافظة عليها من العبث والتخريب وأي شكل من أشكال الاعتداءات عليها، واجب يقع على عاتق الجميع وليس جهة معينة من المجتمع، حيث أن لكل جهة مسؤولية خاصة تقع ضمن مسؤولياتها، فتقع مسؤولية الشؤون الفنية من إعادة تأهيل المواقع الأثرية والتاريخية والترويج والتسويق لها ضمن أولويات وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، في حين تُشرف بلدية بيت لحم على الجانب التنظيمي كإعطاء تراخيص بناء والتوسع في المبنى القديم أو بالقرب منه، وذلك بناءً على قوانين وتشريعات مقررة، في حين أن المواطنين من واجبهم الوطني والأخلاقي عدم الاعتداء عليها باعتبارها موروثاً ثقافياً مهماً، ويجب ألا تكون عرضة للتخريب والعبث بها. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لدراسة وفهم المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم وأثرها عليها، على اعتبارها مدينة مهد السيد المسيح، وأنها تتعرض إلى الكثير من المشكلات التي تهدد حفظ الموروث الديني والتاريخي فيها مما ستفيد الجهات المعنية في التعرّف على أهم هذه المخاطر من أجل التوصّل إلى حلول للحد من آثارها، وذلك بالاعتماد على المنهج السلوكي، وإجراء المقابلات، وتوزيع استبيان على المواطنين، والتي من خلالها تم التوصّل إلى عدة نتائج أهمها، أن المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم تشهد تقصيراً من جميع الجهات من حيث الحفاظ عليها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها، قلة الوعي لدى المواطنين بأهمية حفظ هذه المواقع، وقلة توافر الإمكانيات المادية التي تُعيق من تدعيمها من الناحية التأهيلية والتطويرية، والافتقار للتعاون بين المؤسسات خاصةً الحكومية التي تملك السلطة الأكبر في تدعيم السياسات والإجراءات الفنية والتنظيمية. هنالك

زيادة سكانية ملحوظة ومستمرة في منطقة الدراسة منذ عام 1997 والتي بلغ عدد سكانها 21,670 نسمة حسب تعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 1998، حيث لم يتم التمكّن من جمع معلومات حول تعداد سكان المنطقة خلال عام 2000، وذلك بسبب سرقة المعلومات من قبل الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية من قسم المعلومات في بلدية بيت لحم، في حين يقدّر عدد سكانها لعام 2020 بما يُقارب 30,233 نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك نتيجة عوامل مختلفة تجذب السكان للعيش فيها، أهمها أنها منطقة مركزية تتمحور فيها الأنشطة الاقتصادية والوظيفية، لذا فإن الجهات المعنية بحاجة إلى تكامل الجهود التعاونية فيما بينها من أجل وضع خطط إستراتيجية طويلة الأمد قائمة على حفظ هذه المواقع في منطقة الدراسة بشكل مستمر وفعّال، إلى جانب البحث في الجوانب الأكثر خطورة عليها ووضعها كأولويات من أجل البدء في حلها، فمن هنا يبدأ التغيير والتطوير والقدرة على حصر المخاطر البشرية التي تُعرّضها للتشويه والتخريب والدمار، ففي حال تم وضع خطط إستراتيجية واضحة وفعّالة وبالتعاون مع جميع الجهات للنهوض بالمواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة، ومن ضمنها تعزيز الثقافة المجتمعية حول احترام الموروث الثقافي، والتعريف به، وإدراك أهمية استغلاله كمصدر اقتصادي؛ سيقل تعرّض هذه المواقع للزوال والاندثار، وبالتالي المساهمة في حفظ قيمتها.

كما تناولت هذه الدراسة البحث في المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في دول حوض البحر المتوسط ودول الهلال الخصيب ومقارنتها مع المخاطر البشرية الموجودة في مدينة بيت لحم، حيث تم الاستنتاج أن هنالك علاقة بين بعض المخاطر البشرية على هذه المواقع في منطقة الدراسة وبعض الدول العربية، وأهمها غياب الوعي، والاضطرابات السياسية، والإمكانيات المادية التي تعيق من حفظ مواقعها والتطوير عليها، وأيضاً تعرّضها لأثر التغيّرات المناخية، كتعرّضها للأمطار الغزيرة شتاءً والجفاف صيفاً وبالتالي تعريتها وتآكلها، والتي تتشابه فيما بينها مع دول حوض البحر

المتوسط الواقعة في المناطق الداخلية، كون أن منطقة الدراسة تمتاز بمناخ إقليم البحر المتوسط الحار جاف صيفاً والبارد ماطر شتاءً، وتتشابه تضاريسها الجبلية مع دول الهلال الخصيب، وبالتالي التأثير عليها بشكل غير مباشر على المدى البعيد نتيجة الممارسات البشرية التي تسببت في هذه التغيّرات.

# 6. قائمة المصادر المراجع

## 6.1 قائمة المصادروالمراجع باللغة العربية


**أبو السعود،** لؤي محمد عبد العزيز (2013). علم الآثار الفلسطيني – آفاق وتحديات. ورقة بحثية، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.

**أبو الهيجاء،** إكرام (2008). عوامل تهديد المواقع الأثرية في الضفة الغربية – الجدار العازل دراسة تحليلية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.

**أبو ليلة،** محمد، ووديع البرقاوي (2015). منهجيات الحفاظ على التراث العمراني في الدول العربية. المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، ع 10.

**أحمد،** هاني (2018). التوفيق بين الحفاظ والاستثمار لمواقع التراث العمراني – الواقع والتحديات. ورقة بحثية، جامعة الأزهر، القاهرة: مصر.

**أصلان،** زكي، ومونيكا أردماني (2005). تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث والمدن التاريخية. ترجمة: ابراهيم، عبد الرازق: الطبعة الأولى. روما: ايطاليا.

**أمين،** شيرين (2012). دراسة تشخيصية لبعض الآثار الجرانيتية الغارقة المستخرجة من الميناء الشرقي للإسكندرية في مصر. ورقة بحثية، جامعة الإسكندرية: مصر.

**أنيس،** ابراهيم، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد (2004). المعجم الوسيط. الطبعة الرابعة، م 1، مجمع اللغة العربية: مكتبة الشروق الدولية.

**البضاني،** محمد (2019). التعديات البشرية على الآثار تفوق أضرارها أخطار الزلازل والبراكين. صحيفة المدينة بتاريخ 7 – 3 – 2020، الباحة: السعودية.

**بظاظو،** إبراهيم خليل إبراهيم، وسائدة عفانة (2011). توثيق المواقع الأثرية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة تطبيقية على مواقع السياحة الدينية في الأردن. ورقة بحثية، جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

**البنّا،** عبد الفتاح (2006). مواجهة آثار التغيرات المناخية المترتبة على المدن التراثية الساحلية في مصر. ورقة بحثية، جامعة القاهرة: مصر.

**جاسم**، إقبال (2014). السياحة البيئية ودورها في معالجة التلوث البيئي لتنمية المواقع السياحية – دراسة ميدانية لمواقع سياحية في مدينة بغداد. مجلة الإدارة والإقتصاد، ع101، بغداد: العراق.

**الجبوري**، انس محمود خلف، ودلشاد عبد الرحمن يوسف البريفكاني (2010). جريمة سرقة الآثار والتراثدراسة تحليلية في ضوء أحكام قانون الآثار والتراث العراقي رقم 55 لسنة 2002. ورقة بحثية، جامعة الموصل: العراق.

**جنوجتن**، ساسكيا (2016). محاربة تنظيم داعش في ليبيا. ورقة بحثية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية: الإمارات العربية المتحدة.

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**[1] (2019): الإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار يصدران بياناً صحفياً بمناسبة اليوم السياحي العالمي لعام 2019. رام الله – فلسطين.

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**[2] (2019): كتاب فلسطين الاحصائي السنوي. رام الله – فلسطين.

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (2018): عدد السكان المقدر في منتصف العام لمحافظة بيت لحم حسب التجمع 2017 – 2021. رام الله – فلسطين.

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (2011): كتاب محافظة بيت لحم الاحصائي السنوي (3). رام الله – فلسطين.

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (2010): كتاب محافظة بيت لحم الاحصائي السنوي (2). رام الله – فلسطين.

**الحداد**، عبد السلام عبد المولى حسن (2017). الزحف العمراني على المواقع الأثرية في اقليم الجبل الأخضر – ليبيا: دراسة في التخطيط العمراني. أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس: مصر.

**حمّاد**، عبد القادر إبراهيم عطية (2016). واقع الحركة السياحية في محافظة بيت لحم بالضفة الغربية: دراسة في جغرافية السياحة. مجلة المنهل، ع 129، جامعة الأقصى، غزة: فلسطين.

**الخشمان**، عمر (2015). العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة على آثار البتراء. ورقة بحثية، جامعة الحسين بن طلال: الأردن.

**خليل**، مرفت (2009). التنمية السياحية في مواقع التراث العمراني – التحديات والمواقع. ورقة بحثية، الجامعة الهاشمية الأردنية: الأردن.

**خوادجية**، حنان (2016). حماية الممتلكات الأثرية في ظل قانون التراث الثقافي. مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع15، جامعة منتوري قسنطينة.

**خوري**، إبراهيم سلامة (1997). الدليل السياحي لأهم الأماكن الدينية والأثرية في الأرض المقدسة. مطابع الفنون، القدس: فلسطين.

**الدباغ**، مصطفى مراد (1991). بلادنا فلسطين. طبعة جديدة. دار الهدى، كفر قرع: فلسطين.

**دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية** (2015). كمية الأمطار حتى عام 2015. تم الدخول بتاريخ 30 – 6 – 2020. الناشر: موقع ./www.pmd.ps

**دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية** (2014). نشرة دورية سنوية تصدر عن دائرة الأرصاد التطبيقية والدراسات (الأرصاد الجوية الفلسطينية). تم الدخول بتاريخ 30 – 6 – 2020. الناشر: موقع ./www.pmd.ps

**دغرة**، أريج، نضال الزبون، وحمزة الخوالدة (2019). أثر الربيع العربي على قطاع السياحة في الأردن. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية من الجامعة الأردنية، ع 1، م46.

**رضا**، تواتي (2018). حماية المباني الأثرية من الأخطار البحرية: معالم مدينة وهران – دراسة حالة. رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد: تلمسان، الجزائر.

**الروّاف**، عبد العزيز (2015). الزحف العمراني العشوائي والتهريب يهددان آثار قورينا. بوابة الأوسط، طبرق: ليبيا.

**زايد** وليد، وفراس القواسمي (2018). أثر الاستيطان وجدار الفصل العنصري على المواقع الأثرية والتاريخية في الضفة الغربية. ورقة بحثية، مركز رؤية للتنمية السياسية : فلسطين.

**الزعبي**، وليد (2007). رغم توفر المقومات الطبيعية والأثرية الهامة – ما زالت محافظة درعا تعاني من قلة الاستثمار السياحي. صحيفة الأبجدية الجديدة، ع37، سوريا.

**سالم**، بول (2012). لبنان والأزمة السورية – تداعيات ومخاطر. ورقة بحثية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت: لبنان.

**سامح**، خالد (2012). آثاريون يحذرون من المخاطر التي تهدد المواقع الأثرية في الأردن. ورقة بحثية، مجلة الدستور بتاريخ 1 – 12 – 2012: الأردن.

**السويداني**، علي (2012). إدارة المواقع الأثرية – تقييم لتجربة ادارة مدينة حلب التاريخية. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة الجيزة: مصر.

**الشربيني**، سهير (2018). بين السرقة والهدايا الرئاسية – أشهر قصص نهب الآثار المصرية. ورقة بحثية، جامعة القاهرة: مصر.

**عبد البصير**، الحسين (2016). الأخطار التي تهدد آثار مصر. صحيفة بوابة الأهرام. تم الدخول بتاريخ 26 – 7 – 2019. الناشر: موقع http://gate.ahram.org.eg/.

**عبد الجواد**، حسن (2014). حريق عرضي بمغارة الميلاد في كنيسة المهد – الأضرار طفيفة. صحيفة الأيام. تم الدخول بتاريخ 9 – 10 – 2019. الناشر: موقع http://www.al-ayyam.ps/.

**عبد الجواد**، حسن (2018). الإعلان عن بدء سريان قانون التراث الثقافي الفلسطيني الجديد. تم الدخول بتاريخ 27 – 11 – 2019. الناشر: موقع www.al-ayyam.ps/.

**عبد الرحمن**، عمّار (2016). الآثار السورية في ظل الأزمة – التحدي والإستجابة. ورقة بحثية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات: سوريا.

**عبد القادر**، هدير (2006). واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر الوسطى: الجزائر.

**عبدالله**، ابتسام (2008). آثار العراق – كيف نهبت ودمرت؟ مجلة شارع الحائط، ع1301، العراق.

**عتمة**، محمد (2007). إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين – حالة دراسية: تجربة مدينة نابلس منذ عام 1994. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.

**العشماوي**، أشرف (2012). سرقات مشروعة. الطبعة الأولى. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: مصر.

**عطوان**، أسعد حسين، ويوسف خليل مطر (2018). مناهج البحث العلمي. دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان.

**عودة**، أيمن (2011). المقومات السياحية في محافظة بيت لحم. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية: فلسطين.

**العيسّة**، أسامة (2019). ترميم كنيسة المهد – القصة الكاملة. صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ 25 – 7 – 2019. القدس: فلسطين.

**العيسّة**، أسامة (2018). زمن اللتون. تم الدخول بتاريخ 25 – 11 – 2019. الناشر: موقع .www.alrawwya.blogspot.com

**العيسّة**، أسامة (2009). خربة أبو حمامة. تم الدخول بتاريخ 25 – 5 – 2020. الناشر: موقع .https://hnda.wordpress.com

**العيسوي**، محمد عبد الفتاح أحمد (2010). الإرتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة – دراسة مقارنة لسياسات الحفاظ على التراث العمراني. ورقة بحثية، جامعة الفيوم: مصر.

**عيسى**، رجاء، وخولة حسن (2015). أثر الاستثمار السياحي في تنويع مصادر الدخل في العراق للسنوات 2000 – 2015. ورقة بحثية، جامعة البصرة: العراق.

**غريب**، أحمد، وحسان القدومي (2010). رؤى جغرافية تنموية للنشاط السياحي في جنوب الضفة الغربية دراسة تطبيقية. جامعة الخليل، فلسطين.

**غزال**، سعاد حلمي عبد الفتّاح (2013). حماية الممتلكات الثقافية في القدس في ظل القانون الدولي. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.

**الفلاح**، بلال (2014). رصد واقع السياحة في فلسطين. ورقة بحثية، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت: فلسطين.

**الفلاح**، بلال (2012). السياحة في الأراضي الفلسطينية: تحليل الأهمية والأثر. ورقة بحثية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية في فلسطين (ماس): رام الله، فلسطين.

**قاسم**، نادر (2016). دور الجامعات الفلسطينية في الحفاظ على الموروث الشعبي والفني الفلسطيني في وجه محاولات الطمس والتهويد الاسرائيلية. المؤتمر العلمي الفني الفلسطيني الأول 2009.

**القحطاني**، سميرة (2014). جوانب من المخاطر والجرائم التي تتعرض لها الآثار والمنشآت السياحية. ورقة بحثية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن: شبه الجزيرة العربية.

**قداش**، عبد الكريم، وبوعلام بن العربي (2018). معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر. رسالة ماجستير: جامعة مولود معمري، تيزي وزو: الجزائر.

**قصاصفة**، يعقوب (2014). واقع التخطيط السياحي في محافظة بيت لحم. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت: فلسطين.

**كندي**، فرج أحمد (2017). النظام الإجتماعي في الدولة العثمانية. ورقة بحثية، جامعة طرابلس، طرابلس: ليبيا.

**اللجنة الدولية للصليب الأحمر** (2010). حماية التراث الثقافي للشعوب – حماية للهوية الانسانية. مجلة الانساني، ع47، جدة: المملكة العربية السعودية.

**المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار** (2002). الموارد الثقافية في فلسطين. فلسطين

**محي الدين**، اسماعيل، وأسعد علي سليمان أبو غزالة (2010). تقنية نظم المعلومات الجغرافية كأداة فاعلة للحفاظ على المناطق التاريخية وذات القيمة وتنميتها دراسة حالة: مدينة القاهرة. رسالة ماجستير جامعة الأزهر، القاهرة: مصر.

**محيسن**، أحمد (2009). دور التوعية في الحفاظ على التراث المعماري في قطاع غزة. ورقة بحثية، الجامعة الاسلامية، غزة: فلسطين.

**مركز حفظ التراث الثقافي** (2018). القصور والمباني التقليدية الفخمة في مدينة بيت لحم. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لليونسكو، رام الله: فلسطين.

**مركز حفظ التراث الثقافي** (2015). المواقع الأثرية. تم الدخول بتاريخ 21 – 7 – 2019. الناشر: موقع https://www.cchp.ps.

**المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – ايكروم** (2017). دليل إدارة التراث الثقافي العالمي حول الإستعداد للمخاطر المهددة للتراث الثقافي. الطبعة الأولى، روما: ايطاليا.

**المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – ايكروم**[1] (2016). حفظ التراث الثقافي في المنطقة العربية. الطبعة الأولى، روما: ايطاليا.

**المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – ايكروم**[2] (2016). دليل إدارة المخاطر للتراث القافي. الطبعة الأولى، روما: ايطاليا.

**المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – ايكروم** (2008). الحفاظ وادارة المواقع، حالة دراسية: البتراء – الأردن. الطبعة الأولى، روما: ايطاليا.

**المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية – ايكروم** (2007). دليل إدارة التراث الثقافي العالمي حول الإستعداد للمخاطر المهددة للتراث الثقافي. الطبعة الأولى، روما: ايطاليا.

**مركز زيارة فلسطين** (2019). دليل زيارة فلسطين – قوس الزرارة. تم الدخول بتاريخ 25 – 11 – 2019. الناشر: موقع www.visitpalestine.ps.

**مركز المعلومات الوطني الفلسطيني** (2014). مكبات النفايات في الضفة الغربية. تم الدخول بتاريخ 25 – 8 – 2020. الناشر: موقع info.wafa.ps/.

**مساني**، صورية (2019). الإستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول – دراسة حالة الجزائر للفترة 1995 – 2014 (دراسة قياسية). أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف: الجزائر.

**معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج**[1] (2010). دراسة التجمعات السكانية في محافظة بيت لحم. بيت لحم: فلسطين.

**معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج**[2] (2010). دليل مدينة بيت لحم. بيت لحم: فلسطين.

**معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج** (2008). استدامة بيئية أفضل – أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم. بيت لحم: فلسطين.

**معهد الأبحاث التطبيقية – القدس/أريج** (2002). محافظة بيت لحم واقع واحتياجات وطموحات. بيت لحم: فلسطين.

**المغربي،** عبد الرحمن (2012). الموروث الثقافي في فلسطين والتحديات والمسؤولية المجتمعية للجامعات في مواجهتها فضح ممارسات "احتلال التاريخ". مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية 2011، جامعة القدس المفتوحة بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.

**موليز**، توم (2016). لصوص التاريخ – عصابات إجرامية تنهب تراثنا الانساني. مجلة ناشيونال جيوغرافيك ع69، م18، أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة.

**نمر**، ربيع، زكي محشي، وخالد أبو اسماعيل (2013). الأزمة السورية – الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية. ورقة بحثية، المركز السوري لبحوث السياسات، سوريا.

**وزارة السياحة والآثار الفلسطينية** (2015). خطة وزارة السياحة والآثار للعام 2015 وفق الخطة الاستراتيجية القطاعية. بيت لحم: فلسطين.

**يحيى،** عادل (2008). آثار فلسطين بين النهب والانقاذ – كيف يستبيح جدار الفصل، والتنقيب غير المشروع، وتجارة الأثار، التراث الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية، م19، ع 76.

## 6.2 قائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

**Al Ghazawi,** Raed, Mohammad Waheeb, and Dima Kraishan (2014). Cultural Heritage Management Adaption in the Arab World. Mediterranean Archaeology and Archaeometry Magazine, Vol.15, No.1205. Hashemite University, Zarqa: Jordan.

**Al Houdalieh,** Salah (2008). Archaeological Heritage and Related Institutions in the Palestinian National Territories 16 Years after Signing the Oslo Accords. Published by Archaeologies, Al –Quds University: Palestine.

**Cha,** Ariana (2012). Europe Turns To Private Hands To Perverse Its Treasures Amid Financial Crisis. Washington Post. Accessed in October 24, 2019 at 9:22 AM. https://www.washingtonpost.com.

**Colette,** Augustin (2007). Case Studies on Climate Change and World Heritage. UNESCO World Heritage Centre, Paris: France.

**Enjoy Bethlehem** (2019). Al Badd Museum. Accessed in November 24, 2019 at 4:29 PM. https://enjoybethlehem.com

**ENPI CPC Med Program** (2014). Mediterranean Stories – People Cooperating Across Boarding. Cagliari: Italy.

**Galile,** Ehud (2007). Answers to the Questionnaire on Climate Change and World Heritage- Endangered Ancient Coastal sites in Israel. Israel Antiquities Authority. Jerusalem: Palestine.

**Ghattas** J.Sayej (2010). Palestinian Archaeology: Knowledge, Awareness and Cultural Heritage. Present Pasts, Vol. 2, No. 1. West –Agder Country council, Kristiansand: Norway.

**Glock,** Albert (2016). Cultural Bias in the Archaeology of Palestine. Article from Journal of Palestine Studies, No.2. Institute for Palestine Studies.

**Ju'beh,** Nazmi (2009). Cultural Heritage in Palestine. RIWAQ New Experience and Approaches.Ramallah: Palestine.

**Yahya,** Adel (2010). Looting and Salvaging the Heritage in Palestine. Article in Jerusalem Quarterly 33. Jerusalem, Palestine.

## 6.3 المقابلات

1- مقابلة السيدة كارمن غطاس مديرة قسم العلاقات العامة والإعلام في بلدية بيت لحم (8 – 10 – 2019).

2- مقابلة مع المهندسة المعمارية إيناس مرزوقة ( 8 – 10 – 2019) في بلدية بيت لحم.

3- مقابلة مع السيد جريس اليتيم مُدير المكتب السياحي للجولات في الأراضي المقدسة (21 – 1 – 2020).

4- مقابلة مع السيد تشارلي زيدان المدير التنفيذي لمجلس الخدمات المشترك لتطوير السياحة في محافظة بيت لحم (28 – 1 – 2020).

5- مقابلة مع الدليل السياحي ماثيوس قسيس (28 – 1 – 2020).

6- مقابلة مع السيدة ميس اليتيم رئيسة قسم العلاقات العامة والتوعية المجتمعية في مركز حفظ التراث الثقافي (30 – 1 – 2020).

7- مقابلة مع مدير الدائرة الإعلامية في وزارة السياحة والآثار الفلسطينية جريس قمصية (20 – 5 – 2020).

8- مقابلة مع المدير العام للتسويق والإعلام السياحي في وزارة السياحة والآثار الفلسطينية ماجد اسحق (20 -5 – 2020).

9- مقابلة مع مديرة دائرة الآثار الفلسطينية في وزارة السياحة والآثار الفلسطينية إيمان الطيطي (20 – 5 – 2020).

10- مقابلة مع الياس عوض مدير المشاريع في مركز التقارب بين الشعوب (21 – 5 – 2020)

11- مقابلة مع مدير شرطة السياحة والآثار الفلسطينية محمد شكارنة (21 – 5 – 2020).

12- مقابلة مع عصام جحا مدير المشاريع في مركز حفظ التراث الثقافي (27 – 5 – 2020).

13- مقابلة مع رئيس بلدية بيت لحم أنطون سلمان (29 – 5 – 2020).

14- مقابلة مع المهندسة المدنية في بلدية بيت لحم رنا نجاجرة (29 – 5 – 2020).

15- مقابلة مع الدليل السياحي حسام جبران (7 – 6 – 2020).

# 7. الملاحق

## 7.1 ملحق الصور

**صورة (1) إهمال الدير البيزنطي ذو الأرضية الفسيفسائية الواقع عند آبار النبي داود**

تصوير الباحثة/ 27 – 4 – 2018

**صورة (2) الكتابة على إحدى الأعمدة الرخامية في كنيسة المهد**

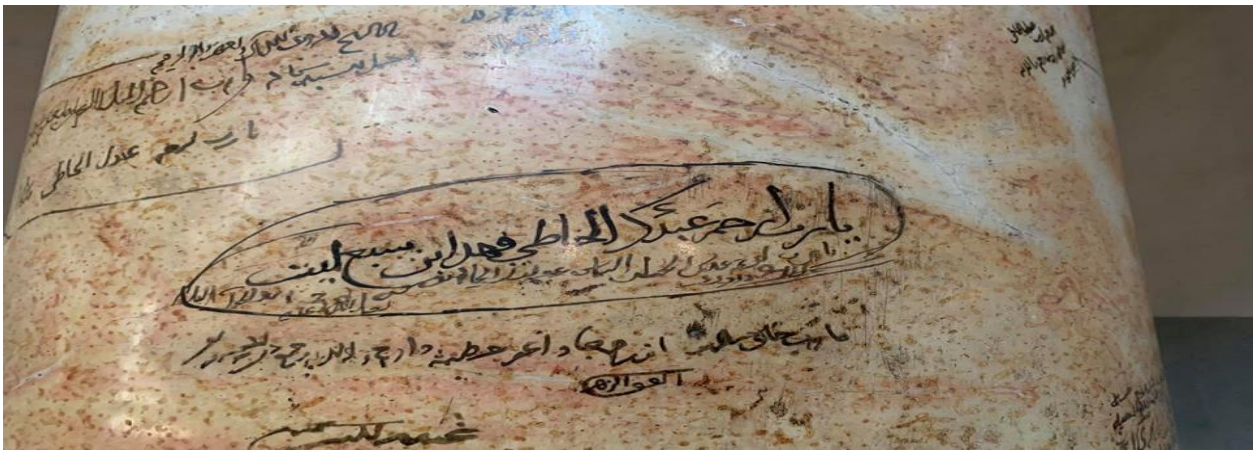

تصوير الباحثة/ 12 – 11 – 2019

**صورة (3) آثار الحريق على واجهة الفسيفساء في مغارة يسوع المسيح من داخل كنيسة المهد**

تصوير الباحثة/ 12 – 11 – 2019

**صورة (4) جبل أبو غنيم– مستوطنة هارحوما**

تصوير الباحثة/ 10 – 2 – 2018

**صورة (5) حجر درس أو إزالة الشوائب من الزيتون بعد قطفه في بد جقمان**

تصوير الباحثة/ 16 – 12 – 2019

**صورة (6) بوابة الزرارة**

تصوير الباحثة/ 3 – 3 – 2020

**صورة (7) عين بيت لحم**

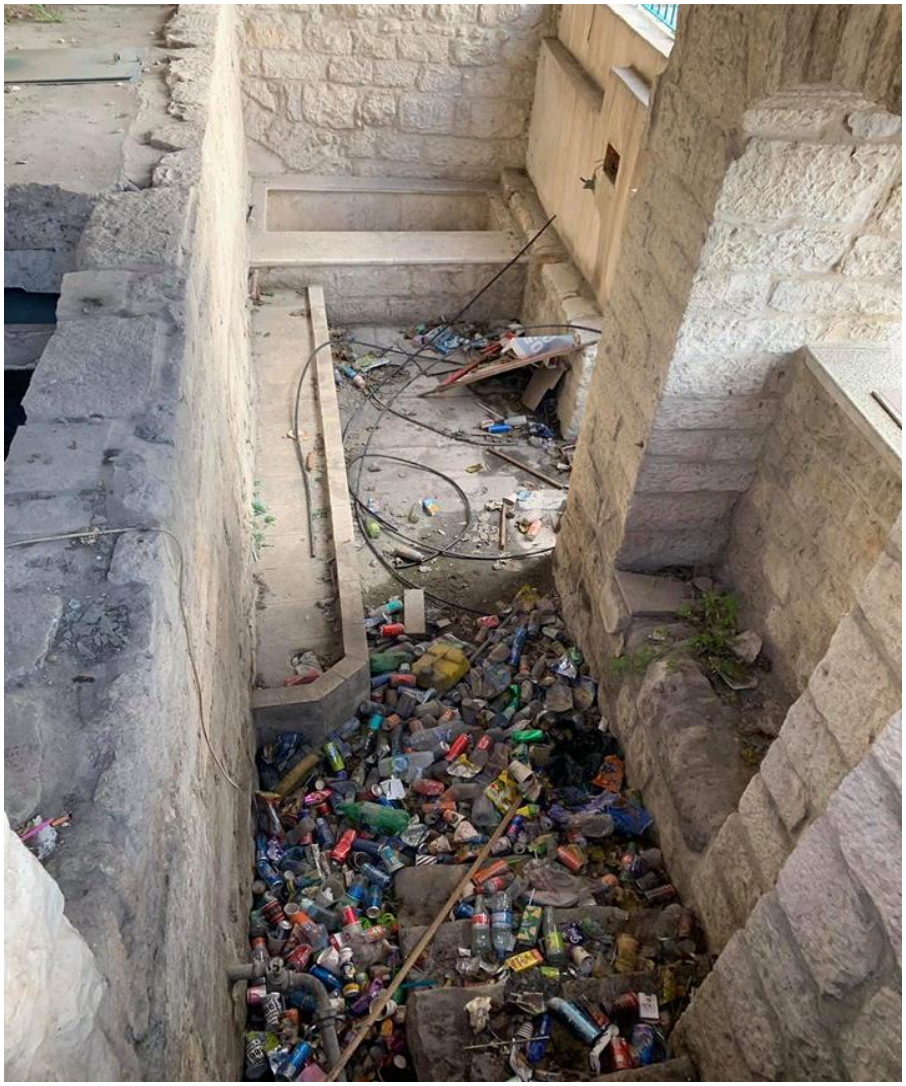

تصوير الباحثة/ 30 -1 – 2020

**صورة (8) رمي النفايات في شارع الساليزيان في البلدة القديمة**

تصوير الباحثة/ 9 – 9 – 2020

**صورة (9) ركن السيارات في ساحة المنارة في البلدة القديمة**

تصوير الباحثة/ 4 – 8 – 2020

**صورة (10) الكتابة على الجدران في البلدة القديمة**

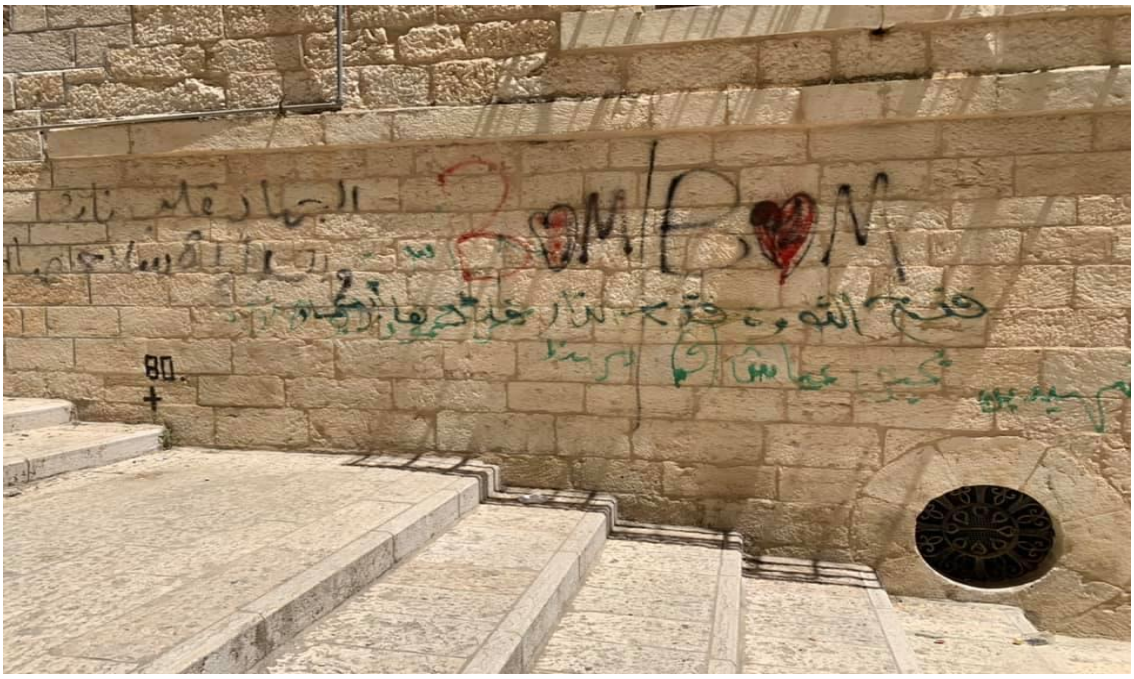

تصوير الباحثة/ 29 – 5 – 2020

**صورة (11) إهمال وهجرة بعض المباني القديمة الواقعة في حارة القواوسة**

تصوير الباحثة/ 9 – 9 – 2020

**صورة (12) أثر التوسع العمراني على المباني القديمة في البلدة القديمة**

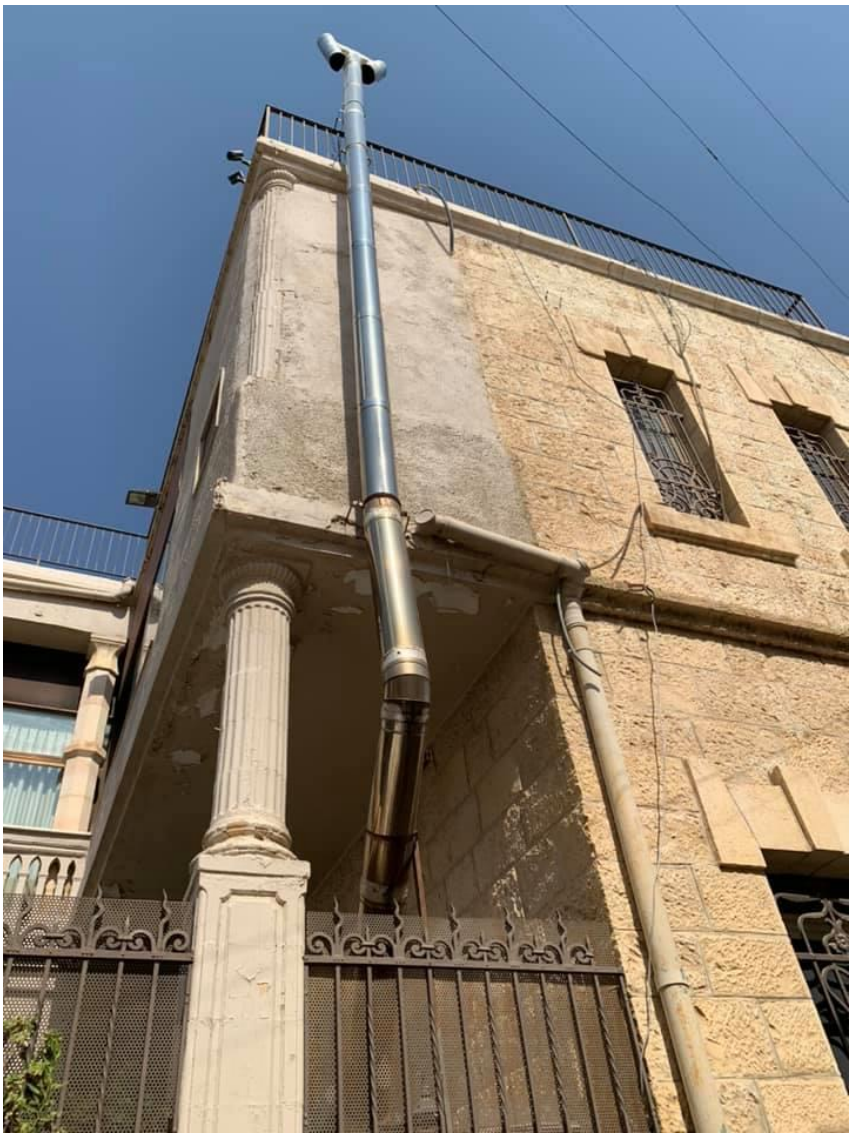

تصوير الباحثة/ 9 – 9 – 2020

**صورة (13) حوش حنانيا**

تصوير الباحثة/ 4 – 8 – 2020

## 7.2 الاستبيان

## جامعة بيرزيت

## الدراسات العليا – كلية الآداب

## برنامج ماجستير الجغرافيا

## استبانة حول أثر المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء أطروحة ماجستير بعنوان أثر المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم، والهدف من إجراء هذه الإستبانة التوصّل إلى نتائج حول أهم المخاطر البشرية وكيفية تأثيرها على المواقع الأثرية والتاريخية في منطقة الدراسة، وأيضاً كيفية الحد منها والتعرّف على مستقبل هذه المواقع. علماً بأن جميع المعلومات ستعامل بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة

ايرين القزحة

يرجى منك التكرّم بوضع إشارة (X) داخل المربع الذي يعبّر عن حالتك:

**القسم الأول: المعلومات الشخصية**

1_ الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2_العمر: أقل من 20 ☐ من 20 – 40 ☐ 40 فما فوق ☐

3_المهنة: طالب ☐ القطاع الوظيفي ☐ التجارة ☐ أعمال حرة ☐ أعمال أخرى ☐

4_المستوى التعليمي: توجيهي فما دون ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐

ماجستير فما أعلى ☐

**القسم الثاني: معلومات حول أثر المخاطر البشرية على المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة بيت لحم من وجهة نظر المواطنين**

يرجى منك التكرّم بوضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

| الرقم | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تهتم المؤسسات الحكومية والخاصة بالترويج للمواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 2 | تهتم المؤسسات الحكومية والخاصة بإعادة تأهيل المواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 3 | تركز المؤسسات المعنية على تعزيز المشاركة المجتمعية في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 4 | تتوافر حملات توعية حول كيفية التعامل مع المواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 5 | تشجّع المؤسسات الحكومية والخاصة على الإستثمار الخاص في المواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 6 | تعيق الملوثات البيئية من جذب الزائرين للمواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 7 | توجد مخاطر بيئية على المواقع الأثرية والتاريخية الواقعة في المناطق المزدحمة بالسكان | | | | | |
| 8 | يعيق الإحتلال الإسرائيلي المواطنين من الوصول إلى المواقع الأثرية والتاريخية في المناطق المسيّطر عليها والقريبة منها | | | | | |
| 9 | تُطبق المؤسسات الحكومية القوانين والتشريعات المعمول بها لحماية المواقع الأثرية والتاريخية من الاعتداءات عليها | | | | | |
| 10 | تستثمر وزارة السياحة والآثار الفلسطينية في المواقع الأثرية والتاريخية بهدف التطوير عليها | | | | | |
| 11 | تتوافر كوادر بشرية وفنية متخصصة في حفظ المواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |

| الرقم | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 12 | ترى بأنك تمتلك معلومات كافية عن المواقع الأثرية والتاريخية في المنطقة | | | | | |
| 13 | تضع المؤسسات المعنية خطط استراتيجية واضحة حول الحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 14 | تتوفر خدمات لوجستية وسياحية كافية في المواقع الأثرية والتاريخية والمحيطة بها | | | | | |
| 15 | هنالك علاقة بين الإمكانيات المادية والإستثمار في المواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 16 | هنالك تعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة في عملية التخطيط للحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 17 | تتسبب طريقة عرض الرواية التاريخية للمواقع الأثرية والتاريخية في التشويه من تاريخها | | | | | |
| 18 | تتسبب قلة ترتيب وتنظيم ساعات دخول وخروج الزائرين وعددهم في زيادة تضرر المواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 19 | تهتم المؤسسات المعنية بإستخدام شبكات التواصل الإجتماعي في نشر الثقافة والمعلومات حول المواقع الأثرية والتاريخية | | | | | |
| 20 | تتوقع تراجع تضرر المواقع الأثرية والتاريخية في حال تم تثبيت وجود فلسطين على الخريطة السياحية كمقصد آمن | | | | | |